دولة ليبيا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الاسمرية الاسلامية
كلية الاقتصاد والتجارة
قسم العلوم السياسية

رسالة مقدمة لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) في العلوم السياسية

بعنوان

السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا
خلال فترة حكم العدالة والتنمية
(في الفترة من "2002م وحتى 2019م")

اعداد الطالب :

عبدالرحمن علي سالم ادراه

رقم القيد : 182005

اشراف الدكتور:

د. رجب عمر العاتي

العام الجامعي

2022/2021

الآيـــــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

((لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا ٢١))

صدق الله العظيم

سورة الأحزاب الآية (21)

الإهـــــداء

إلى من علَّمني كيف أقف بكل ثبات فوق الأرض

"أبي المحترم"

إلى نبع المحبة والإيثار والكرم.

"أمي الموقَّرة"

إلى أقرب الناس إلى نفسي.

"زوجتي المخلصة"

إلى مثال العطاء والكبرياء والتضحية

"إخواني وأخواتي"

الى ابني وابنتي قرة عيني

إلى جميع من تلقَّيتُ منهم النصح والدعم

أهديكم خلاصة جُهدي العلمي

الشكر و التقدير

أحمد الله عز و جل وأشكره على هذا التوفيق في إنجاز هذا البحث العلمي

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من كانت له بصمة في هذا العمل.

ولا أنسى أيضا بأن أتقدم بالشكر إلى كل من ساندني من

قريب أو بعيد في دراسة هذا الموضوع.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ

المشرف الدكتور "رجب العاتي "على مجهوداته معي في

إتمام هذا البحث

كما يسعدني ان أتقدم بعظيم شكري وإمتناني للجنة المناقشة والحكم علي الرسالة اللدين تحملا عناء قراءة هده الرسالة وتوجيهاتهم السديدة ولما لها من أثر كبير في دعم هده الرسالة .

فهرس المحتويات

الآية القرآنية ..... ب

إهداء.....ج

شكر وتقدير.....د

مقدمة.....1

مشكلة الدراسة.....2

فرضيات الدراسة.....2

اهداف الدراسة 3

أهمية الدراسة.....3

منهجية الدراسة.....4

حدود الدراسة 4

محددات الدراسة.....4

الدراسات السابقة.....5

هيكلية الدراسة.....11

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة 13

.المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية والمفاهيم ذات العلاقة 14

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجيه.....14

المطلب الثاني: خصائص وتوجهات السياسة الخارجية التركية.....19

المبحث الثاني: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية.. 26

المبحث الثالث: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية التركية.....36

المطلب الأول :طبيعة البيئة الخارجية.....37

المطلب الثاني : محددات البيئة السياسية 41

الفصل الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا في الفترة من 2002وحتى 2011 53

المبحث الاول: الأهمية الجيوسياسية (الجيوبوليتك) لسوريا في السياسة الخارجية التركية54

المطلب الأول : الأهمية الجيوسياسية في افلترة من (2002-2011).....55

المطلب الثاني : الأهمية الجيوسياسية في ظل الازمة السورية (2011).....57

المبحث الثاني: أبعاد السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا في الفترة من 2002وحتى 2011.....62

المطلب الأول: البعد الأمني والعسكري في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريه.....63

المطلب الثاني : البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه سورية.....65

المطلب الثالث البعد السياسي في السياسة الخارجية التركية تجاه سورية.....68

المبحث الثالث: طبيعة السياسة الخارجية التركية السورية (2002-2011) 71

المطلب الأول : صور التعاون بين تركيا وسورية من (2002-2011) 71

المطلب الثاني : سياسات حزب العدالة والتنمية على الصعيد الخارجي تجاه سوريا خلال الفترة من (2002-2011).....76

المطلب الثالث: أسباب التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة وسورية.....80

الفصل الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية(2011 وحتى 2019).....88

المبحث الاول: طبيعة الازمة السورية ودوافعها.....**90**

المطلب الأول : طبيعة الازمة السورية 90

المطلب الثاني : دوافع الازمة السورية 95

المبحث الثاني: منطلقات السياسة الخارجية التركيه إزاء الازمة السوريه **100**

المطلب الأول : المنطلقات الداخلية للسياسة الخارجية التركية مابعد2011.....100

المطلب الثاني :المنطلقات الخارجية للسياسة الخارجية التركية ما بعد 2011.....107

المبحث الثالث: الموقف التركي من الازمة السورية.....124

المطلب الأول : تدرج مراحل الازمة السورية 124
المطلب الثاني : السيناريوهات المستقبلية في التعامل مع الأزمة السورية.....126
الخاتمة.....133
المصادر والمراجع.....136

المقدمة...

بدأ مشهد العلاقات السورية التركية بالتغير بعد انتهاء أزمة 1998، فبرز توجه نحو الحوار والتفاهم لدى الحكومتين السورية والتركية، يحذوه السعي نحو إقامة علاقات أفضل وأكثر استقرارًا بين البلدين، فبدأ التوافق في الجانب الأمني، ثم انتقل إلى الجانب الاقتصادي والسياسي، وجرى توقيع عدة اتفاقيات في جميع مجالات الاختلاف، نفّذ معظمها في أوانه.

ولقد مثل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا سنة 2002 ، بقيادة عبدالله غول لحظة تاريخية مهمة، انعكست لاحقا على توجهات تركيا الخارجية ومواقفها من قضايا المنطقة، مما عجل بعودتها نحو بيئتها الطبيعة في الشرق الأوسط بعد فترة طويلة تنكر فيها القادة الأتراك إلى معطيات الجغرافيا والتاريخ المشترك الذي جمع بينهم والمجتمعات الشرقية طوال 06 قرون من الزمن تحت حكم الدولة العثمانية، وقد مثل رفض البرلمان التركي الترخيص للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية التركية في حرب العراق سنة 2003 المدخل الرئيس، أو نقطة التحول الرئيسة في علاقات أنقرة مع دول المنطقة العربيه ، والتي سرعان ما تطورت إلى شركات حقيقية بين أنقرة ومختلف الدول في المنطقة، فقد وقعت تركيا سنة 2008 اتفاقية إنشاء المجلس الإستراتيجي للتعاون مع العراق، وبعدها مع سوريا سنة 2009 ، وتلتها السعودية وقطر لاحقا....، كل هذا تم وفق إستراتيجية محكمة نسج فصولها مهندس نجاحات السياسة الخارجية التركية، رئيس وزراء تركيا وزير خارجيتها السابق السيد" أحمد داود أغلو "،حيث تقوم هذه الخطة على توظيف كل العناصر المشتركة من تاريخ وجغرافيا و...وتفعيلها فيما عرف بالقوى الناعمة.

إلا أن هذا الوضع المريح لم يستمر أكثر من عقد من الزمن، فمع حلول سنة 2011 هبت رياح التغير الديمقراطي في المنطقة العربيه، أو ما عرف بأحداث الربيع العربي الذي انطلقت شرارته الأولى من تونس، وانتشر في أغلب بلدان العالم العربي، مما دفع بالقيادة التركية-التي بدا عليها وكأنها متفاجئة ومرتبكة إزاء التطورات -إلى التعاطي مع هذه المستجدات بفعالية قصد الحفاظ على ما تحقق لها من قبل، واستثمار الأحداث في محاولة لمضاعفة فوائدها في المنطقة. رغم إن القادة الأتراك كانوا يجاهرون من قبل بأن مصير الأنظمة الحالية الزوال، وأن التحول الديمقراطي آتي لا محالة الا انهم بدو غير مستعدين لمثل هذه التطورات الهائلة، وقد ظهر ذلك في الارتباك الذي ميز الموقف التركي من الأحدث، فقد أبدت الخارجية التركية قليل من الاهتمام بما جرى في تونس ومصر، بحكم عدم وجود مصالح كبرى لتركيا هناك.

.....

*حزب العدالة والتنميه تأسس عام 2001م ، ووصل للسلطة عام 2002م بقيادة "عبدالله غل"

2003-2014 "رجب طيب أردوغان"وكذلك منذ 2018

*تأسس علي أنقاض حزب الفضيله الإسلامي الدي أسسه "نجم الدين أربكان" ثم حل الحزب عام 2001 من قبل المحكمه الدستوريه التركيه (1998-2001)

وقد مثلت الأحداث السوريه تحدي من نوع خاص لأنقرة كون سوريا المدخل الرئيسي الذي استندت إليه تركيا لإختراق المنطقة العربية، وبيدها الكثير من الأوراق والملفات التي يمكن أن تستعملها ضد خصومها في المنطقة، ولكن انفتاح تركيا على جميع مكونات الشعب السوري وعدم خوفها من البديل للنظام الحالي، جعل أنقرة تحسم اختيارها مبكرا وتختار الانحياز للمتظاهرين بدل النظام، مع السعي لتحقيق الإصلاح بالطرق السلمية التي تؤدي إلى الانتقال الديمقراطي المأمول، بعيدا عن العنف والتدخل العسكري الخارجي، لذلك وظفت تركيا كل عناصر التأثير التي تملكها في سوريا قصد الحيلولة دون وقع ذلك، لكن مع تطور الأحداث واختيار النظام للرؤية الإيرانية في قمع الحركات الاحتجاجية-إيران الخظراء 2009 - وتفضيله للحل الأمني بدل الإصلاح السياسي والاستجابة لمطالب المتظاهرين، اضطرت أنقرة إلى التعبير الصريح عن مواقفها ودعوة النظام مباشرة إلى الرحيل وترك الشعب السوري يقررمصيره بنفسه.

وفي ظل رفض النظام لهذا المطلب وازدياد عدد القتلى، خلال التظاهرات عملت أنقرة على دعم المحتجين بجميع الوسائل السلمية والعسكرية ، كانخراط مباشر من تركيا في عملية إسقاط النظام بشراكة مع العديد من القوى الإقليمية والدولية، أبرزها المملكة العربية السعودية و قطر، الأمر الذي خلف تداعيات كبيرة سواء على الوضع الداخلي التركي، أو على مستوى الإقليم الذي شهد تشكل محاور جديدة خلفت النظام الإقليمي العربي الذي انهار بعد احتلال بغداد سنة 2003.

وأبانت تركيا طوال السنوات الماضية من عمر الأزمة السورية، عن مقدرة كبيرة في التعاطي مع تطورات الأوضاع في الداخل السوري وقلبها لصالحها، من أجل حصد الدعم والتأيد في جميع الخطوات التي قامت بها تجاه الأزمة السورية، إلا أن التدخل الروسي كان تطور من نوع خاص لتركيا التي يجمعها مع روسيا تاريخ مرير من الصراع تخللته ستة حروب مباشرة .

هذا التاريخ المشئوم جعل الأتراك يتوجسون من الخطوة الروسية، ويعتبرون استبعاد أي دور لتركيا في المستقبل، الذي بدأت ملامحه تترسم فيما بعد اجتماعات فيينا ولقرار رقم 2245 الصادر عن مجلس الأمن، ما نتج عنه انحسار في البدائل والخيارات التركية بعد أن انتقلت أوراق اللعبة السو رية إلى يد القوى الكبرى-أمريكا و روسيا- وبدا تنسيق كبير بينهما، على المخرجات النهائية للأزمة.

أولاً – إشكالية الدراسة .

لقد أبانت الأزمة السورية وجه جديد للسياسة الخارجية التركية لم نعهده من قبل، يختلف كليا عن ما كان معمول به ، الأمر الذي يبعث على اثارة الفضول والاستفسار عن :كيف أثرت الأزمة السورية في توجهات السياسة الخارجية التركيه تجاهها خلال فترة حكم حزب العدالة والتنميه في الفترة من 2011 وحتى 2019.

- السؤال الرئيسي:

-هل أثرت الازمة السوريه علي او في توجهات السياسة الخارجية التركيه تجاه سوريا ؟

-التساؤلات الفرعية :

1-ما هي طبيعة السياسة الخارجيه التركيه ؟وماهي خصائصها وتوجهاتها ؟

2-ما الأهمية الجيوسياسية لسوريا في السياسة الخارجية التركيه؟ وماهي أبعادها وطبيعتها ؟وهل هناك أوجه للتعاون بين البلدين خلال فترة حكم العدالة والتنميه؟

3-ماهي طبيعة الدور الدي لعبته تركيا تجاه الازمة السوريه؟

4-ماهي المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية التركية تجاه سورية ما بعد 2011 ؟
5-ماهي السيناريوهات المستقبلية المحتملة والممكنة في أجندة السياسة الخارجية التركية في التعامل مع الازمة السورية ؟

ثانيا - فرضية الدراسة .

-الفرضية الرئيسية.

سوف تعمد الدراسة الي التحقق من فرضيه محوريه مفادها ..أن هناك عدة عوامل ومحددات داخليه وخاجية ساهمت في تأطير وصناعة السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية والتي بدأت عام 2011م .

-الفرضيات الفرعية.

1- اختارت تركيا منذ بداية الاحداث السورية المراهنة على المعارضة لإيما نها بضرورة، حدوث تحول ديمقراطي في المنطقة، يفضي إلى وصول النخب السياسية الإسلامية التي تتشارك مع النخبة الحاكمة في تركيا في المشارب والمعتقدات.

2- يخضع الموقف التركي من الأزمة السورية لعديد من المحددات الداخلية والخارجية، أسهمت في تبلور الموقف التركي بالشكل الذي رأيناه في تعاطي القادة الأتراك مع تطور الأوضاع في سوريا.

3-ليس باستطاعة تركيا تجاهل الأزمة السورية بسب الارتباط التاريخي والجغرافي مع سوريا والمنطقة بصفة عامة.

4- أفضت السياسة التركية المنتهجة اتجاه سوريا، إلى مجموعة تداعيات أمنية خطيرة تهدد وجود الدولة التركية بالشكل الحالي على خريطة المنطقة.

5- مثل الملف الكردي الهاجس الرئيس لدى أنقرة من تطور الأحداث في الداخل السوري، وهو المعيار الذي اعتمدته في خفض أو ترقية علاقاتها مع دور المنطقة، حسب مواقف هده الدول من القضية الكردية .

6-نتج عن الدور الروسي العزل النهائي لتركيا عن التطورات السورية، وقضى على حلم تركيا بالإسهام في صياغة ووضع الترتيبات المستقبلية للتسوية السياسية في سوريا.

-ثالثاً اهمية الدراسة .

تكتسب هده الدراسة أهميتها من كونها .

-تسلط الضوء علي موضوع غاية في الأهمية ، الا وهو السياسة الخارجية التركيه تجاه الأزمة السورية ، إد أنه موضوع يهم العديد من الساسة والبحاث في الوقت الراهن ، والعمل علي تناوله بالتحليل المعمق ، للوقوف علي أهم عوامل التغير والاستمرار في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة ، وكدلك تسليط الضوء علي إنعكاسات الأزمة السورية علي السياسة الخارجية التركية ، والتعرف علي طبيعة الدور التركي فيها.

- كما أن الدراسة سوف تعمل علي سد النقص الدي تعاني منه المكتبه الليبية بشكل خاص ، والمكتبة العبية بشكل عام ، لما له من معرفة جديدة ترتبط بموضوع الدراسة .

-رابعاً أهداف الدراسة .

تهدف هذه الدراسة الي التعرف على ما يلي :

1-التعرف على اهداف وابعاد ومحددات السياسة الخارجية التركية التي تكمن وراء السلوك الخارجي لتركيا إزاء الازمة السورية.

2- التعرف على الأهمية الجيوسياسية لسوريا في السياسية الخارجية التركيه.

3- أبعاد السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا في الفترة من 2002 وحتى 2011.

4-الموقف التركي من الازمة السوريه ما بعد 2011

5- مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا في فترة حكم حزب العدالة والتنمية والسيناريوهات المستقبليه المحتمله لحل الازمة السورية .

-خامساً منهجية الدراسة .

تقتضي الدراسة تحديد المنهجية المتبعة بإعتبارها الأداة للتوصل الي النتائج، الأمر الدي دفع الباحث الي الجمع بين عدة مناهج وذلك لتداخل وتشاعب موضوع البحث.

- المنهج التاريخي:يساعد علي نقل الوقائع التاريخية والاحداث التي حدثت خلال فترة زمنية والتي تساعد في فهم الظروف السياسية المعاصرة وإستيعاب تلك التطورات وإخضاعها للتحليل في وضع رؤية تحليلية للمستقبل.

- المنهج الوصفي التحليلي: يتطلب موضوع الدراسة وصف الظاهرة وتحليلها من أجل الوصول للهدف.

- منهج دراسة الحالة : بإعتبار ان الدراسة هدفها التوصل الي نتائج محددة تفيد في تفسير التحول في السياسة الخارجية التركية وتعاملها مع الأزمة السورية ،وهدا لن يكون إلا من خلال توظيف معطيات منهج دراسة الحالة .

-سادساً حدود الدراسة .

- الحدود الزمنية والمتمثلة فالفترة من 2002م – 2019م

- الحدود المكانية والمتمثلة في "سوريا تركيا " والشرق الأوسط

-سابعاً صعوبات الدراسة .

تمثلت صعوبات الدراسة في الآتي:

1- قلة الدراسات التي تتناول موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا وتحديداً خلال الفترة من عام 2002م الى عام 2019م التي شملتها الدراسة الحالية وصعوبة الوصول الى جمع المعلومات من مصادرها التركية .

2-ان مجتمع الدراسة شمل دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا في الفترة من (2011 وحتي 2019م)والتي هي فترة حكم حزب العدالة والتنمية مما يتطلب وقتاً وجهداً اضافياً لجمع المعلومات عن هذا الدور من المكتبات الليبية المختلفة وتستدعي الوصول الى مراكز المعلومات لإثراء الموضوع من جوانبه المختلفة.

ثامناً الدراسات السابقة .

بعد مطالعة العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع دراستنا هذه تم الاستفادة من بعض هذه الدراسات والتي من بينها.

***دراسة الدكتور" عقيل محفوظ "** سوريا تركيا" الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ويسعى صاحبها الى قراءة العلاقات السورية التركية ضمن البيئات المحيطة بالدولتين واثر هذه البيئات على العلاقات الثنائية فيما بينهم.

كما تطرق الباحث الى دراسة تطور العلاقات بين سوريا وتركيا من مقولة اساسية تخص عوامل التجاذب والتنافر وعلى التركيز في علاقة الدولتين على دائرتي نشاط المنطقة العربية بالاضافة الى بيان العلاقات التاريخية بين الدولتين.

***دراسة "محمود خليل يوسف القدرة "**بعنوان (تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضو المتغيرات الاقليمية والدولية 2007 - 2012) حيث تناولت هذه الدرسة وبالتفصيل العلاقات التركية السورية منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا خلال فترة حكمه الثانية وهي التي تميزت بجمع تناقضات في العلاقة بين الدولتين حيث كانت في المرحلة الاولى إيجابية ومن ثما أصبحت في المرحلة الثانية سلبية ومتردية وعلى الخصوص بعد الازمة السورية في عام (2011م) وقد حللت الدراسة العلاقة بين الدولتين من خلال تحليل أنضمتها والتعرض للمصالح العليا لكلتا الدولتين كما قام الباحث بتحليل العوامل والمؤثرات المحيطة بصانعي القرار في السياسات الخارجية لكل من الدولتين وقد خلصت الدراسة الي ان الدولة التركية تسعى لتأدية دور اقليمي في المنطقة عبر البوابة السورية وكل ذلك من خلال تأييد ما يعرف المعارضة السورية ضد النظام السوري بغية توطيد مكانة تركيا ودورها في رسم معالم المنطقة.

***دراسة الدكتور" عبد العزيز المنصور"** المسألة المائية في السياسة الخارجية السورية تجاه تركيا" حيث تناول الباحث فيها أبعاد العلاقات السورية التركية وتحديدا المسببات الدافعة لأزمة عام (1998م) على مستوى المياه والحدود ومانتج عنه من اتفاق (أضنه) عام (1998م) اضافة الى تناول تحليلي للسياستين الخارجية السورية والتركية وابعادهما ومساراتهم حتى تاريخ انجاز هذه الرسالة .

***دراسة " علي جلال عبدالله معوض"** بعنوان(الدور الاقليمي لتركيا في الشرق الاوسط في الفترة من (2002م – 2007م) والتي تعرضت الي دور تركيا الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط واستغلالها لهذا الدور في خدمة مصالحها في المنطقة وعلى الخصوص دورها في التأثير على السياسة الخارجية لدول المنطقة والمتمثلة في الوساطة التي قادتها بين فلسطين و"اسرائيل" وسورية واسرائيل والدور السلبي الذي لعبته في الاحداث العربية منذ (2010م وحتى تاريخ هذا البحث.

.....

* عقيل محفوظ ، سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009م

* محمود خليل يوسف القدرة : تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضو المتغيرات الاقليمية والدولية ، مصر ،مكتبة نور ، 2013

* عبد العزيز المنصور" المسألة المائية في السياسة الخارجية السورية تجاه تركيا ، بيروت ، مكز دراسات الوحدة العربيه ، 2000م

* علي جلال عبدالله معوض" الدور الاقليمي لتركيا في الشرق الاوسط في الفترة من (2002م – 2007م) رسالة ماجستير مقدمة لقسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، الجيزة ، مصر ،2009

*دراسة **نور الدين، محمد،** (2009)، بعنوان: الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

الهواجس والضوابط.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط الهواجس والضوابط، أما المنهج المستخدم في الدراسة فقد استخدم الباحث منهج تحليل النظم والمنهج التطبيقي في الدول التي قامت الدراسة بتحليلها.
وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: إنه ليس جديداً على السياسة الخارجية التركية نجاح وساطتها في الملف النووي الايراني، إذ سبق وأن لعبت تركيا دور الوسيط بين سوريا و"اسرائيل" في المفاوضات غير المباشرة، والتي توقفت بسبب العدوان الاسرائيلي على غزة في نهاية العام 2007 ، وتوطد الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط مع توطد علاقاتها مع سوريا، وكان لافتاً سرعة تحرك الدبلوماسية التركية لاحتواء الأزمة التي نشأت ما بين بغداد ودمشق بعد تفجيرات "الأربعاء الأسود" من شهر سبتمبر/ من العام 2009 ، على خلفية اتهامات وجهتها الحكومة العراقية ضد دمشق، وامتد التحرك التركي إلى الملف الفلسطيني بالتنسيق مع مصر، وطال دورها العراق ولبنان ودول مجلس التعاون الخليجي وسواها.

***دراسة سامية، بيبرس** ، (2010)، بعنوان: (الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، أما المنهج المستخدم في الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي القائم على بيان أن الفكر الاستراتيجي يتطور من فترة لأخرى متبنيا إحدى تلك الجوانب.
وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: أنا تنامي الدور التركي يستند إلى نظرية "العمق الاستراتيجي"، التي تعتبر أن موقع تركيا وتاريخها يجعلانها مستعدة إلى التحرك الإيجابي في كافة الاتجاهات، وخصوصاً جوارها الجغرافي، للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها،
لذلك توجب عليهم إنهاء القطيعة التركية لمنطقة الشرق الأوسط وقضاياها، التي استمرت عقوداً طويلة، وكانت تعيش تركيا خلالها حالة من الانطواء والعزلة داخل "هضبة الأناضول" وتتصرف كدولة هامشية أوطرفية في منظومة المعسكر الغربي وحلف شمال الأطلسي (ناتو).
ومع مطلع القرن الحادي والعشرين ومجيء حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم فيها، عاد الاتراك بقوة، كي يطرقوا أبواب السياسة في منطقة الشرق الأوسط وجوارهم الجغرافي فعملوا بكل قواهم للخروج من الوضع الهامشي الذي فرضته عليهم التبعية لحلف الأطلسي وخصوصاً بعد أن اكتشفوا أنهم تحملوا أعباء كثير ة في سبيل حفظ الأمن الأطلسي والغربي .

.....

* نور الدين، محمد ، الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط الهواجس والضوابط، المجلد 129، مصر ، مركز الدراسات الستراتيجية للبحوث والتوثيق،2007

*ساميه بيبرس ، الاستراتيجية التركيه في الشرق الأوسط مند وصول حزب العدالة والتنمية الي السلطة في 2002 ، رسالة منشورة لقسم العلوم السياسية ، كلية الاداب والعلوم ،جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2010

ولم يجنوا بالمقابل سوى حرمان الغرب لهم من 12 اقتسام ثمار التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي، فما كان عليهم سوى تلّمس طريق جديد، يقود إلى وجهة مشرقية وإسلامية.

*** دراسة رولا، مرتضى** ، (2013)، بعنوان: الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند على بيان الحقائق المتعلقة بهذه الاستراتيجية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: إن

السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط كانت تخاف النظام العربي الرسمي في العديد من القضايا وأبرزها القضية الفلسطينية، كما تبين أن النظام العربي قد تعارض مع السياسة التركية في أكثر الملفات سخونة وهو الدور الايراني حيث كانت الأنظمة العربية تأمل أن يكون الدور التركي عنصر توازن في مواجهة النفوذ الايراني وهذا الأمر لم يحصل، - كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن تركيا دخلت مع دخول حزب العدالة والتنمية إلى منطقة الشرق الأوسط بعد انكفاء دام عقود منذ الحرب العالمية الأولى عن لعب دور ايجابي وهذه صعوبة يمكن أن تواجه تركيا وتدفعها إلى التخبط والارتباك في العديد من الملفات، - كما توصلت الدراسة إلى إن المنطقة العربية والشرق أوسطية التي تدخلها تركيا حديثا ليست خالية من تأثرات وأدوات لقوى إقليمية غير عربية كالولايات المتحدة الأمريكية و"اسرائيل" وايران التي لن تتخلى عن أي حصة من أدوارها لقاء أن تفسح موطئ قدم لقوة جديدة ناهضة وحتى أن كانت كل قوة تتحفظ أو تعارض الدور التركي الجديد من زاوية مختلفة عن الأخرى.

*** دراسة الطالبة(آمال بوساحة)** ، بعنوان مذكرة مكملة لنيل شهـــادة الماجستير في العلوم السياسية بعنوان المقاربة التركية للشـــرق الأوســط بين الخطاب و الممارســة السياسية- دراسة حالة سوريا منذ 2010

لقد اهتمت بالعلاقات الثنائية بين تركيا و سوريا من 2010 ، حيث ركــزت على فتــرة قصيرة و على دولتين في الشرق الأوسط،وأهملت الجوانب التاريخية، و ركـــزت فقط على جـــوانب الأزمة السورية .

.....

* رولا، مرتضى ، الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، الجزائر ، 2013

* أمال بوساحه ، المقاربه التركيه للشرق الأوسط بين الخطاب والممارسة السياسيه، دراسة حالة سوريا مند 2010م، رسالة ماجستير منشورة ، اطروحات باللغه العربية ،جامعة الجزائر،2010م

*** دراسة حسام، مطر، (2013)**، بعنوان: تركيا في الشرق الأوسط: بين الطموح وقيود النفوذ.

هدفت إلى دراسة وتفسير التحولات في السياسة الخارجية لتركيا تجاه الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية، أما المنهج الذي استخدمه الباحث في اجراء هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك تم استخدام المنهج التاريخي الذي تم فيه استعراض مجمل الأحداث التي غطتها مراحل القيام بالدراسة. ويظهر من خلال نتائج الدراسة إن مبدأ "توازن القوى" كان المبدأ الحاكم للتحولات التركية إضافة إلى عوامل ذاتية ثانوية مرتبطة بحزب العدالة والتنمية وتعقيدات اللعبة الداخلية، كما تبين أن تركيا اليوم مهتمة بأن تكون بوابة إلزامية للمصالح الدولية في الشرق الأوسط، ولكن من باب الشراكة الاستراتيجية مع الناتو الذي يضمن لها جملة تقديمات أمنية وسياسية تمكنها من موازنة المحور المقابل، كذلك تبين أن السلوك التركي في الشرق الأوسط تفسره المصالح القومية بالدرجة الأولى فيما تتراجع المحددات الثقافية إلى مرتبة ثانية أو حتى إلى "أداة".

وفيما كانت تهيمن المحددات الذاتية في بداية التحول التركي نحو الشرق الأوسط إلا انه مع اختبار الحقائق القاسية في الشرق الأوسط أخذت المعطيات البنيوية والموضوعية تحتل أهمية متقدمة في كواليس صنع القرارالتركي.

*** دراسة عصام، ملكاوي ، (2013)**، بعنوان: تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخيارات الاستراتيجية المتاحة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، أما المنهج المستخدم في الدراسة فهو المنهج التحليلي القائم على الوسائل الرئيسية لبيان الخيارات الاستراتيجية التركية المتاحة لتركيا في هذا المجال. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: إن تركيا أدركت أن قيمتها ومكانتها الإقليمية والدولية تأتي من خلال قدرتها على بناء تحالفات متعددة في السياق الإقليمي والدولي حتى وأن بدت هذه التحالفات في رؤية البعض متناقضة ومتعارضة أو لا يمكن الجمع بينها خاصة في بيئة وعره سياسيا كمنطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار ترى تركيا أن علاقتها مع أي طرف أو محور إقليمي او دولي

ليست بديلا عن العلاقات مع طرف آخر فانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لن يؤثر على دورها في الشرق الأوسط، وتحالفها مع أمريكا لا يؤثر على سعيها للتعاون مع روسيا وعلاقتها مع العرب لا تعنى قطع كل الوشائج والروابط مع ايران واسرائيل.

.....

*حسام، مطر، تركيا في الشرق الأوسط: بين الطموح وقيود النفوذ ، مركز الدراسات الاستتراتيجية ، المجلد 2 ، العدد144 ، لبنان ، 2013

* عصام، ملكاوي ، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة ،رسالة ماجستير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنيه والدراسات المستقبلية ، السعودية ،2013م

أيضا هناك دراسة أخرى من إعداد(محفوض عقيل سعيد) بعنوان السياسة الخارجية التركية : الاستمرارية و التغيير، لقد ركز على تاريخ تركيا خلال كل الفترات، كذلك تكلم عن الأقليات من بينهم الأكراد في السياسة الخارجية التركية، خاصة السياسة الداخلية و الخارجية لتركيا و التغيرات التي حدثت عليها .

الدراسات الاجنبية

دراسة : (Jean Kurds، (2010) بعنوان

Turkish Role in the Middle East State of Succession to the Interior

.Minister Dawood Oglu

(الدور التركي في الشرق الأوسط من دولة الخلافة إلى وزير الداخلية داوود اوغلو.)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور التركي في الشرق الأوسط من دولة الخلافة إلى وزير الداخلية داوود أوغلو، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند على بيان الحقائق المتعلقة بهذا الدور. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: إنه على الرغم من الزحف الذي قام به تيمورلنك من ناحية الشرق على الإمبراطورية العثمانية، حيث عطّل الكثيرمن شؤونها وأضّر بها ضرارً بليغاً، وألحق الهزيمة بالسلطان بيازيد "الصاعقة" بالقرب من أنقره في عام 1402 م، وعلى الرغم من التحركات الكبيرة للشاه إسماعيل الصفوي من ناحية ايران غرباً بهدف نشر المذهب الشيعي بالقوّة في كوردستان والأناضول الذي أصبح جزءاً مما سمّي بعد قرون ب"تركيا"، فإن العثمانيين أظهروا قدرة فائقة على صد الهجمات التي قامت بها الامارات والممالك المسيحية في أوروبا على امبراطوريتهم من ناحية الغرب،على انفراد أو مجتمعة. وحيث أن الحروب الناشبة بين العثمانيين والصليبيين في شرق أوروبا اتسمت بالرعب والدمار، فقد ظّل اسم "الترك"حتى يومنا هذا في أذهان الأوروبيين الذين يقرؤون تاريخهم بشغف مثاراً للفزع، وكأن الاتراك على وشك احتلال بلدانهم قريباً وإرغامهم على الإسلام وحز رقابهم وسبي نسائهم، ونرى هذا الخوف المرتسم في عقولهم واضحاً في رد فعل الزعماء العنصريين للأحزاب الوطنية المتشددة حيال الإسلام، حتى في صورة مأذنة أو حجاب امرأة مسلمة، وبخاصة بعد صعود نجم السياسة العنصري (غيرت فيلدر) في هولندا وحيازته على عدد كبير من أصوات الناخبين في بلاده، هذا الذي لم يكن نجاحه بسبب برنامج اقتصادي كبير أو تحقيقه نجاحات سابقة، وإنما فقط بتحريكه المشاعر العنصرية الرخيصة وإخافة الناس من اكتساح الإسلام لأوروبا وقضائه على "الحضارة الغربية"، وهجومه على "أردوغان" رئيس الوزراء التركي الذي أظهره وكأنه "ارهابي خطير".

.....

*عقيل محفوظ ، السياسة الخارجية التركيه الاستمراية والتغيير، قطر ،المركز العربي لابحاث ودراسات السياسات ،2012م

- دراسة (Tucci Natalie2013،) بعنوان

The Dimensions of the Turkish Role in the Middle East

(أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط.)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند على بيان الحقائق المتعلقة بهذه الأبعاد. وبينت الد راسة أن سياسة تركيا الخارجية جذبت الكثير من الانتباه اخيراً، سواء على صعيد الاتحاد الأوروبي أو الشرق الأوسط أو الولايات المتحدة الامريكية، وبالفعل، فقد مرت هذه السياسة بمرحلة تحول عميق، كان لها تأثير كبير على درجة ونوعية نشاط أنقرة في منطقة الشرق الأوسط. وقد أعادت تركيا اكتشاف الشرق الأوسط، بعد أن تجاهلته المؤسسة التركية العلمانية الموالية للغرب لعقود، وخلال مرحلة الحرب الباردة، بل وعقبها، كان النشاط التركي في المنطقة محدودا، وعادة ما يتم في إطار السياسات الخارجية للولايات المتحدة الامريكية، أما اليوم، فإن تركيا في سبيل إنهاء انفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط. ورغم أن الدور التركي في هذه المنطقة يتصاعد، منذ تسعينيات القرن الماضي، فإن تغيرا نوعيا قد طراء علي طبيعة هذا الدور اخيراً، وفي التسعينيات، كانت علاقة تركيا بالمنطقة تسير في إطار رؤية واقعية لموازين القوى في الشرق الأوسط، فكان تركيزها على تطوير علاقاتها العسكرية "باسرائيل"، كما مارست ضغوطا على سوريا، وشاركت في فرض العقوبات الغربية ضد العراق.

أما الآن، فإن تركيا تسعى إلى تطوير علاقاتها مع جميع اللاعبين بالمنطقة بغرض دعم فرص السلام والتكامل الإقليمي. وفي إطار هذا الهدف، بادرت تركيا بلعب دور الوسيط بين "اسرائيل" وسوريا وحركة حماس و"اسرائيل"، وكذلك توسطت بين الفرقاء المختلفين داخل لبنان والعراق ، وبين الولايات المتحدة الامريكية وإيران، وفي هذا السياق، جاءت اتفاقيات مجلس التعاون الاستراتيجي رفيعة المستوى التي أبرمتها تركيا عام 2009 مع كل من سوريا والعراق كتطور غير مسبوق، وكذلك الحال بخصوص الاتفاق الذي عقدته السلطات التركية في يونيو عام 2010 مع حكومات لبنان وسوريا والأردن لإقامة مناطق حرة بين هذه الدول تجارياً وسياحياً.

وعلى هذا الأساس فإن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو كالاتي .

1- الدراسات السابقة كانت تتناول الجانب التاريخي أما هذه الدراسة فإنها تأخذ الجانب السياسي التحليلي لدور تركيا الجديد.

2- ما يميز هذه الدراسة هو الوقوف على أهم التحديات التي تواجه دور تركيا الجديد في منطقة الشرق الأوسط ، والفرص التي تساعدها لان تلعب هذا الدور بعكس الدراسات السابقة ذات البعد التاريخي.

- تاسعاً هيكلية الدراسة.

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول وهي كالتالي:

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة

.المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية والمفاهيم ذات العلاقة .

المبحث الثاني: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية

المبحث الثالث: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية التركية

الفصل الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا في الفترة من 2002وحتى2011.

المبحث الاول: الأهمية الجيوسياسية (الجيوبوليتك) لسوريا في السياسة الخارجية التركية

المبحث الثاني: أبعاد السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا في الفترة من 2002وحتى 2011

المبحث الثالث: طبيعة السياسة الخارجية التركية السورية

الفصل الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية 2011-2019.

المبحث الاول: طبيعة الازمة السورية ودوافعها

المبحث الثاني: منطلقات السياسة الخارجية التركيه إزاء الازمة السورية

المبحث الثالث:الموقف التركي من الازمة السورية

الخاتمة.

الفصل الأول:الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة

.المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية والمفاهيم ذات العلاقة

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجيه

المطلب الثاني: خصائص وتوجهات السياسة الخارجية التركية

المبحث الثاني: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية

المبحث الثالث: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية التركية

المطلب الأول :طبيعة البيئة الخارجية

المطلب الثاني : محددات البيئة السياسية .

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد...

تكمن اهمية الدراسة في التركيز على مفهوم السياسة الخارجية وكل ما له علاقة بالمنطلقات الفكرية التي حددت هذا المفهوم والتركيز على صناعتها من خلال التقاء الرؤى والتصورات التي تتم صياغتها من قبل صانع القرار وفريقه المعني بوضع هذه السياسة التي بالضرورة تكون متناغمة مع الاحداث والمشاهد التي تكون الدولة جزءا منها، أما المشكلة التي انطلقت على اساسها الدراسة هي الوقوف على دراسة المنطلقات الفكرية التي تناولت تفكيك مفهوم السياسية الخارجية والوصول إلى تعريف جامع لهذا الفرع، بالإضافة الى دراسة خصائص وتوجهات هذه السياسة ومن ثم دراسة محدداتها الداخلية والخارجية.

وفي هذا المقام تم تقسيم الفصل الأول الى ثلاث مباحث سنتكلم في المبحث الأول عن السياسة الخارجية والمفاهيم ذات العلاقة فيما يتناول المبحث الثاني المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية ،في حين يدرس المبحث الثالث منه المحددات الخارجية للسياسة الخارجية التركية.

المبحث الأول

مفهوم السياسة الخارجية والمفاهيم ذات العلاقة

المطلب الاول

ماهية السياسة الخارجية

يتناول هذا المطلب مفهوم السياسة الخارجية، بدءا من تحديد تعريف للسياسة الخارجية والتفريق بينها وبين بعض المفاهيم المتعلقة بها، انتهاءً بالتطرق لعملية صنع السياسة الخارجية.

-أولا: تعريف السياسة الخارجية

اختلف الكثير من المفكرين في تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق، وذلك لاختلاف منطلقات كل منهم في تعريفه لها. ويمكن عرض بعض تعريفاتها في ثلاث اتجاهات.

- **الاتجاه الأول** يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج.

من أهم رواد هذا الاتجاه، الدكتور" محمد السيد سليم" إذ عرف السياسة الخارجية بأنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي .[1]

يعقب الدكتور احمد النعيمي على هذا التعريف على انه تعريف دقيق ،ينطوي على الأبعاد التالية: الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية.[2]

وهذه الخصائص بالفعل تميز السياسة الخارجية، إلا أن هذا التعريف حدد السياسة الخارجية على أنها مجرد برنامج مسطر ومحدد الأهداف وعزلها عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية ، وهو ما قد يشيب الفهم الصحيح للسياسة الخارجية لأنها ليست فقط مجرد برنامج أو تحديد لأهداف معينة وإنما هي كذلك مزيج من سلوكيات عديدة لصانع القرار في الدولة وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية .

---

[1] .علاء ابوعامر ،الوظيفة الدبلوماسية. (عمان: الأردن ، دار الشروق للنشر والتوزيع،2001) ص2.

[2] . بالمرجيلين ،كليفتون مورجان، نظرية السياسة الخارجية .(ترجمة:عبد السلام علي النوير).الرياض: النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود،2002 ص 19

كما يؤخذ على تعريف الدكتور "محمد السيد سليم" عدم تحديده لطبيعة الوحدة الدولية التي قصدها في تعريفه، فالوحدات الدولية في النظام الدولي متعددة فقد تكون دول أو منظمات دولية ...الخ

- **الاتجاه الثاني** يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار.

من أهم رواد هذا الاتجاه "تشارلز هيرمان" الذي عرف السياسة الخارجية بقوله "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية [1]

كما يعرف "مازن الرمضاني "السياسة الخارجية بأنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار[2]

ويؤيدهما في هذا الطرح المفكر "ريتشارد سنايدر" باهتمامه في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي لصانع القرار، فيرى" أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسمين، ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون بإسمها .وأنا السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة [3]

لقد انطلقت هذه التعريفات من الدمج بين السياسة الخارجية وسلوكيات صانع القرار فحصروا السياسة الخارجية في إدراك صانع القرار وسلوكه و في هذه الحال لم يتم التمييز بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار. فالسياسة الخارجية أشمل من عملية صنع القرار وأشمل كذلك من أن تكون مجرد سلوك لصانع القرار .إلا أن سلوك صانع القرار يمكن أن يساهم في توجيه السياسة الخارجية. لكن السياسة الخارجية هي نشاط موجه للبيئة الخارجية وهي في هذا الحال تتميز عن سلوك صانع القرار.

إذ يمكن القول أن سلوك صانع القرار هو بداية العمل في السياسة الخارجية و أن النشاط وتحقيق الأهداف هما جوهر السياسة الخارجية.

1. جونسن لويد ،تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة :محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، (الرياض:عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود.1989). د.ص

2 . سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية .عمان: دار وائل للنشر، . ط3 ، 2006، ص3.

3 . محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية. دار الجيل ، بيروت ،ط2 ،2001ص2.

- الاتجاه الثالث يعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط.

إنطلاقاً من حصر الاتجاه السابق للسياسة الخارجية في سلوك صانعي القرار، رأى اتجاه ثالث أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تنطبق فقط على سلوكيات صانعي القرار في الدولة وإنما تنصرف إلى النشاط الخارجي والحركة الخارجية للدول .

وفي هذا الإطار قدم "حامد ربيع" تعريفا للسياسة الخارجية على أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية.[1]

كما عرف " موديلسكي" السياسة الخارجية في نفس اتجاه حامد ربيع حيث قال :السياسة الخارجية هي :"نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولإقامة طبقا للبيئة الدولية وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة هما المدخلات و المخرجات.

ويعرفها كذلك المفكر "مارسيل ميرل" بأنها "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية ،مشاكل تطرح ما وراء الحدود.[2]

إن هذه التعريفات طابقت السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية لدولة ما، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمت أنشطتها. إلا أن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى ،فقد تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم .كما أن السياسة الخارجية لدول ليست موجهة فقط للدول فقط و إنما هي موجهة لجميع فواعل النسق الدولي.

بالإضافة إلى ذلك فالسياسة الخارجية ليست دوماً عبارة عن نشاط .فالدول التي تنتهج سياسة الحياد أو الجمود والانغلاق على البيئة الخارجية لا تقوم بنشاط تجاه تلك البيئة، وهذا ما يؤكد أن السياسة الخارجية ليست دائما تعبر عن نشاط تقوم به الدولة.

- تعريف إجرائي

من خلال التدقيق في التعريفات المختلفة للسياسة الخارجية، يمكن تقديم تعريفا شاملا لها، على أنها :مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي

[1] . سعد حقي توفيق مبادئ العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره ص 4.
[2] . محمد السيد سليم – تحليل السياسة النازحية ، مرجع سبق ذكره ص 3.

،وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف ،و التي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية. كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية.

- ثانياً: السياسة الخارجية والمفاهيم ذات العلاقة.

أ- السياسة الخارجية والعلاقات الدولية يرى الدكتور أبو عامر أن مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولاً من مفهوم العلاقات الدولية. فالسياسة الخارجية هي مجمل التوجهات العامة التي يتم إعدادها في بداية تاريخية معينة، أو بعبارة أكثر بساطة أنها حرة في التوجهات العامة التي يتم إعدادها عند مجيء حكومة جديدة للسلطة. والسياسة الخارجية هي تلك العملية التي تقوم أي دولة بتنفيذها من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية من أجل بلوغ هدف محدد سلفاً.[1]

فالسياسة الخارجية تصنع داخل الدولة وهي إنعكاس لسياستها الداخلية. أما العلاقات الدولية فهي كما عرفها "مارسيل ميرل":"كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها، هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية. وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول ولكن أيضا على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة، التي تقع على جانبي الحدود- كما تشمل- جميع الأنشطة التقليدية للحكومات: الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب...الخ ولكنها تشمل أيضا في الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى- إقتصادية، إيديولوجية، سكانية، رياضية ،ثقافية، سياحية...الخ[2]

فالسياسة الخارجية لمجموعة من الدول تشكل جزء من العلاقات الدولية، لأن فواعل العلاقات الدولية أشمل من الدول، فهي تحتوي المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات ...الخ. إذاً العلاقات الدولية أكثر شمولاً ،فهي حصيلة التفاعل الأشمل والأوسع بين قوى متعددة في النسق الدولي.

ب- السياسة الخارجية والسياسة الدولية يعرف الدكتور "حامد ربيع " السياسة الدولية بأنها" التفاعل الذي لا بد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لإختلاف الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة.[3]

---

[1] . زايد عبيد الله مصباح ، السياسة الخارجية .طرابلس: دار التالة ، ط3 ،د، ص، ص3.

[2] . جوزيف فرانكل ، العلاقات الدولية .(ترجمة:غازي عبد الرحمان العتيبي. جدة : مطبوعات تهامة ، ط3 ، د.س ص5

[3] . ريتشارد ليتل ،توازن القوى في العلاقات الدولية :الاستعارات والاساطير والنماذج .(ترجمة: هاني تابري). بيروت :دار الكتاب العربي، دط ، دس ،ص6.

رغم وضوح هذا التعريف وإقراره بأن السياسة الدولية هي مجموع التفاعلات الصادرة عن أكثر من دولة والتي يمكن أن يطلق عليها تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول. إلا أن هذا التعريف أعطى لهذه التفاعلات صفة التصادم، وهذا ما لا يميز السياسة الدولية دائما فالسياسة الدولية يمكن أن تتضمن تفاعلات منسجمة وتعاونية بين الدول.

وأهم الفروق بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية، هي أن عناصر السياسة الخارجية هي الأفراد والمؤسسات والأحزاب وهي تختلف عن عناصر السياسة الدولية والمتمثلة في الدول والمنظمات الدولية والجماعات النشطة. وهكذا فأن عنصر التحليل في السياسة الخارجية يختلف عن عنصر التحليل في السياسة الدولية.[1]

أما السياسة الدولية هي تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول بمعزل عن الفواعل الدولية الأخرى .وهي أشمل من السياسة الخارجية. ومجموع السياسات الدولية تشكل العلاقات الدولية.

ج- السياسة الخارجية والدبلوماسية تختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية ،فالسياسة الخارجية لدولة ما هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى أما الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية .

و يعرف الكاتب الروسي "تونكين" الدبلوماسية بأنها" النشاط (بما في ذلك مضمون وإجراءات وأساليب هذا النشاط الذي تمارسه الدولة، العامة أو الخاصة القائمة على العلاقات الخارجية) الذي يمارسه رؤساء الدول ،والحكومات، وإدارة الشؤون الخارجية، والوفود والبعثات الخاصة، والممثليات الدبلوماسية ،ويحقق بوسائل سلمية أهداف شؤون السياسة الخارجية للدولة. إضافة إلى ذلك فالدبلوماسية تتسم بخاصية السلمية وتستعمل وسائل سلمية. أما السياسة الخارجية فيمكن أن تكون سلمية أو عكس ذلك لأنها تتسم بعدم الثبات على حال واحدة وفقا لمعيار المصلحة الوطنية.[2]

وبذلك يتطلب صنعها الفهم والدراسة الدقيقة لمختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة، و أول ما يواجه صانع القرار هو مدى الإدراك السليم للموقف الذي هو بصدده، كالأزمة الدولية المفاجئة، واستحضاره لمجموعة بدائل حيال هذا الموقف، وبالتالي يكون القرار هنا اختيار لبديل من البدائل بناءاً على توافر معلومات معينة

[1] . عبدالقادر محمد فهمي .المدخل الى الاستراتيجية .عمان : دار مجدلاوي ،دط ،2004، ص12.
[2] .مصباح عامر ،الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، دط ،2003، ص 22

تتعلق بالبديل ثم يتخذ القرار الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر وتساهم وسائل الإعلام المتطورة في توفير للمعلومات المرتبطة بشكل اساسي بالتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية ،وتساهم أيضا إلى حد كبير في دراسة وتقدير البدائل المتعلقة بالقرارات كما أنها تساعد في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية أي تفاعلهم مع النظام القائم وتأثيرهم فيه كما تعمل على نقل مواقف الجماهير إلى صانعي القرارات.[1]

وتمرعملية صنع وإتخاذ وتنفيذ القرارات بمراحل متعددة، بدءا بالمرحلة التحضيرية والتي تتضمن تحديد المعيار الرئيسي وتحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع (تحديد البدائل وجمع المعلومات) وقياس المتغيرات بالمعيار الرئيسي ثم اختيار الهدف ورسم استراتيجية تحقيق الهدف ، ثم تأتي مرحلة اتخاذ القرار باختيار احد البدائل وتنفيذه، أي ترجمة القرار إلى الواقع العملي من خلال أفعال ونشاطات وبرامج عمل ملموسة سواء كان هذا القرار في إطار الفعل أو رد الفعل وتأتي بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم واستخلاص النتائج.[2]

وتتولى عملية صنع القرار مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية ،تأتي في مقدمتها السلطتان التشريعية والتنفيذية ،ويتفاوت ذلك حسب طبيعة الأنظمة السياسية، فتسيطر السلطة التشريعية على عملية صنع القرار في الأنظمة البرلمانية ،بينما تسيطر السلطة التنفيذية عليها في الأنظمة الرئاسية وفي ميدان الشؤون الخارجية تلعب السلطة التنفيذية الدور البارز في بلورة السياسة الخارجية وشرحها.

أما الأجهزة غير الرسمية فتشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام، إلا أن هذه الأجهزة تؤثر بالفعل في توجيه سلوكيات السياسة الخارجية، إلا أن الأجهزة الرسمية في الدولة هي المسؤولة في النهاية عن صنع السياسة الخارجية[3] .

المطلب الثاني

خصائص وتوجهات السياسة الخارجية التركية

تتميز السياسة الخارجية بشكل عام بنفس الخصائص مهما كانت طبيعة الدولة ، إلا أن توجهاتها تختلف من دولة إلى أخرى حسب تطلعاتها وطبيعة نظامها السياسي.

---

[1] . أحمد النعيمي ،السياسة الخارجية .عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، دس، ص 31

[2] . ناصيف يوسف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، دس، ص151.

[3] . سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره ص 4.

أولاً خصائص السياسة الخارجية التركية

تتميز السياسة الخارجية التركية بخصائص يمكن حصرها في.[1]

بين الموقع الجغرافي والذاكرة التاريخية والتطلعات المستقبلية، يجتهد صانع السياسة الخارجية التركية في صياغة سياسة تحقق أهداف الدولة التركية بالخارج، آخذاً بعين الاعتبار حجم المنافسين ومدى قدرتهم ومواردهم، واضعاً في خطواته آليات مواجهة الأعداء الموجودين خارج الحدود، والذين يحاولون استنزاف الدولة التركية.

وكذلك إدراك وزن المنظمات الدولية الموجودة في المنطقة، وطبيعة ميزان القوى في منطقة جغرافية متعددة القوميات والمذاهب، وفي كيفية إقامة العلاقات مع أطراف متناقضة فيما بينها.

ثم الذهاب إلى ما هو أبعد من حدود المنطقة، إلى العالمية في السياسة الخارجية، وهو ما يزيد من المسؤولية لدى صانع السياسة الخارجية التي تتمتع بمجموعة من الخصائص أهمها: استخدام القوة الناعمة والقوة الصلبة، والمجال الحيوي، والقومية، والجغرافيا، والاهتمام بقضايا العالم الإسلامي، والبراغماتية، وتنوع الوجهات الدولية.(2)

1-استخدام القوة الناعمة والقوة الصلبة. تستخدم السياسة الخارجية التركية القوة الناعمة في تنفيذ أجنداتها الخارجية، لا سيما في المنطقة العربية؛ لتعزيز تقاربها مع شعوب المنطقة، ما يجعل من الحضور والدور التركي مرحَّباً به؛ لما تقوده هذه العملية الناعمة من إظهار الثقافة التركية المنسجمة مع ثقافة شعوب المنطقة العربية.

وفي مجال القوة الصلبة، عملت السياسة الخارجية على استخدامها؛ وذلك لحماية الأمن القومي لتركيا، عبر عمليتي "درع الفرات" و"غصن الزيتون" ضد التنظيمات الإرهابية، كما تسمية السلطات التركية.[3]

---

[1] . محمدد السيد حليم، تحليل الخاصية – مرجع سبق ذكره ص27.

2. سلام جوهر وشادي عبدالوهاب. سياسة تركيا تجاه المشرق العربي(العراق وسوريا)دار حوران للنشر.دمشق.دط.2009.ص8

3. المرجع نفسه .ص9

*عملية غصن الزيتون : شنتها تركيا وفصائل الجيش السوري الحر علي مواقع قوات سوريا الديمقراطيه في مدينة عفرين السورية

*عملية درع الفرات: قامت بها تركيا في الشمال السوري بمساعدة المعارضه المدعومه منها.

ثم حضور الوعي الاقتصادي والعسكري في السياسة الخارجية نحو الوجود خارج الحدود، وذلك عبر إقامة القواعد العسكرية، حيث يسهم بناء القواعد في إظهار مهارة في القدرة على التحرك خارج حدود الوطن وتبيين القوة التركية؛ ومن ثم تشكل صورة أكثر حيوية تجاه حجم النمو التركي، الأمر الذي يمنحها مكانة تمكنها من لعب دور أكبر في القضايا الإقليمية وبما يعزز من تطلعاتها.

2- المجال الحيوي. في الحديث عن المجال الحيوي هنا، نقدم تعريفاً يختلف عن التعريف أو التصور الذي قدمته المدرسة الألمانية في الجغرافيا السياسية، والذي غلب عليه طابع التمدد الجلدي للدولة، نقدم تعريفاً يضبط حركة المجال الحيوي بثلاثة عناصر؛ وهي: الذاكرة التاريخية والقومية، والتنوع العرقي، وبناء على هذه العناصر الثلاثة نجد أن لتركيا مجالاً حيوياً يغطي وسط آسيا والقوقاز والبلقان، الأمر الذي يعطي لأنقرة فرصاً لتعزيز وجودها وإقامة نفوذ لها في مناطق ما تزال تعتبر من أكثر المناطق حساسية في أوراسيا*، خاصة أنها تشكل أحد أهم مصادر الطاقة العالمية والقريبة من البرَّين الروسي والصيني.[1] وتعتبر آسيا الوسطى من المناطق الخاضعة للتنافس بين لاعبين دوليين كالولايات المتحدة وروسيا والصين وإيران؛ بالإضافة إلى تركيا والتي تتواجد بقوة في دول كازاخستان وتركمنستان وأوزبكستان واذربدحان وغيرها. بسبب موقعها الجغرافي ومواردها.

3- القومية. حيث إن الروح القومية التي يعيشها الشعب التركي تعطي صانع السياسة الخارجية فرصة للتحرك خارج الحدود لتنمية مصالح الدولة في الخارج، والعمل على حماية وضمان وجود الدولة التركية من التهديدات التي تتعرض لها بفعل الحروب الدائرة في المنطقة، كما أن البعد القومي يعطي القيادة مجالاً أوسع في التحرك والتأثير في القضايا الإقليمية، ونفَساً أقوى للمطالبة بإحداث تغيير في المنظومة الدولية.

4- امتياز الجغرافيا. الجغرافيا هي من أكثر محدِّدات السياسة الخارجية تأثيراً، وتكاد تحكم على سلوك الدولة الخارجي، وتكاد تكون السياسة الخارجية أيضاً بنْت الموقع الجغرافي، والجغرافيا حكماً للتصورات الإقليمية والدولية عند صانع القرار.[2] فموقع تركيا من الجغرافيا السياسية جعلها قريبة من أوروبا وآسيا وإفريقيا، ما أعطاها قوة في مواجهة منافسيها بالمنطقة

* أوراسيا – هي كتلة مساحتها 54,000,000 كم2 – وهي مكونة من قارتي أوروبا وأسيا تشكلت أوراسيا قبل 350 مليون سنة بعد اندماج القارات سيبريا – وكازاخستان وبلهيقا والتي إندمجت مع لورانيا والتي يمثل الأن امريكا الشمالية.

[1] . سلام جوهر وشادي عبدالوهاب. سياسة تركيا تجاه المشرق العربي(العراق وسوريا)، مرجع سبق ذكره ص 10.

[2] . نصيف جاسم المطلبي .موقع تركيا الجيوستراتيجي واهميته للعراق. اطروحة دكتوراه غير منشورة . كلية الآداب .جامعة بغداد. 1986 ص 10

وخصومها. فهي صاحبة مفاتيح ممر البحر الأسود على المياه الدافئة ، وهي صلة وصل بين أوروبا والعالم العربي، وتمدُّد أراضيها نحو القوقاز، جعلها توازن روسيا في تلك المنطقة، وبذلك يستطيع صانع السياسة الخارجية التركية إقامة نفوذ له، يمكن من خلاله التأثير والتحكم في سلوكِ مِن حوله.

5- الاهتمام بالعالم الإسلامي . تعير تركيا اهتماماً شديداً لقضايا العالم الإسلامي، وقد ظهر ذلك من خلال تحركها لنجدة مسلمي الروهينغا* في إقليم أراكان بميانمار على المستويَين الدبلوماسي والإنساني. وكذلك تحرُّكها على المستويَين الإقليمي والدولي في مواجهة القرار الأميركي، المتمثل بالاعتراف بالقدس عاصمةً للاحتلال الاسرائيلي ونقل السفارة الأميركية إليها، وذلك على عدة خطوات؛ الخطوة الأولى كانت بتنظيم قمة لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول، ثم الحشد الدولي الذي أفضى إلى إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً برفض إحداث أي تغيير على الواقع القانوني للقدس.[1]

فاهتمام تركيا بشؤون العالم الإسلامي يعطيها دوراً على المستوى الدولي يمنحها مكانة بين الدول الكبرى، تستطيع أنقرة من خلاله لعب دور فعال في تحقيق مصالحها ومصالح العالم الإسلامي معاً، ويساهم ذلك في تعزيز الحضور التركي بالدول الإسلامية.

6- البراغماتية* وتنوُّع الوجهات الدولية تمتاز السياسة الخارجية التركية بالبراغماتية الإيجابية، التي تستطيع الانتقال من حال إلى حال بأقل الخسائر وبما يسهم في تحقيق أعلى الأرباح، وكيفية إعادة أو ترتيب العلاقات مع الأطراف المختلف معها حول أزمات المنطقة، العلاقة مع روسيا وإيران نموذجاً. ويلاحظ في الفترات الحالية عودة العلاقات مع ألمانيا رغم التنافس الاقتصادي الحاد بينهم.[2]

7-، تتميز السياسة الخارجية التركية في تنويع وجهاتها الدولية بالذهاب إلى القارة الإفريقية من جهة، وإلى منطقة الخليج العربي من جهة أخرى، فلم تقتصر في توجهها نحو الاتحاد الأوروبي فقط.

---

* . الروهينغا وهم أقليات من المسلمين تقطن في بورما تعيش هذه الاقلية في ظروف صعبة للغاية، حيث تحرم هذه الأقلية من الجنسية وملكية الأراضي والتصويت والسفر نظراً لما لقوه من تسلط وعبودية من الدولة وسافر الكثير منهم إلى تايلاند وبنغلاديش لارتباطهم بها عرقياً.

[1] .نصيف جاسم المطلبي موقع تركيا المباشر واهمية العراق .مرجع سبق ذكره ص11.

* . البراغمانتية – مصطلح يستخدم في علم السياسة والمقصود به النفعية، فيقال فلان براغماتي أيي نفعي أو يقال الدولة الفلاتية براغماتية اي نفعية.

[2] .احمد نوري النعيمي . عملية صنع القرار في السياسة الخارجية .نموذج العلاقات العراقية التركيه .جامعة بغداد . مركز الدراسات الاستراتيجية . العد .329 .2002 . ص2

ثانياً توجهات السياسة الخارجية التركية

على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، فقد استمر الخطاب التركي يتحرك ضمن السقوف والثوابت التي كان يتحرك عبرها خلال تلك الحرب، أي النظر الى تركيا على أنها جزء من المحور الغربي مع بعض التعديلات المحدودة في المكان والزمان .

لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة، حصل تغيير جذري، ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل حتى في أصول السياسات المتبعة. وللمرة الأولى يأتي الى السلطة حزب يحمل مسبقا رؤية مختلفة الى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الاقليمية والدولية.[1]

يقول أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركية السابق، مهندس هذه الرؤية الجديدة ووأضعها قبل وصول الحزب إلى السلطة، أنه من دون قراءة صحيحة للظروف والمتغيرات الدولية لا يمكن فهم السياسة الخارجية التركية، ومن ثم رؤيتها الاستراتيجية الجديدة .

واذا كان أحمد داود أوغلو قد جسد ذلك في كتابه الشهير العمق الاستراتيجي – الموقع الدولي لتركيا الذي صدر عام 2001 ،فان وصول الحزب الى السلطة ومروره في الممارسة العملية وفر الشروط الموضوعية لبلورة أكبر لهذه الاستراتيجية التي جمعت النظرية الى الممارسة التطبيقية .

ويقول أحمد داود أوغلو ان 11 سبتمبر/ 2001 دفع الولايات المتحدة إلى إستبدال النظام العالمي الجديد، المستند الى خطاب الحريات الذي ساد بعد انتهاء الحرب الباردة، الى نظام عالمي جديد مستند الى المفهوم الأمني وشكل العراق وأفغانستان الساحة الفعلية لهذا التصور .[1]

ويمكن القول، بحسب أحمد داود أوغلو، ان هناك ثلاث مراحل شهدها العالم ما بعد 11 سبتمبر، وهي: المرحلة النفسية وتجلياتها في حرب أفغانستان، والمرحلة الاستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق، وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي، وستشهد توترات وانفراط تحالفات وتبدلات، وقد تستمر هذه المرحلة من 10 الى 15 سنة، ثم المرحلة الثالثة، وهي مرحلة تأسيس نظام دولي جديد، حيث ستعمد

[1] . عمر كوش .التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركيه. موقع الجزيرة .نت .2016/6/28 https://www.aljazeera.net

كل قوة الى مضاعفة حضورها إلى حين إرتسام المعالم الجديدة لهذا النظام .ويرى أحمد دادود أوغلو أن خروج تركيا بموقع ومكانة كل من هذه المرحلة مرتبط باعتماد رؤية دينامية مؤثرة في السياسة الخارجية تقضي إلى أن تكون قوة مركزية .ويعتبر أوغلو أن الإرهاب الذي ظهر في تسعينيات القرن الماضي كان من أهم المعوقات امام الدوله التركيه كقوة مركزية ومؤثرة والمقصود هنا بالإرهاب المتمثل في (حزب العمال الكردستاني) وما حمله من إستقطاب داخلي، وعدم الإستقرار السياسي، والأزمات الإقتصادية المتلاحقة.

لقد ارتكزت السياسة الخارجية الجديدة لتركيا على خمسة أسس:[1]

1- التوفيق بين الحريات والأمن. ففي وقت كان اللاعبون العالميون، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد 11 سبتمبر 2001 كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية. وهو ما جعل تركيا نموذجا لبلاد أخرى .

2- **إنزال المشكلات بين تركيا وجيرانها** الى نقطة الصفر أو ما يسمى بـــ (تصفير) المشكلات، وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع. وهذا يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة إستثنائية على المناورة.

3Y .تباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك. ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن Yتباع سياسة ذات بعد واحد. وبدلاً من أن تكون تركيا (مصدر مشكلة) في إستقطابات الغرب – الشرق، والشمال-الجنوب، وآسيا – أوروبا، والغرب- الاسلام، تكون على العكس (مصدر حل) للمشكلات، وبلداً مبادراً إلى طرح الحلول لها، وبلداَ يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والاقليمي. ومن ضمن هذا المنظور، يجب عدم النظر إلى أي خيار على أنه بديل من الآخر، ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنه تناقض .

4- **تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية**. لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية ان تركيا (بلد جسر) تصل بين طرفين. في المرحلة الجديدة على تركيا ألا تكون جسراً، بل هي بلد مركز .

[1]. رستم محمود. تفسيرات السياسة الخارجية التركية وحقيقتها – موقع سكاي نيوز 10/ يناير 2021، ص5 https://www.skyhewsarahia.com

5- **الانتقال من السياسة الجامدة في الحركة الدبلوماسية** الى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا .وإلى هذه الأسس الخمسة التي يحددها أحمد داود أوغلو، فإن توفير الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضاً إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل بالعالم الاسلامي، ومنه العربي.[1]

كذلك تعد الإجراءات الإصلاحية التي أعلنت عنها حكومة اردوغان ثقافية أكثر منها سياسية وهي تنص على السماح ببث برامج باللغة الكردية عبر الراديو والتلفزيون والسماح للأحزاب ٍ بإعادة الأسماء السياسية كحزب التجمع الديمقراطي الكردي باستخدام لغتهم خلال الحملة الانتخابية إلى المناطق الكردية التي سبق أن استبدلت بأسماء تركية.[2]

وتقليص إستخدام الأحكام القاسية التي أطلقت ضد الشبان الأكراد بسبب قيامهم برمي الحجارة خلال التظاهرات والسماح للسجناء إنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في شأن اتهامات الأكراد بان يتواصلوا مع زوارهم بلغتهم الأم وإشادة بالتعذيب، كما أن الإصلاحات الداخلية المتنوعة التي قامت بها تركيا كانت محل ترحيباً للدول الإسلامية لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر2001 من قبل الولايات المتحدة باعتبار أن تكون تركيا نموذجا سبتمبر 2001 ،وكان ذلك على لسان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش لدى حضوره قمةً على سبيل حلف شمال الأطلسي في اسطنبول في يونيو 2004 عندما قال "إنني اقدر كثيرا المثال أن بلدكم قد وضع على كيفية أن يكون البلد المسلم الذي يتبنى الديمقراطية وسيادة القانون والحرية ويسعى المسؤولون الاتراك من وراء القيام بالإصلاحات إلى تحسين سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية إلى الإيفاء بالشروط التي يطالب بها الاتحاد الأوربي لتحقيق الحلم التركي في الإنضمام إليه. وهذا ما أكدته تصريحات وزير الخارجية التركية احمد داود اوغلو بقوله (إن تركيا هي البلد الوحيد التي تستطيع أن تتحدث عن المنطقة في أوروبا من حيث قيم الديمقراطية والحرية)، وبذلك فان تحرك حكومة اردوغان نحو تطبيق الديمقراطية في تركيا والتوجه الجدي لحل المشكلةً للقيام بسياسة خارجية نشطة على الصعيدين الإقليمي والدوليً يعطي دافعاً قويا للقضية الكردية من جذورها .

[1] . رستم محمود ، مرجع سبق ذكره، ص5.
[2] - المرجع نفسه .ص6.

المبحث الثاني

المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية

تنطلق صناعة القرار السياسي الخارجي التركي من عدة منطلقات ومحددات داخلية.

أولاً الموقع الجغرافي

شكل العامل الجغرافي لتركيا منطلقها الأساسي نحو العالمية، ذلك لأن العامل الجغرافي كما قال نابليون بونبرت* هو الذي يملي السياسة، وأما العامل الجغرافي لأي دولة ليس العامل في إستراتيجية هذه الدولة بل لها علاقة وثيقة بظروف الدولة الإقليمية والسياسية.[1]

يسعى صناع القرار في الدولة التركية إلى توظيف موقعها الجغرافي لبناء قوة إقليمية تصبح فاعلة في الخريطة السياسية العالمية ، و يمكن أن نحدد أهمية الموقع الاستراتيجي لتركيا في النقاط التالية :

أ. تؤلف جسرا لأقصر طريق بين قارتي آسيا أوروبا وعليه بمثابة الجسر الذي يصل بين آسيا وأوروبا كما أنها تطل على البحر الأسود من الشمال حيث تسيطر على مضيقي البفسور والدردنيل اللذاني هما مفتاح البحر الأسود والمنافذ الوحيدة للبحر الأبيض المتوسط، وبموقعها هذا فإنها تكون سداً منيعا تجاه التوسع الروسي نحو الجنوب وتطل كذلك على البحر الأبيض المتوسط من الجنوب، حيث يعتبر شريان المواصلات لدول الغرب، كما تعتبر تركيا موقعها هذا بمثابة حلقة الوصل بين أغنى ثلاث مناطق للنفط في العالم، وهي منطقة قوقازيا ومنطقة نفط رومانيا ومنطقة نفط الشرق الأوسط.

ووقوع تركيا بين ثلاث قارات آسيا، وأوروبا، وإفريقيا ، مكنها هذا الموقع الاستراتيجي الحيوي من التفاعل مع محيطها الإقليمي، حيث تمتد أراضيها بين آسيا وأوروبا ، فالجزء الآسيوي من الغرب يشكل 76 % من مساحة البلاد ويضم العاصمة أنقرة ، وتعرف ببلاد الأناضول أو آسيا الصغرى، بينما الجزء الأوروبي من ناحية الشرق يضم إسطنبول وكما تحد تركيا ثمانية دول في الجنوب الشرقي جورجيا وارمينا وأذربيجان، وفي الشرق إيران والغرب اليونان والشمال

* . ناتليوت بونابرت أونابليون الأول هو قائد عسكري وسياسي فرنسي ايطالي الأصل برز خلال احداث الثورة الفرنسية وقاد حملات عسكرية ضد اعداء فرنسا .

[1] . بطرس غالي ، ومحمد خيري إسماعيل، المدخل في علم السياسة، . مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط 3،1966 .ص ص 648.649

الغربي بلغاريا، وفي الجنوب سوريا والعراق، وهذا يساعد تركيا في تبني سياسات متعددة الأقطاب والمحاور الإقليمية .[1]

وحسب نظرية ماكندر الجيوبولتيكية فإن تركيا تقع في منطقة ارتكاز إستراتيجية مهمة يطلق على تسميتها بمنطقة اوارسيا وهي تعد المنطقة الوسيطة المتحكمة في قلب العالم الأمر الذي يؤهلها لان تكون دولة حاسمة في المجال الجيوسياسي.

ثانياً هوية النخب السياسية الحاكمة

لطالما كانت مسئلة الهوية مثار جدل كبير بين النخب في المجتمع التركي خاصة بعد عودة التيار الإسلامي إلى الحياة السياسية في تركيا منذ ثمانينات القرن الماضي، وكان للصراع بين النخب الإسلامية والنخب العلمانية (الجيش) انعكاس واضح على السياسة الخارجية التركية.

فالعلمانيون ومنذ تأسيس الجمهورية التركية 1923 أبحروا بتركيا إلى الشاطئ الأوروبي والغربي على العموم مبتعدين بها عن المرفأ الشرقي الإسلامي على وجه الخصوص الذي رست فيه أكثر من أربعة قرون.[2]

وأشتد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين في منتصف التسعينات عندما أعلن "نجم الدين اربكان "زعيم التيار الإسلامي في تركيا في أول تصريحاته بعد توليه رئاسة الحكومة التركية عام 1997 ، أن حكومته ستدعم علاقاتها بالدول الإسلامية ، ووعد بتحسين العلاقات مع كل من إيران وسوريا وليبيا، وانه سيقوم بمراجعة الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي وإجراء تعديلات في إتفاق الإتحاد الجمركي مع أوروبا. وبأنه سيطالب برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ، وإنهاء عمل قوات المطرقة الأمريكية البريطانية الفرنسية في شمال العراق، معتبراً أنها قوات صليبية هدفها تقسيم العراق والإضرار بالمصلحة التركية بإقامة دولة كردية.

وتعتبر الهوية محددا أساسيا في السياسة الخارجية التركية، وإتضح ذلك بشكل لا يمكن الشك فيه بعد صعود حزب العدالة والتنمية وتوليه الحكم ،إذ تحولت السياسة الخارجية التركية من

---

[1] . سليمان الدرزكلي، جغرافية العراق والأقطار المجاورة العسكرية، مطبعة . البرهان للنشر والتوزيع، بغداد، ط 1.1956 ص. 348

[2] . حسين علي باكير. تركيا رهانات الداخل وتحديات الخارج.مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث . الدوحة . قطر .ط1 .2009 . ص 25 .

*نجم الدين اربكان أسس حزب الرفاه 1983ثم جضره عام 1998 ..وصل للحكومه عام 1996 واسس حزب الفضيله لكن تم حضره عام 2000م

توجه واحد نحو الغرب إلى توجه متعدد الأبعاد نحو الدول الإسلامية والعربية ودول آسيا الوسطى والقوقاز.[1]

ثالثاً :المحدد العسكري .

بعد تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 ، يحظر مصطفى كمال أتاتورك أي أنشطة سياسية من الضباط في الخدمة الفعلية مع قانون العقوبات العسكرية المرقمة 1932 والمؤرخة في 22 / مايو1930 ومع ذلك، بعد الانقلابات العسكرية في عام 1960، أنشأت اللجنة الوطنية للوحدة قانون الخدمة الداخلية للقوات المسلحة التركية، وذلك في 4 يناير 1961 إلى إضفاء الشرعية على تدخلاتها العسكرية في السياسة التي تفكر بمنطق الانقلابات ومحاولات الانقلاب الذي وقع، فإنهم بذلك يبررون نشاطاتهم السياسية، خصوصا المادة 35 والماد ة 85 من قانون الخدمة العسكرية، وينظر الجيش على انه حامي الدولة الكمالية التركية، والأيديولوجية الرسمية للدولة.

وبهذا فإن للجيش دورهام في التأثير على السياسة التركية وعملية صنع القرار فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالأمن القومي التركي، وان كان قد انخفض في العقود الماضية، من خلال مجلس الأمن القومي، وكان الجيش قد وصل رقما قياسيا من التدخل في السياسة الداخلية والخارجية التركية، ويتمثل ذلك في إزالة الحكومات المنتخبة أربع مرات في الماضي، ومن ذلك دوره في 27 / مايو1960 وانقلاب 12/ مارس 1971 وانقلاب 12 /سبتمبر1980، وقد ناور الجيش التركي على إزالة رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان في 28 / فبراير عام 1997.[2]

وكان الجيش قد نفذ أول حكومة منتخبة ديمقراطيه حكومة عدنان مندريس. وفي27 / ابريل2007 وقبل انتخابات 4 /نوفمبر 2007 فعل على سياسة عبدالله غول قام الجيش بحظر الأحزاب الإسلامية مثل حزب الرفاه (إذ أن عبد الله غول كان مسجلا من ضمن الأحزاب الإسلامية، لان برامج الأحزاب الإسلامية تتعارض مع النظام العلماني لتركيا ومع الطبيعة

[1] . رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان االصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999. ص166

[2] . بشير عبدالفتاح هل حقا أفل الدور السياسي للجيش التركي؟ جريدة الشرق الأوسط الدولية، الرياض، 25/ تموز/ يوليو 2013 ص12

العلمانية لتركيا، وانتهى بيان الجيش بأنه مستعد للتدخل في حالة المساس بالطابع العلماني للدستور.[1]

وبينما شكلت أحداث ميدان تقسيم تحديا حقيقيا واختبارا صعبا لمدى قدرة مختلف الأطراف التركية الفاعلة على كبح جماح نزوع الجيش للتدخل في المعترك السياسي بقيادة أردوغان منذ عام2003 توخيا له ذا المقصد، وأحداث ميدان : تقسيم " تثبت أن إجراءات أردوغان لإبعاد الجيش عن الساحة السياسية أصبحت حقيقة واقعة، فعلى خلاف ما كان متبعا في كافة الأزمات والاضطرابات السياسية والمجتمعة لم يصدر عن قيادات الجيش أي تصريح أو تعليق رسمي حول ما جرى، ولم تفكر قيادته في استغلال الأزمة للنيل من اردوغان وحكومته عبر إصدار بيان اقرب إلى الانقلاب الالكتروني أو الحداثي .

ولم يطلب حتى المتظاهرين الأتراك التدخل مع الجيش في الأزمة على غرار ما فعل الثوار في بعض الدول العربية حيث كان الجيش هو الملاذ المخلص للشعب التركي عند نشوب أي أزمات سياسية أو توترات أمنية .[2]

ويبدو أن إحداث مصر عام 30/ يونيو 2013 والاطاحة بالرئيس محمد مرسي، الذي كان أول رئيس مدني منتخب ديمقراطيا في تاريخ مصر ، قد دفع بحكومة أردوغان في تركيا إلى التحوط والاحتراز من الجيش التركي، صاحب التاريخ الانقلابي، حيث وافقت الجمعية العامة للبرلمان التركي على تعديل المادة 35 من قانون الخدمة الداخلية للجيش التركي، والتي طالما استند إليها العسكر في تبرير انقلاباتهم العسكرية و اضفوا عليها سمة دستورية ومسحة من الشرعية فلقد كانت تلك المادة تنص حرفيا على أن وظيفة القوات المسلحة التركية هي حماية الوطن التركي من التهديدات والأخطار الخارجية، والسعي إلى الحفاظ على القوة العسكرية وتعزيزها بحيث تشكل قوة رادعة للأعداء والقيام بالمهمات الخارجية التي تستند إليها من قبل البرلمان التركي والمساعدة على تامين السلام العالمي.

رابعاً الأحزاب السياسية تعمل الأحزاب السياسية في تركيا على طرح خيارات سياسية خارجية تكون مصدراً لإثراء التوجهات الإستراتيجية التركية، وإعداد كوادرها من أجل التطورات المحتملة التي ستحصل في الدوله.

---

[1]- بشير عبدالفتاح هل حقا أفل الدور السياسي للجيش التركي؟ جريدة الشرق الاوسط ،مرجع سبق .ذكره ص14

2-المرجع نفسه ص 13

وتظهر رؤية الأحزاب الإستراتيجية من خلال الخطابات السياسية وإمتلاكها لمفاهيم سياسية خارجية تسعى إلى تنفيذها بمجرد الوصول إلى السلطة.[1]

كما تلعب قوى المعارضة دوراً في عملية صنع السياسة الخارجية وتأثير في صنع القرار الإستراتيجي من خلال خطابات حساسة وقدرتها على المناورة، ومناقشة رؤيتها الاستراتيجية تحت سقف البرلمان لتوجيه سياسة الدولة الخارجية والإستراتيجية بمستوى أكثر عقلانية .

وفي تركيا العديد من الأحزاب السياسية التي تطورت على مدى أكثر من 80عاما من تاريخ إعلان الجمهورية التركية، غير أن هذه الأحزاب خرجت أساساً من رحم تيارين سياسيين كبيرين هما: التيار اليساري والتيار اليميني ، اذ كان حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك يقود البلاد منفردا حتى عام1950 ، حتى صدور قانون التعددية الحزبية حيث دخل الحزب الديمقراطي على الخط بقيادة عدنان مندريس من هنا فقد تتغير الأسماء والشعارات لكن التيارات السياسية والحزبية التركية تعتبر في نهاية المطاف امتداداً لهذين الحزبين احتفظ اليسار فقط بوجوده عبر " حزب الشعب الجمهوري، لسنوات طويلة ثم ما لبث أن ترك موقعه لأحزاب يسارية أخرى أهمها .[2]

حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي، وحزب اليسار الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري، أما اليمين الذي مثله الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس فقد ترك موقعه لحزب العدالة بزعامة سليمان ديمريل، وتلاه حزب الوطن الأم بزعامة تورغوت اوزال في ثمانينات القرن الماضي، وحزب الطريق القويم في التسعينات أما الحركة السياسية الإسلامية التي بدأت مسيرتها بزعامة نجم الدين اربكان في مطلع الستينيات تحت علم حزب النظام الملي ، ووأصلت طريقها مع حزب السلامة الوطني ، ثم حزب الرفاه الإسلامية ثم حزب الفضيلة الذي تمخضت عنه حزب العدالة والتنمية، وحزب السعادة.

أما اللاعب السياسي الرابع الذي دخل على خط الموازنات والمعادلات الحزبية في تركيا؛ فهو الحركة القومية التي حظرت وتفككت أكثر من مرة بدورها أمام الانقلابات العسكرية المتعددة ينتهي بها المطاف عند حزبين هما: (حزب الحركة القومية) و(حزب الوحدة الكبرى).[3]

---

[1] . احمد داوود اوغلو العمق الاستراتيجي ، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم، الدوحة ، قطر ،ط 1. 2010

[2] . -- سميرة صالحة ، الخارطة الحزبية التركية ومواقفها من الأزمة السياسية الحالية واهم وجوهها (بين اليمين واليسار بصعود الإسلاميون والتيار القومي ، جريدة الشرق الأوسط، الرياض، العدد / 10386 .06/ مايو / 2007 .ص16

[3] . دالاي، غالب ودوف فريدمان حزب العدالة والتنمية وتطور السياسة الخارجية (للإسلام السياسي التركي)، مركز ستا للدراسات والأبحاث، أنقرة، تركيا.2013. ص20

*عدنان مندريس، موسس حزب الديمقراطيه ورئيس وزراء تركيا من 1950 - 1960

أما حزب العدالة والتنمية فقد أسسه رجب أردوغان مع مجموعة من رفاقه ، وذلك بعد حل حزب الفضيلة عام 2002 ، وكان قيادة الحزب الحالية قد قضت سنواتها الأولى في كنف حزب نجم الدين اربكان. وبسبب هذه الصلات والروابط القوية والتقاليد السياسية المشتركة التي تجمع بين الإسلاميين المؤسسين لكلا الحزبين ، فإن رؤاهم في السياسة الخارجية يمكن أن تفهم على نحو أفضل في سياق السرد التاريخي ومع ذلك، فإن هذا السرد التاريخي لا يكشف عن الدوافع التي وقفت وراء تطور رؤى السياسية الخارجية للحزبين لا سيما في مراحلها الأولى، وتسلط الضوء على إعادة التقييم التي استدعتها الأزمة السورية الحالية.[1]

وحزب العدالة والتنمية يصنف نفسه بأنه يتبع مسار معتدل ، غير معاد للغرب يتبنى رأسمالية السوق ويسعى دائما : للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو حزب محافظ ويمثل تيار الإسلام المعتدل، ويطلق البعض على الحزب وسياساته لقب العثمانيين الجدد ، وهو ما اقره الحزب من خلال احد قادته وهو وزير الخارجية احمد اوغلوا حيث قال في 23 نوفمبر 2009 في لقاء مع نواب الحزب (إن لدينا ميراثا آل إلينا من الدولة العثمانية ، أنهم يقولون هم العثمانيون الجدد، نعم نحن العثمانيون الجدد، ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتن نحن ننفتح على العالم كله، حتى في شمال إفريقيا، والدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب وخاصة فرنسا التي تفتش وراءنا لتعلم لماذا ننفتح على شمال إفريقيا. لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بان يجد ساركوزي كلما رفع رأسه في إفريقيا سفارة تركية عليها العلم التركي).

ويتهم علمانيو تركيا حزب العدالة والتنمية بتطبيق ما سموه "خطة سرية لا سلمة البلاد وتعيين مسؤولين كبار من الدولة أوفياء له، ومتخرجين عموما من مدارس لتأهيل الأئمة وفي 30 يوليو2008م حكمت المحكمة الدستورية في تركيا برفضها بأغلبية ضئيلة دعوى بإغلاق حزب العدالة والتنمية بتهمة انه يقود البلاد بعيدا عن نظامها العلماني نحو أسلمة المجتمع.[2]

إلا أن المحكمة رغم قراراها وجهت رسالة تحذير إلى الحزب وذلك بغرض عقوبات مالية كبيرة عليه عبر حرمانه من نصف ما يحصل عليه من تمويل من الخزانة التركية، ليصرح أردوغان أن حزبه الحاكم سيواصل على طريق حماية القيم الجمهورية ومن بينها العلمانية.

وفي 12 يونيو 2002م صار الحزب بالانتخابات التشريعية وذلك بعد حصوله على59.4% من الأصوات متقدما على حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، وحصل الحزب على

[1] . نوري احمد النعيمي . السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية التانية رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة بغداد.العراق 1974. ص28.

[2] . بشير عبد الفتاح . هل مقافل الدور السياسي للجيش التركي؟ جريدة الشرق الاوسط ، مرجع سبق ذكره ص 15.

(327) مقعدا من أصل (550) مقعدا في البرلمان، إلا أن ذلك لم يخوله بتنفيذ مراده، في تعديل الدستور دون الرجوع للمعارضة ، الأمر الذي يتطلب ثلثي مقاعد البرلمان أي 367مقعدا.[1]

خامساً جماعات الضغط .

تلعب جماعات الضغط دورا هاما في السياسة التركية لأنها تستخدم الضغط كوسيلة لحمل رجال السياسة على اتخاذ قرارات لصالحها، واهم هذه الجماعات طائفة اليهود وطائفة المسيحيين وبالنسبة لليهود فإن معظم اليهود في تركيا من أصل اسباني وقد فر معظمهم إليها في عهد الحكم النيابي وحرب البلقان، وعهد حزب الاتحاد والترقي، وحملوا معظمهم فكرة تأسيس دولة لليهود في فلسطين .

وتتمتع الأقلية اليهودية في تركيا بنفوذ واسع في الدولة وتحظى برعاية السلطة برغم أن عدد أفرادها لا يتجاوز 30 ألفا، وقد كانت هذه الأقلية على الدوام مؤيدا جوهريا للقوى العلمانية السياسية وغير السياسية في تركيا، وأسهمت في تكريس العلمانية وتقاليدها منذ البداية.

سادساً النظام الاجتماعي .

واهم قضية في النظام الاجتماعي التركي هي قضية التدين والعلمنة، وفي هذا المجال نسلط الضوء على النقاط التالية:[2]

أ. أن الأجيال الحديثة في تركيا، بدأت تعايش الدين بطريقة مختلفة عن الآراء في ظل عمليات التحديث والتحضر في تركيا.

ب. على الرغم من جهود العلمنة والتحديث، فإن القيم الإسلامية بقيت صامدة، ولم تنجح عملية العلمنة والتخريب في أن تحل محل وظيفة الدين الميتافيزيقية* إذ يعتبر المجتمع التركي مجتمعا أكثر محافظة من غيره من المجتمعات مقارنة بالعديد من الدول الغربية.

وعلى الرغم من أن هناك عمليات تحول ديني مستمر في تركيا ، إلا أن هناك ازدياد في نسبة التدين كذلك ، فقد انبعثت رؤى جديدة تجاه الإسلام وقد انتشرت في المجتمع التركي بشكل واسع، ويرى عدد من الباحثين أن التدين في تركيا لا يتحدى عملية الحداثة والتحديث.

---

[1] . أحمد نوري النعيمي – عملية ضع القرارات السياسية الخاصية، نوذج قارات العراقية الترمكية – مرجع سبق ذكره ص 29.

[2] . عبد الرحمن عوني السبعاوي .الأقليات والطوائف في تركيا)، قناة الجزيرة الفضائية، قطر، الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر.2006 .ص7

* . الميتافيزيقية – تعني ماوراء الطبيعة، وهي فرع من فروع الفلسفة يدرس جوهر الأشياء يشمل ذلك أسئلة الوجود والضرورة والكينونة....الخ.

وفي مقابل ذلك ، وكما أن هناك طروحات تقول بوجود رؤى متعددة تجاه الإسلام على الصعيد النظري، هناك نقاشات حول ما إذا كانت تركيا بالفعل دولة علمانية وان الدين مفصول عن علاقات الدولة.[1]

ج. الإسلام دين اجتماعي في تركيا وهو دين مجتمع ولا يمكن أن يتم حصره فقط في الحياة الخاصة الفردية، إذ يجب أن تتم ممارسته مع الآخرين في المجتمع، ولهذا من الطبيعي أن يكون هناك انعكاسات لهذه الممارسة على المجتمع من دون أن يتم استغلال هذه الفكرة بين الفينة والأخرى من أجل إعطاء الدين معنى سياسيا في الحياة العامة، وان فكرة التدين تعمل على تقريب المجتمع وتقويته وحمايته، ومن الأمثلة على ذلك التطرق إلى الإلحاد في الغرب ومدى تأثيره على المجتمع ككل.

د. وعلى عكس نظريات العلمنة التي تشير إلى حتمية تأثير المدينة على الريف لناحية العلمنة وكذلك بالنسبة للمهاجرين القادمين من المدن، فإن ما حصل كان العكس، إذ أدت الهجرة من الأرياف إلى المدن تأثير معاكس، وما هو ساهم في نجاح حزب العدالة والتنمية، في العام 2002، وقد خلق حزب العدالة والتنمية توليفة من الإسلام والليبرالية بدعم من الفئات الاجتماعية التي تجاهلتها الكمالية العلمانية، وحرمت بفعلها.[2]

والملاحظ انه على الرغم من الطابع الإسلامي المعتدل له ذا التوجه، لم يرق للعلمانيين والجيش.

هـ. وفي المجال السياسي هناك صراع بين العلمانيين وحزب العدالة والتنمية، حيث يطالب العلمانيون بالفصل التام الكامل بين الدين والدولة خشية من الأسلمة التدريجية لهياكل الدولة كما يعتقدون، فيما يطالب الإسلاميون المعتدلون بالحرية الدينية ، ومع ذلك، يبدي العلمانيون حذرا أكبر في التعامل مع حزب العدالة والتنمية ، على اعتبار انه يشكل تحديا اكبر من التحدي الذي يفرضه الإسلاميون الراديكاليون فيما يتعلق بالحكم والحكومة ، وهو ما يعني أن دوافع العلمانيين تتعدى التحفظات الدينية.[3]

سابعاً النظام الاقتصادي في تركيا .

[1] . عبد الرحمن عوني السبعاوي الاقليات والطوائف في تركيا . مرجع سبق ذكره . ص8

[2] . غمز ة جوكشن ، التدين في تركيا : أنماط الحياة من خلال التجاذبات الاجتماعية، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، قطر، الدوحة. د ط .2013 د.ص

[3] . غمزة جوكش – الندب في تركيا – انماط الحياة من التجاذبات الاجتماعية – مرجع سابق ذكره د،ص.

في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة اتبعت الحكومة التركية سياسة اقتصادية تركز على الاقتصاد الداخلي، حاولت من خلالها حماية الشركات المحلية عن طريق فرض قيود على الشركات والواردات الأجنبية تعرقلت حركة الصادرات في هذه الفترة بفعل البيروقراطية والفساد المنتشر، كما نقصت الإيرادات الحكومية اللازمة لتحسن الصناعة وتحديثها واستيراد البضائع والمواد الخام اللازمة لها.

وقد كان الجزء الأكبر من القطاع العام التركي غير منظم بشكل فعال، حيث تم استغلالهم من السياسة لأغراض سياسية واجتماعية، على سبيل المثال تم فرض رسوم بيع موحدة على منتجات بعض شركات القطاع العام، وتم استغلال بعضهم كملجأ لتوظيف العاطلين عن العمل عن وقت لم تكن تلك الشركات في حاجة إلى عمالة جديدة في اغلب الأحيان اضطرت الحكومة عادة بصرف أكثر مما هو مخطط له في الخطط الخمسية، وكان النتيجة دائما لصالح المصروفات وليس العائدات. استمر عجز الميزانية في التصاعد وزادت نسبة التضخم ومعهم الدين الخارجي للدولة مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة التركية .[1]

ساعد الوضع السياسي غير المستقر والمشاكل العسكرية في قبرص والمناطق الكردية لزيادة مصاريف الدولة وتعجيز الاقتصاد ، وعانت البلاد أزمات اقتصادية حادة مما أدى إلى انهيار الليرة إلى أدنى مستوياتها، وزيادة نسبة التضخم بشكل كبير، ساعدت الظروف الاقتصادية السيئة على انهيار الحكومات عدة مرات ولأول مرة عام 2004 تم خفض نسبة التضخم إلى نسبة مئوية ذو خانة واحدة من نسبة تضخم حوالي 93.4 % في 2004.

وقد تحسن الاقتصاد تدريجيا، حيث نمت ثقة المستثمرين بالتعديلات التي أقرتها الحكومة وزاد الأمل في دخول البلاد الاتحاد الأوروبي كعضو كامل بعد حصولها رسميا على صفة دولة مرشحة للانضمام عام 1999 ولكن تركيا لم تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي.

يظل النظام والسياسة المالية المحكمة يمثلان الركائز الأساسية التي تدعم برنامج تركيا الاقتصادية، وقد أسهما بصورة جوهرية في خفض معدلات التضخم، إلى جانب قوة الأداء التنموي، فضلا عن سياسات الاقتصاد الكلي السلمية، طبقت تركيا جدول أعمال شاملا وبعيد

[1] . مصطفى اللباد فهم تركيا (منظور مصري) تحليل نظرات داخلية تركية، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإقليمية، والاستراتيجية، القاهرة، مصر، مجلد11. ط1 . 2009 . ص 152

المدى للإصلاحات الهيكلية، وقد حققت تركيا نجاحا ملحوظا مقارنة بتجارب الدول الأخرى، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى سرعتها في تطبيق التغييرات الهيكلية والمؤسسية.[1]

وبالفعل خطت تركيا خطوات واسعة نحو إعادة هيكلة قطاعها المالي إلى جانب تحسن إدارة القطاع العام وبيئة التجارة بها، وقد استهدفت الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها ما يلي :[2]

أ. تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الكلي .

ب. تحسين كفاءة القطاع المالي وقدرته على التكيف.

ج. ترسيخ نظام التأمينات الاجتماعية ليقوم على أساس أقوى.

د. دعمت هذه الإصلاحات أساسيات الاقتصاد الكلي للاقتصاد التركي.

وأصبح الاقتصاد التركي احد أسرع الأنظمة الاقتصادية الناشئة نموا في أوروبا واحد أسرع الأنظمة الاقتصادية نموا في العالم.

.وبفضل النظام الحالي والسياسة المالية التركية استطاعت هذه الأخيرة أن تخفض حصص ديونها، مما جعل اقتصادها احد أفضل الأنظمة الاقتصادية الأوروبية فيما يتعلق بخفض الدين الحكومي وتوافقت نسبة حصة الدين الحكومي العام مع معايرها ماستريخت للاتحاد الأوروبي والتي تبلغ 60 % منذ عام2004.[3]

[1] . مصطفى اللباد فهم تركيا (منظور مصري) مرجع سابق ذكره، ص153.

[2] . سونر جاغايتاي المعجزة الاقتصادية التركية (معهد واشنطن، للدراسات والأبحاث)، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٣ /تشرين أول/أكتوبر.2011 . ص 156

[3] . سونر جوغايتاي المعجزة الاقتصادية التركية –المرجع نفسه ، ص 157

المبحث الثالث

المحددات الخارجية للسياسة الخارجية التركية

إن السياسة الخارجية التركية تعتمد على إلتقاء الحضارات وتفاعلها، على عكس نظرية هنري كيسنجر الذي يعتبر من الآباء المؤسسين لنظرية صدام الحضارات التي بلورها صمويئل هنتجنتون ونظرية نهاية التاريخ لفرنسيس فوكوياما، ونظرية الفوضى الخلاقة والحروب الاستباقية التي تبنتها إدارة بوش الابن فعليا خلال السنوات الماضية ، وأذاقت العالم الأمرين من نتائجها، لكن السياسة الخارجية التركية تقف على النقيض من هذه النظريات.

في هذا المبحث سنتناول القسمين التاليين وهما:[1]

أولا : طبيعة البيئة الخارجية.

ثانيا : محددات البيئة السياسة.

[1] .برهان كو ر اوغلو العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة، الواقع والطموحات ، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، الدوحة، قطر،د.ط 3تشرين أول / نوفمبر / 2011 .ص ص 8 . 9

المطلب الأول

طبيعة البيئة الخارجية

حدد احمد داوود اوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي الرؤية السياسية التركية للعلاقات الخارجية إذ يقول في كتابه ": أن تركيا لديها الآن رؤية سياسية خارجية قوية نحو الشرق الأوسط والبلقان ومنطقة القوقاز، وأنها ستسعى لدور إقليمي اكبر وخلاصة أفكاره في كتابه تتمثل في إخراج تركيا من بلد طرف أو هامش يقتصر دورها في كونها عضوا في محاور وعدوات إلى بلد مركز على مقربة واحدة من الجميع، وفي الوقت نفسه إلى بلد ذي دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية.

في إطار هذه النظرية يبدي داوود اوغلوا حساسية عالية جدا تجاه الرؤى الغربية والأمريكية التي وضعت بلاده في مكانة هامشية أو طرفية ضمن النظام العالمي، وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1989 .

ويتحدث اوغلو بثقة غير مفتعلة عن خطا ما ذهب إليه صموئيل هنتنجتون من أن تركيا أطراف دولة ممزقة توجد على أطراف الغرب من جهة وعلى أطراف الشرق من جهة أخرى، فهي تمثل أطراف أوروبا كما تمثل أطرا ف العالم الإسلامي.

ويرد اوغلو على ادعاءات هنتجنتون من أن تركيا دولة أطراف ، يقول أن تركيا دولة مركزية، والدليل على ذلك هو تواجد تركيا كدولة مركزية و تواجدها في مكان قريب من الجغرافيا التي تسمى افر واسيا أي إفريقيا وأوروبا واسيا ، فهي ليست دولة أوروبية وحسب بسبب موقعها المركزي، بل هي دولة أسيوية أيضا، وليست دولة واقعة ضمن حوض البحر المتوسط وحسب ، بل هي واقعة في حوض البحر الأسود أيضا، كما تواجد جزء من تركيا في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط فتركيا والحالة، تمتلك القدرة على التأثير والتأثر بالدول المحيطة بها.[1]

إن السياسة الخارجية التركية ببيئتها الداخلية والخارجية توصف بالظاهرة السياسية فهي تحتاج لمزيد من البحث والدراسة لعقل أسباب وملابسات ظهورها وعلاقتها بالسياق السياسي المتغير للنظام الدولي وللشرق الأوسط على حد سواء ويبدو أن دوافع وحسابات الإعجاب والعاطفة طغت على الدراسة المعمقة لهذه الظاهرة نظرا للجوار والوجود المشترك الثقافي بين العرب

[1] . ا، إبراهيم ابراش. "السياسة التركية أيديولوجيا خدمية أم براغماتية ، "علي الموقع الالكتروني "2014/11/19 moslemBrtherswiki/com : htpp// www.wiki

والأتراك ولان السياسة التركية الظاهرة برزت من خلال القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى كما يقول العرب، أو بصيغة أخرى تمت دراسة الظاهرة التركية بثقافة ومرجعيات العقل السياسي العربي الإسلامي وليس بمنطلقات العقل السياسي العلمي الموضوعي للسياسة التركية الراهنة ، وبمقاييس العقل الأول تصنف السياسة التركية كسياسة أيديولوجية العقل الثاني فهي سياسة براغماتية مستحدثة، حيث تسعى تركيا بنهجها الإسلامي المعتدل إلى تعزيز وجودها ولعب دور إقليمي دون أن تخسر علاقاتها مع أي طرف كأية ظاهرة سياسية أو طبيعية فإن استقراء الظاهرة مهم بنفس أهمية القياس والمقارنة .[1]

وعليه يجب عدم مقاربة السياسة التركية فقط من خلال مقارنتها بسياسة الأنظمة العربية أو غيرها بل يجب أيضا استقراءها كظاهرة تحكمها خصوصية الحالة التركية، وعن دراسة السياسة التركية يجب الأخذ بعين الاعتبار المنعطف الثقافي الاستراتيجي الذي تمر به تركيا داخليا، وأيضا، ربطها بثلاث دوائر تنتمي إليها تركيا وهي :[2]

1- الدائرة الأطلسية :إذ أن تركيا عضو في حلف الأطلسي.

2- الدائرة الشرق أوسطية : كونها دولة شرق أوسطية يفرض عليها استحقاقات لا مفر منها.

3-الدائرة الإسلامية.

حيث الأيديولوجية الدينية باتت عنوانا رئيسا في نهج الحكومة التركية. ومن الواضح أن السياسة التركية بقيادة رجب طيب أردوغان استطاعت حفظ التوازن بين الدوائر الثلاث .حفظ التوازن ما بين عضوية الحلف الأطلسي ، والانتماء للشرق الأوسط، وحفظ التوازن ما بين العلمانية والإسلام، وحفظ التوازن ما بين العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي وتأييد الحقوق الفلسطينية ، وحفظ التوازن في علاقتها مع دول الجوار متعارضة السياسات ومضطربة الأوضاع الداخلية، وحفظ التوازن بين ما تخسره من علاقاتها مع إسرائيل وما تربحه من علاقاتها الصاعدة مع العرب.

وتركيا بسياستها الخارجية تتمتع منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم بزعامة أردوغان بنفوذ إقليمي متنام وتعضد الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية القوية التي تزداد يوما بعد يوم، ولكن الساسة وعلى رأسهم أردوغان، يحاولون ومنذ إدراكهم صعوبة الانخراط في الاتحاد الأوروبي

[1] . خالد محمد ابوالحسن ، "النفوذ الإقليمي لتركيا في ضوء الأزمة السورية،". مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، العدد17 ، السنه 66.2014 .ص11

[2] .إبراهيم ابراش "السياسة التركية ابدولوجيا خدمة أم براغماتية ". مرجع سبق ذكره . د. ص

بلعب دور فاعل تحت مظلة الدول الأوروبية المتقدمة، ويحاولون بناء كيان قوي ومؤثر في المنطقة على أنهم سلكوا طريقا آخر يتمثل في التوجه نحو العالم الإسلامي، واخذ مكانة متقدمة في دوله المشتتة، وممارسة دور الدولة التي تحاول ربط هذه الدول المهترئة سياسيا بها، ثم محاولة قيادتها جميعا على المدى البعيد.[1]

ولكن السياسة الخارجية التركية الساعية إلى دور الزعامة في المنطقة لا ترغب بحال من الأحوال التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية أو إسلامية ، بل هي تلعب دور المترقب الذي يحاول الاستفادة من الموقف، بحيث يقوم بدور المؤيد للأكثرية في تلك الدول، حتى لو اضطرها ذلك إلى معارضة نظم الحكم العتيقة، فهي تدرك تماما أن البقاء سيكون للشعوب لا للحكام، وإن أيدتهم أكثر دول العالم نفوذا، مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

أما البيئة الأخرى التي تتعامل معها السياسة الخارجية فهي الشرق الأوسط؛ حيث كان الشرق الأوسط* وما يزال ساحة مواجه وصراع بين الدول سواء المنتمية له أو الخارجية للسيطرة عليه أو توجيه الأمور فيه لخدمة مصالح هذا الطرف أو ذاك نظرا لموقعه الاستراتيجي ولخيراته ولتركيبته الثقافية التي تستحضر وتستنهض المشاعر الدينية لكل الديانات، وتدرك السياسة الخارجية التركية أن منطقة الشرق الأوسط تتجاذبه عد ة مشاريع منها مثلاً.[2]

1 .المشروع الصهيوني الذي يتطلع لتأسيس دولة يهودية على كامل التراب

الفلسطيني بما في ذلك الضفة والقدس.

2 .المشروع الفارسي الشيعي الإيراني المتصادم مع أكثر من جهة د اخل

المنطقة وخارجها.

3 .المشروع التركي الناهض.

4 .المشروع العربي الغائب.

---

[1] .خالد محمد ابوالحسن ، النفوذ الإقليمي لتركيا في ضوء الأزمة السورية ، مرجع سبق ذكره ص11

* الشرق الاوسط – مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه من أجزاء العالم واستخدام مصطلح الشرق الأدنى والشرق الأوسط حسب البعد والقرب من أوروبا بعد ذلك منطقة الشرق الاوسط منطقة جغرافية غير محددة التعريف بشكل دقيق حيث يعد هذا المصطلح أي الشرق الأوسط معقد ومحل جدل ونقاش بين العديد من المفكرين والمهتمين ولم يتم الاتفاق على تعريف واحد للشرق الاوسط ودول الشرق الاوسط تمثل المملكة العربية السعودية البحرين – تركيا مصر – قبرص – ايران – العراق – سوريا – اليمن – الاردن – لبنان – اسرائيل – فلسطين – سلطنة عمان – الكويت – قطر – الامارات – العربية المتحدة.

[2] . إبراهيم ابراش السياسة التركية ابدولوجيا خدمة أم براغماتية. مرجع سبق ذكره . د ص

5 .مشروع الشرق الأوسط الجديد الكبير المتعثر.

6 .المشروع الوطني الفلسطيني الخاضع لتجاذبات هذه المشاريع والمهدد بالتلاشي.

ومن هنا نلاحظ أن سياسة تركيا الخارجية تتحرك ممثلة لمشروع يريد أن يلعب دورا إقليميا مميزا، وهذا المشروع يتقاطع مع بعض المشاريع المشار إليها، ويتعارض مع بعضها، والملاحظ أن المشروع التركي هو الأكثر حضوراً اليوم. إن التغيرات في البيئة السياسية الداخلية التركية لها أثرها البالغ الأثر على أداء السياسة الخارجية والإطار الاستراتيجي للدولة التركية واهم هذه التغيرات هو وصول التيار الإسلامي إلى الساحة السياسية التركية الذي ظل مهمشا لعقود طويلة في الواجهة السياسية التركية، ومع بروز هذا التيار بدأت الأوساط التركية تتحدث عن إمكانية عودة تركيا إلى الدائرة الحضارية الإسلامية الشرقية و إنهاء الخيار العلماني المرتبط بالغرب، وهو ما تجلى بوضوح في الرفض الاروبي لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، والنزاع المستمر مع اليونان حول جزيرة قبرص.

تتبنى تركيا استراتيجيات كبرى بهدف حماية أمنها القومي الداخلي، لدولة لها شعور دائم بالتهديد الداخلي والخارجي، وتركيز الاستراتيجيات العليا على النظام العقدي الكمالي الذي يجب أن تتبعه مؤسسة السياسة الخارجية الذي تعتبره النظام الإرشادي للسياسة الخارجية، وتنطوي الاستراتيجيات . الكلية على استراتيجيات فرعية تتجلى في ثلاث فرعيا ت هي:[1]

1-الاحتواء ات التي بدأت منذ تأسيس الدولة التركية ، وتهدف إلى احتواء التحديات الداخلية بتعاون مع الأطراف الدولية، مثل التحدي الكردي واحتواء التحدي الخارجي مثل احتواء النفوذ الروسي في آسيا الوسطى واحتواء القومية العربية والنظام الإقليمي العربي واحتواء الحر كات الراديكالية المناهضة لإسرائيل والسياسة الأمريكية وكذلك احتواء التحالف السوري الإيراني الإقليمي.

2 -تصدير الأزمات : قد تعمل تركيا على تصدير أزماتها إلى الخارج بافتعال التوتر أو الحرب أو إعادة أسباب الأزمة إلى التآمر الخارجي، وتشكل نظرية المؤامرة حضورا قويا في تركيا على مختلف المستويات، وخاصة لدى الطبقة السياسية التي تعتبر أن أزمات السياسة الداخلية تعود إلى عوامل التدخل الخارجي، مثلا ترى تركيا أن سوريا وإيران واليونان تتحمل مسؤولية انفجار الصراع القومي في تركيا.

[1] . سعيد عقيل محفوظ . سوريا وتركيا لواقع الراهن واحتمالات المستقبل ،. مركز الوحدة العربية، بيروت ، ط 1 .2009 .ص187

3 -دولة المركز : فتحالف تركيا مع الغرب ليس بفرض حماية الأمن القومي فقط، إنما لفرض تكوين دولة ذات نفوذ واسع في محيطها الإقليمي مثل الشرق الأوسط، والبلقان واسيا الوسطى، فالأتراك يسعون إلى أن تكون دولتهم وسيطا بين الامبريالية الكبرى والأقاليم المحيطة في ما يمكن اعتباره امبريالية فرعية

وتتجلى الرؤية الاستراتيجية لتركيا في أن تركيا تمتلك عناصر قوة تمكنها من لعب دور الضامن للاستقرار والطرف المقبول من كل الأطراف، باعتبارها المرجعية الإقليمية المقبولة من كل الأطراف، وهو ما نجحت فيه حتى الآن والى حد كبير، التوترات المندلعة قرب حدودها حيث تحتفظ تركيا بهدوئها وحساباتها الواقعية، وتسعى إلى إبعاد أجواء التوتر عن داخلها وتحاول لعب دور الوسيط الدبلوماسي حيث تستطيع ،تقديم نفسها كقوة استقرار محاولة توظيف قدرتها على التحدث إلى الجميع.[1]

وفي الواقع تنبع المقدرة السياسة الخارجية لتركيا من كتلها الحيوية (القوة البشرية مساحة الإقليم) مع موقعها الاستراتيجي الفريد، وقوتها الاقتصادية والعسكرية توجيهها العلماني، ومساحة الديمقراطية بالإضافة إلى كونها عضوا في حلف شمال الأطلسي ، الأمر الذي يجعلها في حالة توازن، ويجعلها دولة إقليمية فاعلة في المنطقة وتأسيسا على ذلك، عملت تركيا على إدراك وتفهم أهداف ومصالح القوة الفاعلة داخل المنطقة، والقوى الكبرى في النسق الدولي، فجعلت من هذه الأهداف والمصالح محورا لتحركها السياسي الدبلوماسي لتحقيق اكبر استفادة ممكنة من تفاعلات العلاقات بين هذه القوى وبينها، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية ومصالحها العليا .[2]

المطلب الثاني

محددات البيئة السياسية

والتي تعني دراسة العلاقات بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع القضايا والتغيرات البيئية وندكر منها الاتي :

1 -المحدد الأمني .

[1] . عبد الله تركماني ، تعاظم الدور الإقليمي لتركيا، دار نقوش عربية للنشر والتوزيع، (تونس ، ط1 ، 2010م) ص 35

[2] .سعيد عقيل محفوظ سوريا وتركيا الواضح الراهن واحتمالات المستقبل .مرجع سبق ذكره . ص 188

شهد الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة حضورا تركيا متناميا لا يمكن مقارنته بما كانت عليه العلاقات التركية الشرق أوسطية .

وكان وراء هذا الحضور التركي عدة دوافع وعوامل منها :ازدياد تأثير تركيا في منطقة الشرق الأوسط، وعلاقاتها الثنائية المتطورة تطورا سريعا مع دول المنطقة، وتعاونها مع المنظمات الإقليمية، ووصولها إلى مكانة جعلت منها دولة مسموعة الكلمة لدى المجتمع الدولي في ما يتعلق بمشكلات المنطقة.

ولقد شرعت تركيا مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين في تطوير رؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع المستجدات في القرن الحادي والعشرين ، وبذلت جهودها لإرساء رؤيتها على أرضية صلبة توظف فيها مورثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل، ومن ثم تعين على تركيا الالتزام بمجموعة مبادئ حتى يتسنى لها تطبيق سياسة خارجية ايجابية فعالة، نذكر منها على سبيل المثال مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن والحقيقة انه ما لم تحرص دولة من الدول على إقامة ذلك التوازن بين الحرية و الأمن بداخلها، فإنها ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها، كما أن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تتحقق عندما توفر الأمن لشعوبها وتحرمها مقابل ذلك من الحرية، تتحول مع الوقت أنظمة سلطوية، وكذلك الأنظمة التي تضحي بالأمن بدعوى أنها ستمنع الكثير من الحريات ، ستصاب بحالة من الاضطراب المخيف.[1]

وإذ اتجه العالم من بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م ، إلى تقليص الحريات بدعوى تحقيق الأمن إزاء التهديدات الإرهابية ، فإن نجاح تركيا في تحقيق هذه المعادلة الصعبة بتوسعها مساحة الحرية دون أن تغامر بأمنها لهي نقطة جديرة بالملاحظة والانتباه تعرضت إرادة تركيا وجهودها من أجل الحفاظ على الحريات لاختبار صعب عام 2007، حيث كانت من ناحية تواجه مخاطر الإرهاب وتهديداته، ومن ناحية أخرى كانت تحرص على صون ساحة الحريات دون تقليص لها. ويمكن القول أن تركيا قد اجتازت هذا الاختبار بنجاح، فلم تشهد أي مدينة من مدن تركيا مثل اسطنبول، أو أنقرة، أو ديار بكر ، أو أي مدينة تركية أي تقليص للحريات خلال قيام الدولة التركية بمكافحة الإرهاب، وهو ما يبرز ويؤكد على أن الديمقراطية هي أفضل قوى ناعمة تمثلها تركيا.[2]

[1] .سعيد عقيل محفوظ ،سوريا وتركيا الواضح الراهن واحتمالات المستقبل . مرجع سبق ذكره .ص 189

[2] . المرجع نفسه، ص190.

وبالنسبة للشرق الأوسط فإن الرؤية التركية لها تهدف إلى إحلال السلام و الاستقرار والأمن الدائم والتنمية الاقتصادية المستدامة، ويعتبر إحلال الأمن والاستقرار شرطا لابد من تحقيقه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والازدهار. ولهذا السبب تبذل تركيا جهودا من أجل المشاكل الموجودة في المنطقة عن طريق الحوار، وخلق الترابط الاقتصادي المتبادل بين دول المنطقة، وتعزيز العلاقات في المجالات الأمنية والثقافية والاجتماعية، وتهدف أيضا إلى إحلال الاستقرار الإقليمي عن طريق تأمين الترابط الاقتصادي والتجاري المتبادل، ولذلك تم تحديد مجالات التجارة والنقل والطاقة والسياحة والأمن كمجالات رئيسة في هذا الإطار.

وفي هذه المرحلة التي تحوي فرصا كبيرة ومصاعب جدية على حد سواء تؤمن تركيا بوجوب قيام قيادات بلدان المنطقة بالإجراء الفوري للإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تلبي متطلبات العصر وتطلعات الشعوب وفقا للديناميكات الداخلية لهذه الدول عن طريق التوافق والحوار .[1] كما أن تركيا مستعدة لان تشاطر تجاربها الديمقراطية وخبراتها التاريخية والأمنية والمؤسساتية مع دول المنطقة.

لقد فرضت أحداث الربيع العربي على الدبلوماسية التركية تحديات مركبة تتعلق بالحفاظ على علاقات وثيقة مع دول الربيع العربي في الوقت الذي فيه أنقرة بين شقي رحى فإما مساندة الجماهير الحاشدة التي انتفضت لإسقاط أنظمتها السياسية السلطوية من جانب، أو الحفاظ على التحالفات وعلاقاتها الوثيقة مع هذه الأنظمة من جانب آخر هذا في حين شكلت حركة الشعوب العربية غير المسبوقة تحديا لمبادئ السياسة الخارجية التركية التي قضت أدبياتها بالتزام عدم الانخراط في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وقد ضاعف من مأزق الموقف التركي حيال أحداث "الربيع العربي " الطبيعة الفجائية لهذه الأحداث.[2]

فعلى الرغم من أن ثورتي مصر وتونس أسفرتا سريعا عن سقوط نظام بن علي 14 يناير 2011 ونظام مبارك 11 فبراير 2011 ، على نحو وقعت مؤشراته المبدئية بانحياز تركيا لإرادة ورغبة الجماهير العربية في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي . غير أن تطورات الصراع على المسارين الليبي والسوري أظهرتا مدى الارتباك السياسي والأمني التركي، وأوضحتا طبيعة التخوفات التركية على مسارات العلاقات الوثيقة مع نظامي القذافي في ليبيا، وبشار الأسد في سوريا،

[1] سعيد عقيل محفوظ ،سوريا وتركيا الواضح الراهن واحتمالات المستقبل ،مرجع سبق ذكره، ص 191

[2] . محمد عبدالقادر ، تركيا وثورات الربيع العربي، انظر موقع :حوارات .9 /5/ 2013 ص18-http://www.hiwarat hurra.com

3. المرجع نفسه ،ص،19

وتشعب العلاقات الاقتصادية وارتفاع حجم التكلفة البشرية والتداعيات الأمنية التي ستترتب على عملية التغير في الدولتين.(3)

2 -المحدد الاقتصادي .

تخوفت تركيا من أن تتأثر استثماراتها الضخمة في المنطقة بالتغيرات التي تشهدها الدول العربية، وقد اعتبرت أن مشكلات سياسية وأمنية في المنطقة من شانها أن تفضي لمشكلات اقتصادية قد تقلص من حجم الصادرات التركية لدول المنطقة، بما قد يسفر عن زيادة الأعباء المالية التي قد تؤثر سلبا على معدلات نمو الاقتصاد التركي.

كما تخوفت تركيا من التداعيات الاقتصادية للثورات العربية، لاسيما فيما يتعلق باتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها مع عدد من الدول العربية، ومنها الاتفاقية الموقعة مع كل من مصر وليبيا، وكذلك اتفاقية إقامة منطقة مشتركة بين لبنان وسوريا والأردن وتركيا، وهي الاتفاقية التي علقت بعد ذلك بسبب الموقف التركي من الأحداث في سوريا.

وتخوفت تركيا من ارتفاع أسعار النفط عالميا بسبب أحداث المنطقة الملتهبة، لما لذلك من تأثيرات على ارتفاع معدل العجز في الميزان التجاري، بالنظر لاعتماد تركيا على استيراد أكثر من 90 % في المائة من احتياجاتها من الخارج .[1]

وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجي من (5.5)مليار دولار في ابريل 2010 إلى (9)مليار دولار في ابريل 2011 ، هذا في الوقت الذ ي يعاني منه الاقتصاد التركي من صعوبات بسبب ارتفاع الطفرة الاستهلاكية، المدفوعة بالائتمان لذروتها، وتجاوز العجز في الحساب الجاري نسبة (10) في المائة، وهو وضع كان محددا رئيسا في أن يقدر صندوق النقد الدولي انخفاض نسبة النمو الاقتصادي إلى (2.2) في المائه .

وقد ساهمت أحداث المنطقة العربية من2011 الى 2014 في تراجع اجمالي الصادرات التركية بنسبة (13)في المائة، ففي حين كان نصيب مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن (6.48)في

[1] .محمد خليل ، تركيا وثورات الربيع العربي ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ط1 ، 2013 ، ص، 2

المائة من إجمالي الصادرات التركية عام 2010 تراجعت هذه النسبة إلى (4.74)في المائة نتيجة أحداث الثورات العربية.[1]

يمكن القول أن مواقف تركيا حيال ثورات الربيع العربي تأثرت بمصالحها الاقتصادية في المنطقة التي شهدت تطورات مهمة بفعل فاعلية استراتيجية تركيا في " البحث عن أسواق جديدة " وازدهار سياسات التصدير بديلا عن أي برامج أيديولوجية، وذلك في ما أطلق عليه السياسات التجارية، الجديدة لأنقرة، وقد انعكس ذلك في مواقف تركيا المتغيرة من " ثورات الربيع العربي، حيث ساندت مبكرا كلا من الثورة المصرية والتونسية، وذلك بسبب انخفاض حجم الاستثمارات التركية في الدولتين مقارنة بليبيا على سبيل المثال.

ففي سوريا وتحديداً من جرابلس والباب في الريف الشرقي لمدينة حلب وصولا إلى عفرين في أقصى شمال غرب البلاد، تنشط استثمارات واسعة لشركات خاصة تركية، وتستهدف القطاعات الخدمية الأساسية التي يحتاجها المواطنون بشكل يومي، إضافة إلى قطاعات لا تدر إلا الربح، كالكهرباء والإنشاءات وأعمال البناء وغيرها .[2]

3 -المحدد السياسي .

بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002 سعت أنقرة لإنهاء انفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط، كما عملت السياسة الخارجية التركية ضمن إطار عام وشامل لتعظيم التواجد التركي في المنطقة وتكثيف العلاقات مع الدول العربية، من خلال عدد من الآليات التي ضمنت لتركيا التواجد في مركز الإقليم وفي ميادين الأحداث الملتهبة التي شهدتها المنطقة العربية وأفضت للإطاحة بالنظام التونسي بعد (23)سنة من حكمة لتونس، وتنحي النظام المصري بعد حكم دام (30)عاما، وسقوط نظام القذافي بعد (42)عام من حكمه لليبيا، و توقيع صالح لوثيقة التنحي بعد (33)سنة من دوام حكمه لليمن، هذا الحدث الذي ضرب أنظمة الحكم العربية ، اعتبره احمد داود اوغلو وزير الخارجية التركي بمثابة " تدفق طبيعي لتاريخ " وحدث " عفوي "و " ضروري " حيث جاء متأخرا حيث كان ينبغي أن يحدث في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، واعتبر اوغلوا أن ما يجري بالعالم العربي مسارا طبيعيا للأمور وان التغيرات التي

[1] . محمد عبدالقادر، ،تركيا وثورات الربيع العربي علي الموقع الالكتروني http://www.hiwarat . مرجع سبق ذكره . ص19

[2] .محمد عبدالقادر ، تركيا وثورات الربيع العربي ،مرجع نفسه، ص19.

تشهدها منطقة الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية، مشددا على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير.[1]

وقد مثلت هذه الرؤية منطلقا أساسيا لصياغة مبادئ السياسة الخارجية التركية في تعاطيها مع هذه الأحداث العربية بحيث تجسدت في الاتي:[2]

أ -احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية.

ب- الحفاظ على استقرار وأمن الدول، وضرورة أن يتم التغيير بشكل سلمي، فالأمن والحرية ليس بدلين ولا بد من كليهما معا.

ج- رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية ، تجنبا لمأساة العراق وأفغانستان وتعرض البلاد العربية لخطر الاحتلال والتقسيم.

د- تقديم العون والمساعدة والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة.

ه- رعاية المصالح التركية الاقتصادية والحفاظ على أرواح وممتلكات الرعايا الأتراك.

و -الاستناد إلى الشرعية الدولية والتحرك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

ر -عدم توجيه السلاح التركي إلى أي شعب عربي واقتصار الدور التركي على المهام الإنسانية غير القتالية والقيام بأعمال الإغاثة.

ز -مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا المتشابكة معها.[3]

وفي إطار المحور السياسي يمكن الحديث عن المحددات السياسية الفرعية وهي:

أ -الصراع العربي "الإسرائيلي" .

شهد العالم خلال العقد الأول من القرن الحالي تصاعدا مطردا وملحوظا في الدور التركي، سواء على المستوى الإقليمي أو حتى على المستوى الدولي، وكان ابرز هذه الأدوار وهو الدور الذي آثار الكثير من التكهنات والتساؤلات خاصة في ظل سيطرة حزب العدالة والتنمية على الحكم ،

[1] .محمد خليل، تركيا وتطورات الربيع العربي . مرجع سبق ذكره .ص5.
[2] . محمد خليل ، تركيا وتطورات الربيع العربي ،مرجع سبق ذكره، ص6.
[3] . محمد خليل ، تركيا وتطورات الربيع العربي ،مرجع سبق ذكره، ص7.

فثمة قائل أن الدور التركي المساند للقضية الفلسطينية ينبع من توجه قيادات الحزب التي تتولى الحكم على أساس خلفيتهم الإسلامية والتي لا بد أن تنحاز للجانب الفلسطيني وهو ما يوفر من جانب آخر شعبية و أرضية للحكومة التركية داخليا وخارجيا، وثمة رأي أن السياسة الدولية لا تعرف الأيديولوجيات، ولكنها تعرف المصالح، وأن السياسة الخارجية للحكومة تعبر عن مصالح تركيا العليا ، وأن خطواتها إنما تصب في ذلك الاتجاه، متى وان بدا عكس ذلك.[1]

فالدور المتصاعد والنفوذ المتنامي هو في حقيقته مصلحة تركية ، بهدف احتلال مساحات نفوذ القضية الفلسطينية هي المجال الأكبر والأول لاحتلال تلك المكانة، وثمة رأي ثالث أن الرأي التركي المتصاعد في المنطقة وفي إطاره القضية الفلسطينية جاء طبيعيا في إطار الرغبة الأمريكية في تقديم صورة للدولة الديمقراطية الإسلامية التي يمكن أن يتولى فيها الإسلاميون الحكم في ظل دستور علماني ودعم الاصطدام مع المصالح الأمريكية الكبرى في المنطقة.

ومع اندلاع الثورات العربية، تغير الكثير من المعطيات المحلية التركية والإقليمية والدولية التي كانت سائدة، ورغم أن الثورات العربية في عمومها، جاءت محلية وطنية قطرية، إلا أن الفلسطينيين كغيرهم من الشعوب العربية، كانوا يترقبونها يوما بيوم، وكأن ما يحدث في القاهرة، وتونس، وطرابلس ودمشق ليس شانا يخص تلك العواصم فحسب، بل شانا فلسطينيا بامتياز وتدفق مع قراءات تشير إلى أن أسهم القضية الفلسطينية تراجعت كثيرا وعلى صعيد العلاقة مع تركيا، فقد جاء التقييم الفلسطيني لمرحلة ما بعد إسقاط بعض الأنظمة العربية، وتلك المرشحة للسقوط، مرتبطة بانعكاس هذه التغيرات الإقليمية على حركة السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية على اعتبار أنها توفر لأنقرة زخما كبيرا لانعاش دورها في القضايا الإقليمية، ومنها القضية الفلسطينية.[2]

وفي بيان حركة النهضة التونسية الذي أعلنه إثر فوزالرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الانتخابات التركية وفوزه بمنصب رئيس الدولة، أعلن أردوغان كرئيس للدولة ورئيس حزب العدالة والتنمية بمساندة القضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية انتصارا للواقعية

[1] . حسن علي باكير وعدنان أبو عامر .تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي . مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، الدوحة، قطر،د.ط. 6/ تشرين /الثاني / نوفمبر / 2012 ص3

[2] .حسن علي باكير .وعدنان أبو عامر تركيا والقطبة الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي .مرجع سبق ذكره .ص 3

والاعتدال الإسلامي والديمقراطية، ويدعم حق الشعب الفلسطيني في التحرر والانعتاق وحقه في إقامة دولته على التراب الفلسطيني.[1]

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد وجه انتقادات لاذعة للغرب بشان القضية الفلسطينية ، وموقف أردوغان كان موقفا حازما ضد خرق إسرائيل للمعاهدات الدولية وقتلها للمدنيين أثناء الهجوم على غزة نهاية 2008 وبداية 2009 .[2]

فقد قام آنذاك بجولة في الشرق الأوسط بشان القضية الفلسطينية وخاصة الاعتداءات الإسرائيلية على غزة، وكان تفاعله واضحا مما اقلق إسرائيل ،ووضع تركيا في موضع المنتقد "لإسرائيل" والمتعاطف مع غزة.

وفي مؤتمر دافوس 2009 في 19 من شهر / يناير غادر أردوغان منصة مؤتمر دافوس احتجاجا على عدم إعطائه الوقت الكافي للرد على "الرئيس الإسرائيلي" شيمون بيرس بشان الحرب على غزة، بعد أن دافع الرئيس الإسرائيلي عن اسرائيل وهاجم حماس وتكلم عن صواريخ القسام التي تطلق على المستوطنات وتساءل بصوت مرتفع وهو يشير بإصبعه عما كان أردوغان سيفعله لو أن الصواريخ أطلقت على اسطنبول كل ليلة. رد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عليه قال له" : أنك اكبر مني سنا ولكن لا يحق لك أن تتحدث بهذه اللهجة والصوت العالي الذي يثبت أنك مذنب" ، وتابع أن "الجيش الإسرائيلي" يقتل الأطفال في شواطئ غزة، ومهما يكن من أمر ، فإن تركيا وخاصة في عهد حزب العدالة والتنمية وقفت إلى جانب القضية الفلسطينية وضد السياسة "الإسرائيلية "العدوانية.[3]

ب -القضية العراقية.

يرتبط العراق بعلاقات سياسية هامة مع تركيا واسعة النطاق، تأخذ شكل استيراد العراق للبضائع بكميات كبيرة، بما جعل نقطة العبور بين البلدين من أهم المناطق التجارية التي تدخل حركة دخول الشاحنات التركية إلى العراق بشكل يومي وكبير، وبالمقابل فإن العراق يصدر نفطه المستخرج من كركوك عبر أنبوب النفط الذي يمر بالأراضي التركية وصولا إلى ميناء جيهان حيث يصدر إلى أنحاء العالم.

---

[1] . وثيقة بيان حركة النهضة التونسية. موقف الحركة من الانتخابات الرئاسية التركية، 20تشرين الثاني/نوفمبر، تونس، تونس.2014 ص1

[2] . المرجع نفسه ص2

[3] . الجزيرة .نت .عاصفة في دافوس .أردوغان ينسحب من جلسة نقاش صاخب، الجزيرة، نت، الدوحة، قطر ، . 2009 انظر الموقعmiddleeastonline.net/30/1/2009

بعد غزو العراق عام 2003 ، وخوفا من اندلاع صراع بين تركيا وحكومة إقليم كردستان العراق حصل تقارب تركي عراقي، وهناك عاملان إقليميان عززا هذا التقارب والتحول التركي تجاه العراق.[1]

- أولا هو تحقيق التقارب بين حكومة كردستان وأنقرة من عام 2003، وتعزيزه عام 2007، بمبادرة من الأكراد كوسيلة لموازنة النفوذ الإيراني في العراق ومواجهة النزعات المركزية في بغداد ومن أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية التدريجية والناجحة في الوقت نفسه، فقد كان هناك عدة مشاريع مشتركة بين الجانبين، **وثانيهما** والأكثر حداثة وهو عدم الاستقرار الإقليمي، نابع من التدخل الأمريكي، والإيراني في العراق، وتبدو تركيا على اقتناع تام بان طهران لها تأثير ونفوذ على بغداد، لذا فإنها أصبحت تؤمن بان محور شيعي بقيادة إيران آخذ في التشكل على حدودها الجنوبية ويمتد من العراق إلى سوريا.

وقد أدت وجهة النظر هذه إلى قيام انقرة بالبحث عن حلفاء لها لمواجهة هذا المحور ربما في ذلك حكومة إقليم كردستان، وسكان العراق من العرب والسنة .[2]

إن الاستثمارات التركية في العراق، ومتغيرات القضية السورية، والضغوطات الأمريكية والملف الأمني العراقي، شكلت جميعها نقطة تحول ايجابية في طبيعة العلاقات الدبلوماسية العراقية التركية ، علاوة على شعور تركيا بخطر الجماعات المسلحة في سوريا ، والخوف من امتداد تلك الجماعات إلى داخل الأراضي التركية اجبر تركيا الابتعاد عن النهج الفئوي، وإعادة ترتيب الأوراق بما يتناسب ومتغيرات المرحلة الراهنة، ورغبة تركيا في تشكيل مركز عمليات استخباري عسكري مع العراق لردع الجماعات المسلحة ، الأمر الذي جعل تركيا تعيد حساباتها مع العراق.

وكان التوافق الأمريكي الإيراني في المنطقة يحمي النفوذ التركي في المنطقة، وضمانة امن إسرائيل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ولان النفوذ التركي كان يسعى لنجاح ثورات الربيع العربي، وكبح جماح النفوذ الايراني من خلال محاصرته اقتصاديا من ناحية الجنوب) شمال العراق.

وهناك أسباب رئيسية تقف وراء العلاقات التركية الكردية العراقية، ولعل أهمها :[3]

---

[1] . سونر جاغبتاي، وتايلر بفانر .علاقات تركيا المتغيرة مع العراق 1 تشرين الأول /أكتوبر/ 2012، علي الموقع الالكتروني : www.washingtoninstitute.org/10/2012

[2] .سونر جوغبتاي وتايلر بفاتر، خلافات تركيا المتغيرة مع العراق . مرجع نفسه .د،ص، 1/ اكتوبر /2012م ، انظر الموقع www.washingtoninstitute.org/10/2012

[3] . سونر جوغبتاي وتايلر بفاتر، خلافات تركيا المتغيرة مع العراق . مرجع نفسه .د،ص، 1/ اكتوبر /2012م ، انظر الموقع www.washingtoninstitute.org/10/2012

- **الرغبة المتبادلة في الاستفادة،** فتركيا تسعى للاستفادة من الصعود الكردي في العراق وتعاظم نفوذ الأكراد ودورهم في صوغ المشهد السياسي العراقي، ومثل هذا الأمر يدخل في الحسابات الإقليمية للدول والتنافس الخفي والعلني على رسم السياسة العراقية حيث التنافس التركي الإيراني في العراق قد يتم مع اختلاف أسلوب كل طرف، أما الأكراد الغرب وتحديدا الولايات المتحدة في ظل العلاقات التي تربط تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

- **السعي التركي الحثيث للاستفادة** . من أكراد العراق في محاربة حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من المناطق الحدودية مع إيران معقلا لقواعده العسكرية وصولا إلى إيجاد حل للقضية الكردية في تركيا، وهو ما يلقى ترحيب من أكراد العراق بحل سلمي للازمة.[1]

- **مظلة الدور الأمريكي،** إذ أن الولايات المتحدة هي حليف مشترك للجانبين، وكان لها دور بارز في منع تفجر العلاقات بينها في الفترة الماضية، ومن ثم دفعها إلى التنسيق سواء عبر تشكيل لجنة ثلاثية لمكافحة حزب العمال الكردستاني وإيجاد حالة من التنسيق المشترك أو التعاون على مستوى القضايا الأساسية.

- **أمام هذا التوافق** يبدو العامل الاقتصادي مغريا ومنتجا في الوقت نفسه لحالة من الوئام والدفء في العلاقات بين الجانبين، إذ تصرح التقارير بان هناك عشرة آلاف شركة تركية باتت تعمل في كردستان العراق. وبقي الشمال العراقي الكردي الأكثر استقرارا، فعلى الرغم من مرحلة التفجيرات الانتحارية والفوضى الأمنية قبل أحداث الربيع العراقي 2011 إلى بعض مدنه، مثل كركوك والموصل، إلا أن غالبية المناطق الشمالية بقت بعيدة عن التوتر، وهو ما يزيد من مخاوف تركيا مستقبلا من احتمالات تدهور الأوضاع الأمنية.[2]

4- الأحزاب السوريه المعارضة

كشف مشهد الثورة الشعبية في سوريا، وتحولاتها، عن متغيرات وتطورات هامة وجديدة، لعلّ أبرزها كسر حاجز الخوف، وعودة السياسة إلى المجتمع السوري، بعد أن غُيّبت على مدى ما يزيد عن أربعة عقود من الزمن، حيث أفرزت المعارضة السورية أشكالاً جديدة من التنظيم والتحشيد، تمثلت في تشكيل شبكات إعلامية واتحادات وتنسيقيات في مختلف المدن والبلدات والقرى السورية، وفي نشوء هياكل وأجسام سياسية، وعودة الروح إلى أحزاب المعارضة

[1] . عبد الحليم، خالد عمر (2008)، العراق والأكراد وتركيا . علاقات متشابكة تنتظر الحسم، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد 171 ، المجلد 43 ، كانون الثاني/يناير.2008 ص 113

2- مركز الدراسات والبحوث .الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/ 2004/10/03

السياسية التقليدية، فالتحق معظمها بالحراك الإحتجاجي، وأرتفع صوتها بعد أن عرفت فترات من المضايقات والملاحقات والسجون، ومراحل أخرى من الصمت والترقب الطويلين.

وأفرز التغير الجديد في المشهد السياسي السوري قوى وهيئات وتشكيلات جديدة في المعارضة السورية، حيث عُقدت لقاءات ومؤتمرات عديدة، في داخل سوريا وخارجها، بهدف توحيد صفوف المعارضة، إذ بعد مؤتمري أنطاليا وبروكسل، شهدت العاصمة دمشق، لأول مرة منذ عقود، عقد لقاء تشاوري لمجموعة من المثقفين والمعارضين المستقلين في فندق "سمير أميس"، ثم عُقد لقاء تنسيقي لمجموعة من الأحزاب والشخصيات المعارضة، تمخض عنه تشكيل "هيئة تنسيق وطني لقوى التغيير الديمقراطي في سوريا". ثم جرى، بعد سلسلة من اللقاءات والمؤتمرات، خارج سوريا، تشكيل "المجلس الوطني السوري".

ويمكن رسم خارطة للأحزاب والقوى السياسية المعارضة في سوريا وفق مستويين: الأول يضم الهيئات والقوى الجديدة، التي نتجت عن حراك المعارضة السورية أو بفعله وتأثيره، والثاني يضم قوى المعارضة التقليدية. علماً بأن النظام السوري شكّل في بداية سبعينيات القرن العشرين المنصرم تحالفاً سماها "الجبهة الوطنية التقدمية" قادها حزب البعث، الذي احتكر الحياة السياسية في سوريا، وأراد من خلالها النظام الإيحاء بأن هناك أحزاباً معارضة في سوريا، وأنها ممثلة في الحكم.[1]

وتجسدت التشكيلات والقوى الجديدة في التنسيقيات واللجان والهيئات التي تعمل على الأرض، ونشأت بعد 15 / مارس 2011، تاريخ بدء الحراك الاحتجاجي الشعبي السلمي في سوريا، وكذلك الهيئات والتيارات والتجمعات السياسية، التي تشكلت - أيضاً - بعد بدء الاحتجاجات السورية عام 2011م.

وخلاصة القول فإنه وبعد نهاية الحرب الباردة قد حدث تغير سياسي راديكالي أثر مباشرة على الدور التركي، وزوال القطبية الثنائية يبدو أن تركيا قد فقدت مكانتها الاستراتيجية في المنطقة بالنسبة للغرب، رغم كونها الدولة الوحيد في المنطقة التي تملك موقع استراتيجي مهم الذي يربط الشرق والغرب.

وفي الحقيقة بعد التغيرات الحاصلة في النظام الدولي، جعل تركيا تغير رئيتها وتوجهاتها الخارجية السياسية، والنتيجة أنها رأت في منطقة الشرق الأوسط دائرة مهمة من دوائرها يجب أن تعطي لها اهتمام أكثر .

والتغيرات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط ، جعلت من الاستراتيجية التركية الجديدة أكثر نجاحا .

وهذه الدراسة تهدف إلى تبين نوع الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، ودراسة الاستراتيجية الجديدة التي اتبعتها تركيا لكي تأكد تواجدها. وهذا حسب محدداتها الداخلية والخارجية، فهذه الدراسة تحرص على معرفة التحديات والفرص التي تنتظر تركيا خاصة بعد ما شهدت بعض الدول العربية من أحداث في 2011م.[1]

[1] . محمد خالد ابوالحسن ، النفوذ الإقليمي لتركيا في ضوء الأزمة السورية، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، الأردن السنة 17 ، العدد 66 . 2014.ص ص 25. 26

الفصل الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا في الفترة من 2002وحتى2011.

المبحث الاول: الأهمية الجيوسياسية (الجيوبوليتك) لسوريا في السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول : الأهمية الجيوسياسية في (2002-2011)

المطلب الثاني : الأهمية الجيوسياسية في ظل الازمة السورية (2011)

المبحث الثاني: أبعاد السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا في الفترة من 2002وحتى 2011

المطلب الأول: البعد الأمني

المطلب الثاني : البعد الاقتصادي

المطلب الثالث البعد السياسي

المبحث الثالث: طبيعة السياسة الخارجية التركية السورية (2002-2011)

المطلب الأ ول : صور التعاون بين تركيا وسورية

المطلب الثاني : استراتيجية حزب العدالة والتنمية على الصعيد الخارجي تجاه سوريا خلال الفترة من (2002-2011)

المطلب الثالث: أسباب التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه سورية

المبحث الأول

الأهمية الجيوسياسية لسوريا في السياسة الخارجية التركية

تمهيد ...

تشكل الجمهورية العربية السورية بوابة تركيا الجنوبية ومفتاحها نحو العالم العربي وعمقاً جيوسياسيا واستراتيجياً لتركيا نحو المنطقة ككل بقضاياها ومشاكلها المتشعبة، ومما يضيف أهميةً على تلك العلاقة هي الموقع الجيوستراتيجي لسورية الذي جعلها ركيزةً أساسية في المنطقة ولاعباً سياسياً مهماً على الساحتين الإقليمية والدولية.

ومن هنا كانت أهمية العلاقة تاريخياً بين موقعين مهمين على الخريطة الجيوستراتيجية العالمية، حيث شكلت العلاقات السورية - التركية واحدة من القضايا الإشكالية في السياستين الإقليمية والدولية، وهي ظاهرة تاريخية تطورت

ولكن بإيقاع متفاوت من حيث تسارعها وتباطؤها، وكذلك من حيث حدة الأزمات التي كانت تواجهها، ثم من حيث انفراجها وتقاربها.

وقد جعلتها التطورات المتسارعة وكثرة "التفاعلات البينية" حدثاً "بكل معنى الكلمة، فهي كثفت التفاعلات التنافرية والعدائية بينهما إلى ذروتها، ووصلت بالطرفين إلى" حافة الحرب"، ولكنها، في الوقت نفسه، ساعدتهما على تخيل النهايات المفترضة التي قد تترتب على استمرار السياسات المتبعة .والأهم أنها ساعدت في كشف إمكانات أو ممكنات أخرى للسياسات، ورسم بدائل وخيارات عملية، كان لها تداعيات" كلية"، إذا أخذنا في الاعتبار تفصيلات التفاعلات البينية وتجلياتها وتأثيراتها الإقليمية والدولية الواسعة النطاق، والتحول من" حافة الحرب "إلى" التعاون الاستراتيجي ."[1] ثم التأزم من جديد بعد أحداث " الربيع العربي، ولكن العامل الأهم والذي لا يمكن تجاهله هو الدور المهم للعامل الجيوستراتيجي في فرض حتمية استمرار هذه العلاقة بين الطرفين.[1]

[1] .ياسين القطاونة، الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل أحادية قطبية 1991- 2008 رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية ،جامعة مؤتة . الأردن،2009، ص21

المطلب الاول

الأهمية الجيوسياسية في الفترة (2002 – 2011)

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 جاءت التحولات الأبرز في العلاقات التركية السورية، وتوجت في يناير من عام 2004 بقيام الرئيس السوري بشار الأسد بأول زيارة رسمية إلى تركيا. ثم توج التفاهم والتقارب السوري التركي باتفاق إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين وتشكيل مجلس تعاون استراتيجي والتوقيع على عدد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية.

ففي ذلك العام، تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، وهي الاتفاقية التي شرع بتطبيقها عام 2007م ، وفي ذلك السياق جاء اتفاق فتح الحدود بين البلدين.

وعلى الرغم من أن العلاقات بين البلدين واجهت نوعاً من الإجهاد النسبي واثارة الهواجس من التطورات السلبية المحتملة بسبب الضغوط الأمريكية والأوروبية والإقليمية(العربية)خلال الأزمة اللبنانية والاتهامات الموجهة إلى سورية بشأن مسؤوليتها عن الاغتيالات السياسية في لبنان عام (2005م)، وحرب يوليو(2006م) بين المقاومة اللبنانية و"إسرائيل"، إلا أن الطرفين حافظا على توتر التفاعلات البينية آخذَين في الاعتبار وجود مخاطر جدية من أن تؤدي الضغوط على سورية إلى ذهاب الأمور نحو" خيا رات حرجة"، قد تؤثر في مسار التقارب بينهما.[1]

لقد نَهجَ الطرفان سياسة تقارب نَشِّطَة، وبدا أنها تشهد في كل يوم تفصيلات واتفاقات جديدة، كما اتسعت دائرة التفاعل الاجتماعي والثقافي والإعلامي بكيفية غير مسبوقة، دعمها مزاج سياسي وثقافي مندفع بكيفية غير مسبوقة أيضاً، ولم يتأثر ذلك- على ما ظهر - بموقف تركيا الملتبس من اعتداء الطائرات الاسرائلية على منشأة حكومية في منطقة دير الزور السورية في 5 سبتمبر2007 م ، وهو موقف غير متوقع من" حليف استرا تيجي" فتركيا لم" تِّدن "الاعتداء المذكور، على الرغم من أن الطائرات الاسرائليه استخدمت الأجواء التركية .وقد زار وزير الخارجية السوري تركيا في 2007/09/10 للبحث في الموضوع، وتلقى توضيحات تركية، منها أن"إسرائيل" تريد ضرب العلاقات بين تركيا وسورية"، وأن الأتراك طلبوا بدورهم توضيحات من" إسرائيل" وقد انطوى ذلك على دلالة مهمة هي أن زمام السياسات وصنع القرار ربما لم يستقر كلياً بيد النخبة الحكومية لحزب العدالة والتنمية، أو أن تلك النخبة تتجاذبها مدارك

[1] .وليد رضوان، العلاقات العربية التركية ، مرجع سبق ذكره، ص 33

واعتبارات وارتباطات مع الغرب و"إسرائيل"، أو أن بعضاً من سياسات التقارب التركية ما تزال خيا رات حزب أو تيار سياسي أكثر منها خيارات وقرا رات الدولة في تركيا.[1]

والواقع أن هناك سياسات وتيا رات وربما طبقات في السياسة التركية، فهي مثلاً نهجت مواقف أكثر جدية وربما أكثر"عائدية " لسورية عندما لم تستجب لسياسات الحصار والضغط السياسي والإعلامي والاقتصادي ... الخ التي مارستها قوى دولية واقليمية ضد سورية بذريعة تورطها في اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري في 2005/02/14 وفي الاغتيالات السياسية الأخرى والتوترات الأمنية التي وقعت هناك .بل كانت تركيا بعد إيران من أقرب القوى الإقليمية والدولية إلى سورية .صحيح أنها تلكأت بعض الشيء، إلا أنها انخرطت سريعاً في رعاية المفاوضات غير المباشرة بين سورية و"اسرائيل" بعد الأزمة المشار إليها .وقد ينظر إلى ذلك الأمر كنوع من السياسات والمراجعات القائمة لدى الطرفين التي دفعتهما إلى مزيد من التفاعل النشط وربما تحُّمل بعض الخسائر في العلاقات مع الاطراف الثلاثة من الحلفاء.[2]

وقد نظِّرَ إلى الوساطة التركية في المفاوضات غير المباشرة بين سورية و"اسرائيل "كنوع من المشاركة في تهيئة البيئة الموائمة لسياسة معاكسة تهدف إلى احتواء سورية، بغض النظر عن تعثر المفاوضات لاحقاً ثم إعلان توقفها إثر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في 2008 و 2009 .

وكما أشرنا سابقاً فقد تمّ في العام 2009 إنشاء مجلس تعاون استراتيجي، وهو عبارة عن مجلس يرأسه رئيس حكومة سورية أو تركيا(حسب مكان انعقاده)، ويضمّ 16 وزيراً من البلدين (الخارجية، الداخلية، الدفاع، الطاقة، التجارة، النقل والزراعة، الأشغال العامّة، ويمكن أن يضمّ غيرهم عند الضرورة كالسياحة)، ويعقد جلستين سنويًّا واحدة في كلّ بلد)، ويهدف إلى إنجاز استحقاقات العلاقات الاستراتيجية بين البلدين.[3]

كما تم للمرة الأولى في العام 2009 إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين، والغاء التأشيرات بينهما، في خطوة تعبّر عن عمق العلاقات بين الطرفين .وبلغ عدد الاتّفاقيات التي وقّعتها الدولة السورية مع تركيا في الجلسة الأولى للمجلس الاستراتيجي قرابة 56 اتّفاقية في

[1] . موقع الجزيرة نت تاريخ التعديل .2002/06/29
[2] . علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة. السياسات، يونيو ، 2011 ، ص 15
[3] . علي حسن باكير ، المرجع نفسه ، ص16.

مختلف المجالات السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستثمار والمياه والبنوك، وغيرها.

وتمّ تنفيذ كلّ هذه الاتّفاقيّات في التوقيت المحدّد لها تماماً، وهو ما يلفت الانتباه لمدى أهميّة الالتزام بين الطّرفين وجدّية العلاقة بينهما .كما ارتفع حجم التبادل التّجاري بين البلدين من قرابة 730 مليون دولار في العام 2000 إلى ما يناهز 2.3 مليار دولار في العام(2010 مع توقّع الطرفين قبل الأزمة السوريّة أن تبلغ 5 مليار دولار في وقت قصير.

وفي العام 2010 ، تمّ التوقيع على اقتراح أنقرة إنشاء منطقة تجارة حرّة مشتركة تضمّ سورية والأردن ولبنان، وتكون مفتوحة أمام انضمام غيرها من الدول على أن يتمّ رفع التأشيرات بين كلّ هذه الدول وتطبيق قوانين موحّدة بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري المشترك فيما يشبه التأسيس لبداية نوع من اتّحاد شرق أوسطي .[1]

وخلال هذه الفترة، احتلّت سورية أهميةً قصوى في السياسة الخارجية التركية الجديدة لحزب العدالة والتنمية، وقد ساعد ذلك على بلورة الرّؤية الاستراتيجيّة التركية للشرق الأوسط وتنفيذها (المنطقة العربية خصوصاً) ولطبيعة دورها فيه المستمد من موقعها الجيوستارتيجي، فكانت تركيا حاضرة في العديد من الملفات السّاخنة و المرتبطة بدمشق والتي تمتدّ من لبنان إلى فلسطين واسرائيل والعراق.

المطلب الثاني

الأهمية الجيوسياسية في ظل الازمة السورية عام 2011م

لم تكن تركيا شديدة الاهتمام بما جرى في تونس أو مصر أو اليمن عقب ما شهدته هذه الدول من أحداث"، وكانت في بداية الأمر متحفظة تجاه ما كان يجري في ليبيا، وأعلنت أنها لا توافق على تدخل حلف شمال الأطلسي فيها وهي العضو المهم فيه، تنفيذ اً لقرار مجلس الأمن بهذا الشأن، الذي تحفظت عليه أيضاً.

أما بالنسبة لسورية فقد اختلف موقف الحكومة التركية كثيراً، فمنذ اللحظة الأولى للأزمة السورية، كان الموقف التركي على خلاف ما هو متوقع، فمن المعلوم أن السلطات السورية نهجت تجاه تركيا نهجاً جديداً، يقوم على تعزيز العلاقة مع الجار التركي، وفتح الباب واسعاً تجاه

[1] . علي حسن باكير ، محددات الموقف التركي من الازمة السوريه مرجع سبق ذكره . ص . 17

البلدان العربية عبر سورية، ليس فقط في المجال الثقافي، بل في المجالين الاقتصادي والسياسي، فسورية المدركة لأهمية العلاقات مع دول الجوار والمتفهمة لحقائق الجغرافيا، تدرك أن تركيا هي قدر جيوستراتيجي وجار جغرافي رسمته الحقائق الجيوبولتيكية والتاريخية وهو أمر لا يمكن إغفاله، وقد قيل في حينه أن سورية نجحت بجذب هذا الجار الجيوستراتيجي للوقوف إلى جانب الحقوق العربية، وخصوصاً القضية الفلسطينية.

لقد تحرك الموقف التركي من الأزمة السورية بشكل تصاعدي في الضغط على النظام السوري ، بشكل مفاجئ وبشكل جعل من الحقائق الجغرافية والتاريخية أداةً للضغط على الجار الجغرافي، ويمكن القول إن الموقف التركي من الأزمة السورية مر بثلاث مراحل متلاحقة ومتسارعة:[1]

المرحلة الأولى :منذ بداية الأزمة في سورية منتصف مارس 2011 وحتى منتصف أبريل/2011م.

شهدت هذه الفترة خطاب الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب، حيث ادعت الحكومة التركية في هذه المرحلة دفع النظام السورية إلى إجراء الإصلاحات اللازمة لتجاوز المحنة الداخلية، فكان القادة الأتراك يوجهون ما اعتبروه نصائح "للدولة السورية من أجل توفير السبل لتحقيق "الإصلاح "المطلوب في أسرع وقت.

وكانت الخارجية التركية أول من أبدى تعليقاً رسمياً على تطورات الوضع السوري، فأصدرت بياناً 2011/3/25 شدد على" العلاقات الراسخة التي تربطها بسورية "الأمر الذي يدفع أنقرة لأن تولي" أهمية قصوى لرفاه واستقرار سورية الشقيقة والصديقة ولسعادة وأمن الشعب السوري"؛ وتمثلت أبرز عناصر التعليق التركي على الحدث السوري ما يلي.[2]

1- تركيا تتابع الأحداث والتطورات التي تجري في سورية عن كثب.

2- تعرب عن أسفها لما نتج من وفيات أو إصابات في هذه الأحداث، وتعزي الضحايا وتتمنى الشفاء للجرحى.

3- تؤيد قرارات الرئيس السوري بشأن ضرورة التوصل إلى الفاعلين المتورطين في الأحداث وتقديمهم للعدالة.

---

[1] .محمد سليمان علي . تأثير البعد الجيوستراتيجي في صناعة السياسة الخارجية التركية. دراسة لنيل الماجستير في العلاقات العامة.كلية العلوم السياسية .قسم العلاقات العامة .دمشق .سوريه.2017.2018 .ص 76

[2] . تقلبات المواقف التركية من الأزمة السورية، صحيفة الحياة اللندنيه، الخميس، 10 مارس 2016/

4-تؤيد تركيا الخطوات الإصلاحية التي أعلنها" الأشقاء السوريون "وهي مستعدة للمساهمة في أي أمر يطلب منها لتعزيز هذه الإصلاحات.

لقد كان مضمون البيان تقريباً محور كل الاتصالات التي جرت مع الجانب السوري خلال هذه المرحلة، سواء عبر رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان أو عبر موفديه الشخصيين على دمشق.[1]

المرحلة الثانية: من منتصف شهر ابريل/2011 وحتى آخره : وقد شهدت هذه الفترة عدة محطات رئيسة، حيث لجأت الحكومة التركية في هذه المرحلة إلى التصعيد وما اعتبرته" إعادة تقييم للوضع "للمرحلة السابقة، التي شملت على اتصالات أجرتها مع الحكومة السورية.

لقد تمخضت" سياسة إعادة تقييم الوضع "عن خطاب أشد لهجة لتركيا تجاه سورية، وقد أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً في 2011/04/24 طالبت فيه الحكومة السورية بعدد من الخطوات بشكل واضح وعلني وجاء فيه.[2]

1- تركيا قلقة للغاية من الأحداث التي جرت في عدد من المدن السورية.

2- تعتبر تركيا استقرار الجارة والصديقة "سورية إضافة إلى ازدهار شعبه أولوية قصوى.

كما دعت تركيا عبر البيان سورية في هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها إلى.[3]

1- ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن" الاستخدام غير المناسب للقوة."

2- متابعة جهد الإصلاح.

3- اعتماد مسار العمل المناسب الذي ينسجم مع نص الإصلاحات المعلنة.

4- استعادة السلام الاجتماعي وتجنب الممارسات التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوتر.

تبع هذا البيان اتصال من رئيس الوزراء التركي "رجب طيب اردوغان "بالرئيس السوري بشار الأسد في26 /2011/04 أعرب فيه عما أسماه" مخاوف "تركيا وعدم ارتياحها للأحداث الأخيرة.

---

[1] .بيان وزارة الخارجية التركية بشأن الأحداث في سورية، موقع وزارة الخارجية التركية، بيان رقم 82 ، بتاريخ 2011/3/25

[2] . محمد سليمان علي .تاثير البعد الاستراتيجي في صناعة القيادة الخاصة التركية ، مرجع سبق ذكره ، ص77.

[3] . محمد سليمان علي .المرجع نفسه ،ص78.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد تبين أن تركيا كانت تحضر للتصعيد ضد الدولة السورية، عبر ما اعتبرته الخطة(ب)، حيث استدعت السفير التركي في دمشق "عمر أونهون "إلى أنقرة في إطار التحضير لاجتماع لمجلس الأمن القومي التركي برئاسة الرئيس التركي عبد الله غول بهدف الاستعداد للتعامل مع أسوأ السيناريوهات المتوقعة لتطور الأحداث في سورية. وخلصت الجلسة التي عقدها المجلس بتاريخ28/ 2011/04 برئاسة غول وبمشاركة رجب طيب أردوغان، ووزير الخارجية أحمد داوود أوغلو، ورئيس هيئة الأركان المشتركة إيشيك كوشانر، ورئيس وكالة الاستخبارات التركية هاكان فيدان والقائد العام لقوى الأمن الداخلي(الدرك)نجدت أوزل وسفير تركيا في سورية إلى إعادة التذكير بالمطالب السابقة من حيث ضرورة" الإصلاح "في سورية وغيرها من المطالب التي تقول بضرورة الاستجابة السريعة لمطالب" الحراك الشعبي " في سورية، وقد خرج الاجتماع بجملة من التوصيات تتضمن إرسال وفد حكومي برئاسة رئيس وكالة الاستخبارات التركية إلى سورية، يحمل رسالة من القيادة التركية، ويتضمن شرح لبعض الأفكار التركية ورؤيتها للخروج من الأزمة الحالية التي تشهدها سورية، واعطاء بعض الخبرات من" التجربة التركية في الإصلاح." [1]

وقد خلصت مرحلة إعادة تقييم الوضع في سورية من قبل الجانب التركي بأن" الوضع يزداد "خطورة "في سورية، والإصلاحات التي تمت من قبل السلطات السورية هي غير كافية ." وغيرها من الاستنتاجات التي تبين ترصد الحكومة التركية لاستغلال الأزمة السورية بما يخدم مصالحها الإقليمية.

المرحلة الثالثة: شهدت هذه المرحلة تحولاً جذرياً في الموقف التركي، كشف عن النيات المبيتة من قبل الحكومة التركية تجاه سورية، حيث عمدت تركيا إلى زيادة التحريض واستجرار الضغوط الإقليمية والدولية على سورية، ترافق ذلك مع فرض المزيد من العقوبات الأمريكية والأوروبية على سورية ومناقشة الملف السوري في مجلس حقوق الإنسان، إلى جانب استضافة تركيا مؤتمر للجمعيات الأهلية والناشطين السوريين المعارضين للدولة السورية في تركيا.[2]

وفي 2011/05/10، تحدث رئيس الحكومة التركية للقناة السابعة الإخبارية التركية المقربة من حزب العدالة والتنمية، حيث عمد على دحض الرواية الرسمية السورية للأحداث في سورية، حيث قال لا يوجد مسلحون ولا عصابات مسلحة في سورية، وقد كان الهدف الرئيسي لكبار قادة

[1] . خليل العناني، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (مركز الجزيرة للدراسات)، بيروت: الدار العربية للعلوم، ص 151

[2] . أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، (مركز دراسات الجزيرة)، الدار العربية للعلوم، 2010، ص263.

حزب العدالة والتنمية بالإضافة إلى رئيس الوزراء والرئيس التركي ووزير خارجيته هي القول بأن القضية السورية أصبحت قضية دولية، وبالتالي العمل على تدويل القضية السورية، بما يساهم في زيادة الضغط على الدولة السورية.

وفي خضم هذا التحول، تم الإعلان عن عزم" المعارضة "السورية على تنظيم مؤتمر كبير لمختلف أطيافها على أن يجري التحضير له وعقده في تركيا في يونيو/2011م بعدما رفضت مصر استقباله، علماً أن تركيا كانت قد استضافت نهاية شهر ابريل/2011م " لقاء إسطنبول من أجل سورية "شارك فيه عدد من الشخصيات السورية المعارضة المدعومة تركياً وغربياً، أساءت من خلاله لعلاقات التعاون والصداقة التي عملت الدولة السورية على إقامتها، في سبيل تخفيف حدة الاحتقان في المنطقة، وتوجيه البوصلة نحو العدو الرئيسي(اسرائيل.)

وفقد عملت تركيا في مرحلة لاحقة على إقامة مخيمات استباقية" للنازحين "السوريين، بما يشكل ورقة ضغط خارجية إضافية على الدولة السورية، وفتح الحدود أمام العصابات الإرهابية المسلحة، للدخول إلى الاراضي السورية، بما يشكل خرقاً واضحاً لكل قواعد القانون الدولي، وقواعد احترام التعايش السلمي والودي بين البلدين، بما يعيد العلاقات بين سورية وتركيا إلى مرحلة سابقة، ظن الطرفان أنها أصبحت من الماضي.[1]

[1] . خليل العناني ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مرجع سبق ذكره، ص153.

المبحث الثاني

ابعاد السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا في الفترة(2002 -2011م)

تعتبر الزيارة التي قام بها الرئيس التركي "أحمد نجدت سيزر" إلى سوريا في إطار مراسيم تشييع جنازة الرئيس السوري الراحل حافظ الاسد في يونيو لعام 2000م بداية لتحسن العلاقات قد عكس ذلك الرؤية التركية بأن سوريا بعد حافظ الاسد ستبقى مفتوحة و أن إقامة علاقات جيدة مع سوريا بعد حافظ الاسد سيؤدي إلى التأثير بشكل فعال في منطقة الشرق الاوسط ككل و ذلك لما لسوريا من مكانة لدى الدول المجاورة لها بداية لتحسن العلاقات

بعد خمس أشهر جاءت زيارة نائب الرئيس السوري لانقرة مطلع نوفمبر من نفس العام، حيث أجرى الاخير محادثات مع القادة الاتراك تعهدت خلالها سوريا و تركيا بالعمل على صياغة اتفاق إعلان مبادئ يساعد على توجيه العلاقات بينهما .[1]

هذا التبادل في الزيارات وبالشكل الرسمي وفي فترة كان الجميع ينتظر أن تقوم الحرب بين الدولتين في ظل التصعيد الذي شهدته العلاقات بين الطرفين، جاء ليخيب أمال كل من كان يعتقد (إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص) أن سوريا وتركيا لن يربط بينهم ود بعد ذلك التصعيد.

[1] . فتيحه ليتيم ، تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط ،مجلة المفكر:جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 5.مارس 2010 ،ص ص 211،

المطلب الأول

البعد الأمني والعسكري

منذ التوصل إلى اتفاق أضنه الامني بين الجانبين في 1998/10/20م و التزام سوريا بطرد أفراد حزب العمال الكردستاني شهدت محددات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا نوعا من الاعتدال، و شهدت العلاقات بين البلدين انفراجا على جميع الاصعدة التجارية ،الامنية، الاقتصادية والسياسية خاصة في الفترة من 1998/10/20م الى19 يونيو 2002م، و تمثل هذا الانفراج في ما يزيد عن (12) زيارة متبادلة لوفود و مسؤولين سياسيين و عسكريين و اقتصاديين ،أبرزها توقيع اتفاقية تعاون أمني و عسكري في سبتمبر 2000 .[1]

وتجدر الاشارة إلى أن التعاون الاقتصادي بين البلدين عرف تحسنا كبيرا، إذ بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين(724) مليون دولا.

كما عرف التعاون العسكري تطورا ملحوظا، ففي 19 يونيو 2002م وقع العماد "حسن تركمان" اتفاقا مع القيادة العسكرية التركية اتفاق التعاون العسكري بين الجيشين أثناء زيارة قام بها إلى أنقرة. [2]

و يشمل هذا الاتفاق التعاون في مجال التدريب العسكري وتبادل زيارات الضباط وطلاب الكليات العسكرية واجراء المناورات العسكرية المشتركة في مجالات الصناعة الدفاعية، ويمثل هذا الاتفاق تحول أساسي في العلاقات بين البلدين والذي جاء لإعادة بناء الثقة بين الطرفين .

إن هذا الاتفاق كان جد مهم للطرف السوري ، وذلك بعد سنوات من القلق العسكري بين تركيا واسرائيل ،خصوصا في سنوات الازمة السورية التركية ، فكانت سوريا بين عدوين متحالفين ضدها .[3]

أما بعد هذه الاتفاق فان سوريا كسبت أهم حليف عسكري في المنطقة وذلك لما لتركيا من مميزات استراتيجية وعسكرية يمكنها أن تعود بالفائدة على سوريا . بعد فوز حزب "العدالة

---

[1] . وليد رضوان،العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية و pkk في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية_التركية نموذجا. بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2006 ،ص 23

[2] . محمد نور الدين،تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر،،ص 24

[3] . فتيحه ليتيم ، تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط مرجع سبق ذكرة ص212.

والتنمية" الاسلامي التوجه في الانتخابات التشريعية عام 2002م وتقلده زمام الحكم في تركيا منذ ذلك الحين و حتى بداية 2011م ، شهدت العلاقات التركية السورية تقاربا كبيرا، وصل إلى حد عالي من التنسيق والتعاون.

وبعد احتلال العراق عام 2003م رأى الطرفان السوري والتركي انه من الضرورة بمكان تغيير سياستهما تجاه بعضهما وتنسيق مواقفهما لمواجهة الدعم الامريكي للأكراد في شمال العراق وأكدوا على ضرورة وحدة العراق .[1] وكان الموقف التركي - السوري تجاه الحرب على العراق منسجما، حيث أدان كل من رئيسا البلدين (احمد نجدت سيزر - تركيا)، بشار الاسد - سوريا الغزو الامريكي للعراق .

حيثٌ جاءت زيارة رئيس الحكومة التركية "عبدالله غول" إلى دمشق مطلع عام 2003 لتأكيد رغبة تركيا في توطيد علاقاتها مع سوريا. كما هدفت هذه الزيارة إلى حشد التأييد لمنع الحرب على العراق .

ورداً على هذه الزيارة جاءت زيارة وزير الخارجية السوري "وليد المعلم" إلى أنقرة في 13 يناير من نفس السنة وأكد من خلالها رغبة الرئيس الاسد في فتح جميع أبواب الحوار والتعاون مع تركيا في جميع المجالات مشددا على العمل لمنع الحرب في العراق وموضحا انعكاسات تلك الحرب على المنطقة.

في سنة 2004 قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة إلى أنقرة ، وتعتبر أول زيارة لرئيس سوري إلى تركيا منذ العهد العثماني .

وخلال هذه الزيارة تم التوقيع على ثلاثة اتفاقيات وهي كالاتي ذكرها :[2]

(اتفاقية منع الازدواج الضريبي - اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار - اتفاقية البروتوكول السياحي).

في ديسمبر 2004 زار "أردوغان" دمشق وبعد 6 أشهر من تلك الزيارة ينتقد "اردوغان" الضغوط الامريكية على سوريا واتهامها بضلوعها في عدم استقرار لبنان اثر اغتيال رئيس الحكومة اللبناني رفيق الحريري .

[1] . جلال عبد الله عوض ، صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية. بيروت : مركز الدراسات العربية ، 1998 ، ص 1
[2] . وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية ، مرجع سبق ذكره، ص378.

وخلال هذه الزيارة اتفق الطرفان على خلق منطقة تجارة حرة بين البلدين والتنسيق في مجالات الاقتصاد والبيئة .[1]

كما زار الرئيسي التركي الأسبق احمد نجدت سيزر سوريا في /ابريل 2005م وأكد أن تركيا تقف إلى جانب سوريا ضد الاتهامات الموجهة لها فيما يخص الازمة اللبنانية .

كما دعي بشار الاسد إلى الاسراع بتطبيق بنود القرار الاممي رقم 1559والقاضي بسحب الجيش السوري من لبنان وعدم تدخل سوريا في الشأن الداخلي اللبناني . هذا القرار الاممي كان بمثابة امتحان لسوريا، نظرا للارتباط التاريخي لها بلبنان ، حيث كانت تتمتع بنفوذ كبير فيه. وكان من الصعب عليها الانسحاب منه، الا أنها كان يجب عليها إثبات حسن نيتها فغادر جيشها الاراضي اللبنانية .[2]

المطلب الثاني

البعد الاقتصادي

يعتبر التعاون الاقتصادي أهم الاسس لتفادي النزاعات والخصومات وذلك ما تجلى في العلاقات السورية التركية ، وبدت بوادر الانفتاح الاقتصادي بين الطرفين منذ زيارة نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية لتركية 1999/04/28م وتم خلالها تعزيز التعاون الثنائي في مجالات النقل الجوي والبحري والبري والسكك الحديدية .

ففي نوفمبر 2000م جاءت زيارة عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد لتركية ،ووقع الطرفان برتوكول سياحي، ثقافي، ومذكرة تفاهم مشتركة تحدد خطوات تطوير التعاون في مجالات التجارة العلمية والفنية والتعليمية والثقافية، واحياء اللجنة الاقتصادية المشتركة ،وفتح معبر حدودي جديد ، واعادة تشغيل خط حديدي دمشق إسطنبول والغاء الازدواج الضريبي.[3]

وفي يونيو عام 2003 قام وفد حكومي سوري برئاسة وزير الصناعة في حكومة محمد مصطفي "عصام الزعيم" وضم رجال أعمال سوريين بزيارة تركيا وفي 9 يوليو وقع عصام

[1] . محمد نور الدين سياسة حافة الهاوية التركية مقاربة للدوافع والاستهدافات «،مجلة شؤون الاوسط:العدد 76 .أكتوبر 1998 ،ص 10.

[2] . عربي لادمي محمد ، التحول في السياسة الخارجية التركيه تجاه سوريا والعراق والقضية الفلسطينية 1990-2010 المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية ، برلين ، المانيا 2017 ص79

[3] . المرجع نفسه ص80.

الزعيم مع السيد "ادريسي" يمانتورك رئيسي مجلس إدارة شركة قورش التركية على مذكرة تفاهم لاقامة شركة مشتركة تهدف إلى تنفيذ عقود بناء وتجديد وتوسيع معامل الاسمنت والاسمدة ومعامل تكرير السكر وأعمال البنى التحتية

وعرفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطور كبير خاصة على مستوى التبادل التجاري ففي عام 2003 قال قنصل تركيا في حلب كان حجم الصادرات التركية إلى سوريا في عام2003 تقدر بحوالي(300)مليون دولار في حين ، حجم الصادرات السورية إلى تركيا تتراوح مابين (600_ 700)مليون دولار ، أما عدد رجال الاعمال السوريين الذين زاروا تركيا تجاوز (1700).[1]

في 3 مارس 2004 زار وزير التجارة التركي مدينة حلب رفقة(140)رجل أعمال تركي، وفي دمشق بحث مع المسؤولين إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة سورية – تركية ، وفي لقاء "بولنت ارينج" رئيس البرلمان التركي برئيس مجلس الوزراء السوري "ناجي عطري "قال الاخير: "إن للشركات التركية أولوية بتنفيذ المشروعات في سوريا . وفي نوفمبر 2004 قام وزير الدولة التركي لشؤون التجارة "كورشاد توزمان" بزيارة إلى سوريا رفقة وفد يضم 300 رجل أعمال تركي وبحث مع دمشق تفاصيل الاتفاق التجاري و فتح الحدود".

وفي نهاية عام 2004م زار رئيس الحكومة التركي "رجب طيب اردوغان" سوريا، وتم التوقيع خلالها على اتفاق للتجارة الحرة بين البلدين، ومناقشة موضوعا إقامة مراكز التجارة الحدودية وسبل تنسيق الجهود ونزع ملايين الالغام المزروعة على طول الحدود الممتدة 915 كلم .[2]

وفي2006م وضع الجانبان السوري والتركي برنامج لتطوير التعاون في عدة مجالات، الاقتصاد، التكنولوجيا ، العلوم و الثقافة وغيرها .

إن هذا التقارب الاقتصادي الجاد بين الدولتين أتى في ظروف دولية فرضت على الدولتين التعاون والتنسيق فيما بينهما، وخاصة بعد تمركز الولايات المتحدة الامريكية في العراق، والنشاط الدبلوماسي لاقليم كردستان العراق، والاهم من ذلك تزايد النفوذ الايراني في المنطقة مما استوجب على سوريا وتركيا احتواء هذا النفوذ وتنسيق سياستيهما تجاه قضايا المنطقة .

[1] . وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكرة ص 381.
[2] . عربي لادمي محمد ،التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا والعراق والقضية الفلسطينية ، مرجع سبق ذكره، ص80.

وبسبب العزلة التي فرضت على سوريا بسبب الضغوط الدولية عليها في قضية الازمة اللبنانية 2005م،كان لابد لها من الانفتاح على تركيا.[1]

بلغت العلاقات التركية السورية ذروة التنسيق الاقتصادي سنة 2007 ،فبعد نمو التبادل التجاري بين البلدين بين عامين 2002-2003م بنسبة(37 %)وبلوغ حجم الاستثمار التركي في سوريا(400)مليون دولار، إذ تعتبر تركيا اكبر مستثمر أجنبي في سوريا .

وفي سنة2006م بلغت صادرات تركيا إلى سوريا(620)مليون دولار، أما صادرات سوريا إلى تركيا فقد بلغت (400)مليون دولار وهي أعلى قيمة تبلغها منذ 2003م نجح التعاون الاقتصادي السوري – التركي، وافرز نتائج سياسية جيدة حيث تكللت العلاقات بين تركيا وسوريا بإلغاء التأشيرة وفتح الحدود بين البلدين في صيف 2009م بعد إعلان البلدان إنشاء منطقة تجارة حرة عام 2007م.

كما شهد عام 2009م حدث مهم للبلدين حيث نظما مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين.

وفي أكتوبر من نفس العام تم إلغاء التأشيرة بين البلدين ، وفي ديسمبر تم الاعلان عن مجلس التعاون التركي- السوري .[2]

إن إعلان الطرفين إنشاء هذا المجلس جاء في ظرف يبحث فيه كلا الطرفين عن لعب دور إقليمي في الشرق الاوسط، وأدركا أنه يجب عليهما تنسيق سياستهما الخارجية تجاه قضايا المنطقة حتى لا تتناقض ،ما قد يتسبب في حدوث شرخ في علاقتهما ببعضهما، هذا من جهة. ومن جهة أخرى إدراك تركيا أن عضويتها في الاتحاد الاوروبي قد تستغرق المزيد من الوقت، وحتى لا تبقى في قاعة الانتظار طويلاً رأت انه يجب عليها لعب دور إقليمي خارج الدائرة الاوروبية، وهو ما دفعها إلى توطيد العلاقات مع كل من سوريا وايران لأنهما في نظرها قوتين إقليميتين، وكان عليها دفع مقابل لهذا التوطيد من خلال انتهاج مواقف ايجابية لصالح سوريا وايران وفلسطين ضد "إسرائيل" الحليف الاستراتيجي والتاريخي لتركيا.[3]

[1] . وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره ، ص 382
[2] . فتيحه ليتيم ،تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط، مرجع سبق ذكره ، ص 220
[3] . جلال عبدالله عوض ،صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، مرجع سبق ذكره ، ص4

المطلب الثالث

البعد السياسي في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا

من هنا جاءت الوساطة التركية في قضايا سوريا حيث حققت العلاقات السورية- التركية ثقة متبادلة بين الطرفين، سمح على أثرها لتركيا القيام بدور وسيط في مفاوضات سوريا مع الولايات المتحدة الامريكية، واسرائيل .

وقد نجحت المساعي التركية للوساطة بين سوريا و "اسرائيل" لمفاوضات سلام غير مباشرة بين الجانبين من اجل التوصل إلى سلام سوري إسرائيلي ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على السلام الاسرائيلي مع الفلسطينيين ولبنان .

وعقدت الجولة الاولى من هذه المفاوضات غير المباشرة في اسطنبول في مايو 2008 ، وتلتها أربع جولات ، وقد حاول رئيس الوزراء الاسرائيلي نوفمبر2009 التقليل من شان الوساطة التركية في زيارته إلى باريس حيث طلب من الرئيس الفرنسي "نيكوال ساركوزي" نقل رسالة إلى الرئيس السوري بشار الاسد مفادها أن الجانب الاسرائيلي يريد مفوضات مباشرة مع سوريا من دون شروط ومن دون وساطة تركية، إلا أن الرئيس السوري وفي زيارته إلى باريس وفي نفس الشهر أكد أن سوريا لا تتحدث عن شروط مسبقة ، بل عن حقوق لن تتنازل عنها.[1] وجدد تمسك سوريا بالدور التركي و المفاوضات غير المباشرة .

كما ساهمت تركيا في تغير النظرة العدائية المتبادلة بين سوريا والولايات المتحدة الامريكية، ولعبت أنقرة دور هام في فك العزلة السورية والحيلولة دون الاستهداف الامريكي لسوريا من خلال استخدام القناة الاوروبية الفرنسية .

إن العلاقات الجيدة التي تميزت بها تركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية سدة الحكم مع جميع دول الشرق الاوسط والاتحاد الاوربي والعلاقات التقليدية التاريخية مع الولايات المتحدة الامريكية و"اسرائيل" أكسبتها ثقة الجميع، ما سمح لها بلعب دور إقليمي مميز في حل النزاعات عبر آلية الوساطة.

[1] . عربي لادمي محمد، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا العراق والقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره ، ص82

وتجدر الاشارة إلى أن الوساطة التركية بين سوريا و"إسرائيل" رغم التقدم الذي شهدته عام 2008م إلا أنها توقفت بسبب الحرب الاسرائيلية على غزة عام 2008م وبداية 2009م ما جعل القيادة السياسية التركية تشرط وقف الحرب وفك الحصار عن غزة لمواصلة هذه الوساطة .[1]

وفي الجانب السياسي، وقعت زيارة بشار الأسد إلى تركيا في الإطار الطبيعي، لتحسّن العلاقات منذ عدّة سنوات. وقد كان الرئيس السوري واضحا في القول بأن الثقة هي العُنصر الأساسي لتطوير هذه العلاقات، وهو ما تيقّنت منه سوريا من خلال موقِف تركيا من القضايا العربية، ولاسيما القضية الفلسطينية، فضلا عن السيادية الكامِلة لاتخاذ قراراتها الإستراتيجية، خارج أي تأثير أمريكي أو غربي، ما جعله يصِف القرارات التركية بأنها "صنع في تركيا".

وما كان مُمكنا أن تنجح تركيا أيضا في مسْعاها التوسّط بين سوريا وإسرائيل، لو لم تكن دمشق تثِق بالجانب التركي وبنزاهته، وهو الأمر الذي يفتقِده الجانب الأمريكي، على الأقل في المرحلة غير المُباشرة من المفاوضات بين سوريا و"إسرائيل".[2]

يحتاج البلدان الواحد للآخر في الكثير من الملفّات الثُّنائِية المباشرة، سواء الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. لكن ملفا جديدا طرأ على جدْول أعمال البلديْن الثُّنائي، وهو ما يتعلّق بما يُوصف في تركيا بخطّة "الإنفتاح على الأكراد" أو خطة الانفتاح الديمقراطي.

ومن عناصِر هذه الخطّة، كيفية إيجاد حلٍّ لمسألة تواجُد أكثر من خمسة آلاف مُقاتل من حزب العمّال الكردستاني المُعادي لتركيا، في منطقة جبال قنديل في شمال العراق.

ومع أن خطّة الحكومة التركية تُجاه الأكراد، غير واضحة المعالِم بعدُ ويسودها الغُموض، لكن ما يتداوَل في وسائِل الاعلام التركية، يُشير إلى أن حكومة أردوغان في صَدَد ما يُطلق عليه في تركيا "إنزال" المُقاتلين من الجبال، أي تسليم عناصِر الكردستاني أسلحتهم والاندماج في المجتمع، وهذا يتطلّب عفوا عامّا أو شِبه عامٍّ، يَطال أولئك الذين يوجدون في الدّاخل التركي والذين يتحصنون في جبال قنديل.[3]

وبما أنه يوجد بين هؤلاء أكثر من 1500 مقاتِل من أصل سوري، فإن أنقرة تريد لسوريا أن تكون شريكا مساعِدا في الحلّ. فهؤلاء في حال صُدور عفْو عامٍّ، لن يعودوا إلى تركيا، بل إلى موطنهم الأصلي سوريا.

---

[1] . محمد نور الدين ،سياسة حافة الهاوية التركية مقاربة للواقع والاستهدافات مرجع سبق ذكره ، ض27

[2] . عربي لادمي محمد ، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا والعراق والقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره ، ص84

[3] . عبدالله عرفان الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان «،مجلة السياسة الدولية: العدد 182 .اكتوبر 2010 ، ص 123 ».

ولقد كان واضحا أن سوريا مستعدّة لاستقبال هؤلاء في حال أعلنوا تخلّـيهم عن "الإرهاب"، لأن الدولة لا تنتقِم من مواطنيها، بل تحتضِـنهم، كما صرّح الرئيس بشّـار الأسد إلى الإعلام التركي في رسالة واضحة وتشجيعية إلى الرأي العام التركي، تفيد بأن سوريا تريد استقرار تُـركيا من خلال مساهمتها (سوريا) في حلّ المشكلة الكُـردية.[1]

لقد كانت هذ القضية مركزية في محادثات الأسد مع رئيس الحكومة التركية رجب طيِّـب أردوغان، وستكون لها - حسب المراقبين - تأثيراتها الإيجابية، خصوصا أن خطّـة الإنفتاح على الأكراد، هي الشغل الشاغِـل لأنقرة منذ عدّة أشهر.

ويبقى بُعدٌ آخر لتطوير العلاقات بين دِمشق وأنقرة إلى مستويات غير مسبوقة، وهو المشهَـد الإقليمي وخِـشية أنقرة من احتمال دخول المنطقة في مرحلة جديدة سلبِـية، في حال فشل الجُـهود الحالية لحلّ المشكلات.

فالتهديدات الإسرائيلية لإيران والتّـسريبات عن مُـواجهة في الملف النووي الإيراني مع الغرب وفرض عقوبات جديدة على طهران، تثير هواجِـس تركيا من انفِـجار الوضع في المنطقة. لكن انفجار الأزمة بين دمشق وبغداد، كان الأكثر إثارة لاهتمام أنقرة، نظرا لأنه حصل في جِـوارها الجغرافي المباشِـر، ولأن زعزعة خُـطط استقرار العراق وبين جاريْـن مجاوريْـن لتركيا، يعرّض الخُـطط التركية لحلّ مشكلتها الكُـردية بأبعادها العراقية للخطر.[2]

كما أن تركيا تريد أن يكون نفط العراق والغاز الطبيعي فيه، أحد مصادر الضخّ في خطوط الأنابيب التي تمُـر في تركيا وتجعل من تركيا بلدا مركزِيا في سياسات الطّـاقة العالمية، لذا، كان التحرّك التركي على صعيديْـن: الأول، خط طهران - الغرب في الملف النووي، وستكون تركيا مكانا للمفاوضات بين إيران والغرب. والثاني، الوساطة التركية بين بغداد ودمشق واستضافتها اجتماعا رُباعيا لوزراء خارجية البلدين، إضافة لتركيا وجامعة الدول العربية.

إن زيارة الرئيس الأسد والتوقيع على الاتفاقيات، التي أشرنا إليهما، يصُـبّ في السياق نفسه، الذي تسعى إليه الدبلوماسية التركية، وهو أنه بقدر ما تتعزّز العلاقات بين البلدين، تزداد الثقة المُـتبادَلة والاستعداد للمُـساهمة في إيجاد الحلول للمشكلات، خصوصا أن سوريا رقْـم حسّـاس في التوازنات الإقليمية، من إيران إلى العراق وفلسطين ولبنان.[3]

---

[1] . عربي لادمي محمد ، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا والعراق والقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره ، ص85

[2] . وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية ، مرجع سبق ذكره ، ص 386.

[3] . فتيحة ليتيم ، تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط ، مرجع سبق ذكره ص 223

كل هذا يلتقي عند نُـقطة، أن تركيا بهذه المحددات تشكّـل علامة أساسية وفارقة تتمثل في أنها الجهة الوحيدة القادِرة على التّـواصل مع الجميع، بل لعلّـها العاصمة الوحيدة التي تملِك رُؤية لنظام إقليمي جديد يحرّك جهودها ودأبها لحلّ المشكلات أو استباق انفجارها.

ومجموع كل هذه الظروف، تُـحوّل تركيا إلى رقم صعْـب إن لم يكُـن الأصْـعب في خريطة المنطقة المستقبلية.

ومن جهة أخرى فقد عرفت السياسة الخارجية التركية تحولات عميقة في العقدين الأخيرين، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وتغير النظام الدولي بعد الحرب الخليجية الثانية ، فتباينت محددات السياسة الخارجية التركية خاصة في ما يتعلق بهوية النخب السياسية التركية وايديولوجيات الحكومات التركية المتعاقبة. [1]

المبحث الثالث

طبيعة السياسة الخارجية التركية السورية(2002-2011)

المطلب الأول

صور التعاون بين تركيا وسوريا من 2002-2011

يستحق التطور الذي شهدته العلاقات السورية التركية خلال الفترة من 2002 وحتى 2011اهتماما من زوايا عديدة، لأن هذه العلاقات دخلت مرحلة غير مسبوقة بعد توقيع اتفاق إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين وتأسيس مجلس تعاون إستراتيجي مشترك يجتمع مرة في السنة على الأقل، وبات مشهد علاقات البلدين الجارين يظهر مستوى مميزا من التعاون والتبادل والتفاهم على مختلف المستويات، السياسية والأمنية والاقتصادية.

ولا شك أن مشهد العلاقات السورية التركية يختلف تماما عما كان عليه قبل عام 1998، إذ كان التأزم والتوتر والاحتقان سمات لمرحلة من حرب شبه باردة وغير معلنة بين البلدين، والتي أنهاها اتفاق "أضنة" من العام نفسه، وجعلها تسير في طريق علاقات متميزة وإستراتيجية،

[1] . فتحيه ليتيم ، تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط ، مرجع سبق ذكره ص223

وذلك بعد التوصل إلى إنهاء الخلاف حول ما كان يسمى في ذلك الوقت "الورقة الكردية" والحدود.[1]

أولا من التأزم إلى التفاهم بين تركيا وسوريا

لم تكن العلاقات السورية التركية في حالة طبيعية منذ استقلال سوريا عام 1946 وصولا إلى نهاية القرن الماضي، بل سادت حالة من العداء والتأزم مجمل هذه الفترة المديدة، وذلك على خلفية أسباب عديدة، أهمها ضم تركيا لواء إسكندرون عام 1938 بمؤازرة الاحتلال الفرنسي، واختلاف الخيارات والتحالفات الإستراتيجية لكلا البلدين، حيث اختارت تركيا السياسات والتوجهات الأطلسية، في حين انحازت أغلب الحكومات السورية إلى التوجهات اليسارية والاشتراكية وخلال هذه الفترة دخل البلدان، في أكثر من مرة، حالة من النزاع، كادت تفضي إلى حرب مدمرة بينهما، وكان يجسدها على الأرض تعزيز الوجود العسكري على الحدود وزراعة المزيد من الألغام على الجانب التركي، بحيث لا يستطيع أي كائن عبورها.[2]

وامتد النزاع ليشمل المياه، خصوصا خلال تسعينيات القرن العشرين، حيث قامت تركيا بإنشاء سلسلة من السدود الكبرى على نهر الفرات، فحجزت القسم الأعظم من مياهه، وحجزت مياه نهر الخابور بأكملها حتى جفّ وتوقف جريانه في الأراضي السورية.

وبدأ مشهد العلاقات السورية التركية بالتغير بعد انتهاء أزمة 1998، فبرز توجه نحو الحوار والتفاهم لدى الحكومتين السورية والتركية، يحذوه السعي نحو إقامة علاقات أفضل وأكثر استقرارا بين البلدين، فبدأ التوافق في الجانب الأمني، ثم انتقل إلى الجانب الاقتصادي والسياسي، وجرى توقيع عدة اتفاقيات في جميع مجالات الاختلاف، نفّذ معظمها في أوانه.[3]

وأعطت زيارة الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزر لدمشق في يونيو/ 2000 دفعة قوية في اتجاه تغيير علاقة أنقرة بدمشق، وعززتها زيارة الرئيس بشار الأسد الأولى إلى تركيا عام 2004، لكن فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية والمواقف السياسية التي اتخذها قادته في السياسة الخارجية كان له الدور الأكبر في تحول العلاقات السورية التركية نحو التفاهم

[1] . محمد عبد القا ر واخرون ، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية . ط 2، (الدوحة: قطر المركز العربي للأبحاث ود راسة السياسات)،2012 ص 222

[2] . المرجع نفسه.ص.223

[3] . علي حسن باكير واخرون .تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج:ط1 ،(الدوحة ، قطر مركز الجزيرة للدراسات2009) ،ص81

والتعاون، حيث جرى التفاهم على تحويل الحدود من نقطة خلاف وتوتر إلى نقطة تفاهم وتعاون، فوقعت اتفاقية إزالة الألغام من على جانبي الحدود لإقامة مشاريع إنمائية مشتركة.

وأعلن هذا التوجه بداية عهد التقارب الذي سيقلب حالة العداء التاريخي إلى حالة من اللقاء والتفاهم والتعاون، خصوصا وأن قادة حزب العدالة والتنمية رفضوا المشاركة في سياسة العزل والحصار في عهد الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش فرضها على سوريا، بل قام الساسة الأتراك بلعب دور الوسيط بين سوريا ومختلف الحكومات الأوروبية، الأمر الذي أسهم في مساعدة النظام السوري على عبور تلك المرحلة الصعبة.[1]

وعلى الجانب السوري، تجاوزت الحكومة السورية كل مثبطات العلاقة مع تركيا، فرمت بعيدا بما تحمله الذاكرة والتاريخ تجاه الأتراك، وصرفت النظر عن عضوية تركيا الأطلسية، وشيّدت علاقات ثقة وتعاون معها، حتى أصبحت تركيا راعية للمفاوضات السورية الإسرائيلية غير المباشرة.

ثانياً التعاون الاقتصادي بين تركيا وسوريا

ان نقطة الانطلاق في الجانب الاقتصادي بين سوريا وتركيا هي توقيع البلدين اتفاق التجارة الحرة بينهما، الذي يسمح بتدفق البضائع في الاتجاهين وإقامة مشاريع مشتركة، وقد أثمر العديد من المشاريع الصناعية ومشاريع البنى التحتية والخدماتية.[2]

ولم يقتصر التغيير الذي شمل العلاقات السورية التركية المجال السياسي فقط، بل الجانب الاقتصادي، فتركيا حققت نجاحات اقتصادية هامة، وتريد أن تكون سوريا بواباتها العربية إلى دول الخليج ومصر وسواها، لذلك جرى التوقيع عام 2004 على اتفاقية التجارة الحرة، وتمّ الشروع بتطبيقها عام 2007، وفي السياق ذاته جاء اتفاق فتح الحدود بين البلدين من دون سمة دخول، فضلا عن عشرات الاتفاقيات الاقتصادية الأخرى.

غير اللافت هو أن جميع الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين البلدين جرى تنفيذها في مواعيدها المحددة، ولم تبق حبيسة الأوراق في الأدراج مثل بعض الاتفاقيات بين الدول العربية. ويستطيع المراقب أن يعاين التبادل المستمر لوفود رجال الأعمال والشركات في البلدين، وأن يلحظ

[1] . سعيد عقيل محفوظ - سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل- مرجع سبق ذكره ص106.
[2] . محمد عبد العاطي التلولي، السياسية الخارجية التركية تجاه سوريا 2002 - 2008 ، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الأدب والعلوم الإنسانية بجامعة الأزهر غزة، – 2011 ،ص52

إعلانات الاستثمارات والشركات المشتركة في عاصمتي البلدين، والحضور الكثيف للبضائع والمنتجات التركية في جميع الأسواق السورية، حيث ازداد حجم التبادل التجاري بين البلدين بشكل متسارع، فبلغ خلال سنوات معدودة نحو ملياري دولار سنويا، ومتوقع منه أن يتجاوز الخمسة مليارات دولار خلال الأعوام القليلة القادمة أي بعد عام 2007م وبما يحوّل تركيا إلى الشريك التجاري والاقتصادي الأول لسوريا.[1]

وكانت نقطة الانطلاق في الجانب الاقتصادي هي توقيع البلدين اتفاق التجارة الحرة بينهما، الذي يسمح بتدفق البضائع في الاتجاهين وإقامة مشاريع مشتركة. وقد أثمر العديد من المشاريع الصناعية ومشاريع البنى التحتية والخدماتية، وامتد ذلك إلى الجانب الثقافي، حيث شرع بتدريس اللغة التركية في دمشق وحلب، واللغة العربية في أنقرة وإسطنبول، وتأسست جمعيات ثقافية، مثل الجمعية العربية للعلوم والثقافة والفنون في أنقرة، وقامت شركات سوريا بدبلجة المسلسلات التركية وعرضها للمشاهدين العرب. وبادر الجانب التركي إلى رفع كمية تدفق مياه نهر الفرات لتصل إلى 575 مترا مكعبا في الثانية، ووافق على أن تمرّ أنابيب الغاز المصدر من أذربيجان إلى سوريا، وأن تكون الأراضي التركية ممرا لربط شبكة الغاز العربية من مصر إلى الدول الأوروبية.[2]

وجاء اتفاق إلغاء التأشيرات، الذي يسمح بدخول السوريين والأتراك دون الحاجة إلى إجراءات قنصلية والذي وصفه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بـ"شام غن"، في إشارة إلى تشبيهه بـ"شينغن" الأوروبية، كي يتوج صفحة الانفتاح والتعاون الاقتصادي بين البلدين.

ثالثاً مقومات التفاهم بين تركيا وسوريا

مقومات التفاهم السوري التركي عديدة، ويدعمها تمكن القادة السوريين والأتراك من إنجاز اختراق له أهمية خاصة بالنسبة لسياسات المنطقة، يتعلق في جانب التعاون في قضية إقليمية لها أهميتها بالنسبة للبلدين، وهي القضية الكردية، إلى جانب التفاهم حول وحدة التراب العراقي، وخاصة رفض قيام حكم كردي فدرالي في شمال العراق، والذي يمتلك منذ بداية التسعينيات كل مؤسسات الدولة، تحت مسمى الحكم الذاتي.

وهذه نقطة للتوافق في الرؤية الإستراتيجية لكلٍ من الدولتين، ذلك أن فدْرلة العراق، على أساس إثني قومي، يعني بالنسبة إليهما تقسيما للعراق، وبما يؤثر على وضع الأكراد في البلدين،

[1] . محمد عبدالعاطي التلولي ، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2008 - 2002 - مرجع سبق ذكره ،ص53
[2] . المرجع نفسه، ص، 54

ويعزز ذلك مسعى القيادات السياسية الكردية لضم كركوك إلى كردستان، والذي يتخذ طابعا انفصالي التوجه، ودامي الأدوات، الأمر الذي سيترك بصماته الدامية على علاقة التعايش التاريخية في هذه المدنية ما بين الأكراد والتركمان والآشوريين والعرب، والتي منحت هذه المدينة هوية مركبة على مرّ العصور.[1]

رابعـــاً امال التعاون بين تركيا وسوريا

يؤكد تطـــــور العلاقات بين البلدين عزمهما على المضي قدما فـي اتجاه تعزيز التعـــــاون بينهما، ونقله إلى مرتبة التفاهم الإستراتيجي الذي يُفعّل مستويات عليا من التعـــاون. وذلك لأن تطور مستوى التعاون الإستراتيجي يُمكن لتركيا من خلاله أن تدخل إلى العالم العربي عـــبـــر البوابة السورية، وفي الوقت ذاته إذا تعاملت الحكومة السورية مع تركيا وفـــــق منظـــــور إستراتيجي، فإنها تدرك أهمية العلاقات مع تركيا، الدولة الأطلسية، لذلك توجب العمل على إعادة النظر إلى تركيا بوصفها جارا يمكن أن يلعب دورا هاماً في دعم سوريا.[2]

المأمول من الاتفاقات الموقعة أن تندرج في سياق الرهانات الاستراتيجية بين الدولتين، والتي تنهض على المنفعة وتبادل المصالح بينهما، مصالح الشعبين السوري والتركي، وليس مصالح الفئات المافيوية والفئات والأجهزة المتنفذة. والمرجو كذلك هو أن يأخذ المسار الديمقراطي، الذي جرى الحديث عنه، طريقه إلى التطبيق، والأجدى أن يجد كلام السيد رجب طيب أردوغان آذانا صاغية حول مشاركة سوريا "في هذا الانفتاح الديمقراطي، وفي حال وصول هذا الانفتاح الديمقراطي إلى النجاح فإننا سنكون سعيدين جدا".

خامساً تنامي الدور التركي في المنطقة

تصالحت تركيا مع شعبها ونفسها وتاريخها، وباتت تشكل جسرا للتواصل بين عوالم مختلفة: الأطلسي والإسلامي، والغربي والشرقي، والأوروبي والآسيوي، وحققت اليوم بقيادة حزب العدالة والتنمية ما عجزت عن تحقيقه في مختلف مراحلها السابقة.

لا شك أن فاعلية تركيا اليوم وتنامي دورها في ظل حكم حزب العدالة والتنمية يشير إلى أنها تمكنت من حل معظم مشاكلها الداخلية، وسارت في طريق ديمقراطي، يصلح لأن يكون نموذجا، وما يدعمه

[1] . سعيد عقيل محفوظ - سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل- مرجع سبق ذكره ص108.
[2] . محمد عبد العاطي التلولي ، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2008 - 2002 - مرجع سبق ذكره ،ص57

هو نجاحها في سياساتها الاقتصادية، وسلوكها طريقا إيجابيا في التعاون الدولي.[1]

ومن الطبيعي أن الدولة حين تحل مسألة التداول السلمي للسلطة، وتسير في ركبها، فإنها ستحظى بدعم شعبي كبير، وستسلك طرقا عقلانية وفاعلة، وبما يجعلها قادرة على تحقيق مصالح شعبها، وعلى جذب الآخرين نحو طريقها الصحيح، لذلك تصالحت تركيا مع شعبها ونفسها وتاريخها، وباتت تشكل جسرا للتواصل بين عوالم مختلفة: الأطلسي والإسلامي، والغربي والشرقي، والأوروبي والآسيوي. وليس غريبا أن هذا البلد أي تركيا الذي كان ينسق ويتعاون عسكريا مع "إسرائيل" غيّر رؤيته تجاه دولة الاحتلال الصهيوني، وباتت سوريا بوابته الآسيوية والعربية.[2]

المطلب الثاني

استراتيجية حزب العدالة والتنمية على الصعيد الخارجي تجاه سوريا خلال الفترة (2002-2011)

على صعيد الواقع فإن المتغيرات التي طرأت على الساحة الإقليمية منذ بداية الألفية الثالثة على حد قول البعض حتمت على الأتراك إعادة النظر في سياستهم الخارجية والتخفيف من غلواء توجهها الغربي، فتحديات الاحتلال الأمريكي للعراق وما جلبه من عدم استقرار في الشمال العراقي مثل مصدراً لقلق الأتراك؛ شأنه في ذلك شأن البرنامج النووي الإيراني وما يدور حوله من لغط سياسي، وكذلك التواجد الروسي في منطقة بحر قزوين، والمنافسة التركية الروسية على النفوذ في دول آسيا الوسطى، كل ذلك في وقت لم تكن فيه العلاقات مع الولايات المتحدة في أحسن أحوالها، وكان هدف الأتراك التاريخي في الانضمام للاتحاد الأوربي يواجه عراقيل عديدة ، كما أن مشكلاتهم مع جيرانهم اليونانيين في بحر إيجة لما تزل مستعصية على الحل. [3]

لقد اقترنت كل هذه الظروف والتحديات بوجود رغبة أكيدة لدى حزب العدالة والتنمية في مد

[1] . محمد عبد العاطي التلولي ، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2008 - 2002 - مرجع سبق ذكره ،ص58
[2] . المرجع نفسه ، ص59
[3] . محمد نورالدين ،سياسة حافة الهاوية التركية مقاربة للدوافع والاستهدافات، مرجع سبق ذكره ،ص135

جسور التقارب مع الدول الإسلامية ولاسيما دول منطقة الشرق الأوسط العربية .

حيثٌ حتمت كل هذه العوامل كما يقول البعض على أنقرة اتباع سياسة خارجية قوامها التوازن واعتماد أفكار من قبيل العمق الإستراتيجي ،وتصفير المشاكل ،والدبلوماسية المتناغمة ، وانتهاج سياسة القوة الناعمة.

وعلى حد قول البعض فإن تصور حزب العدالة والتنمية للعلاقات مع سوريا قوامه أنه بينما سعينا دوماً إلى علاقات سلسة مع الولايات المتحدة ؛ خلقنا توتراً خطيراً وعلاقة عدائية مع سوريا وهذا خطأ كبير، إذ ليس لأحد أن يطلب من تركيا أن تصبح عدواً لسوريا بالنيابة عن الولايات المتحدة.[1]

إن السياسة التركية يتعين أن تدار بشكل متوازن وبدون أية مبالغات، فلا نخسر الولايات المتحدة ولا سوريا بأن نعمد إلى تجنب التصرفات التي تغضب كلتيهما، إنها سياسة اللامشاكل أو تصفير المشكلات ومن هنا جاءت السياسة الحكيمة التي ارتكزت على مجموعة مبادئ هندسها وزير خارجية تركيا السابق السيد أحمد داود أغلو .هذه المبادئ هي[2]:

1- مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن وذلك من خلال اقتناع داوود أغلو على أنه ما لم تحصل دولة من الدول على إقامة توازن بين الحرية والأمن بداخلها فإنها ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها كما أن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تحقق عندما يوفر الأمن لشعوبها وتحرمها في المقابل من الحرية، تتحول مع الوقت إلى أنظمة تسلطية، كذلك الأنظمة التي تضحي بالأمن بدعوى أنها تفتح الكثير من الحريات ستصاب بحالة من الاضطراب المخيف، خاصة بعد التحولات التي شهدها العالم بعد أحداث 11سبتمبر 2001 ، ويقول أحمد داوود أغلو في هذا الصدد(ان 11 سبتمبر دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تستبدل بالنظام العالمي الجديد المستند إلى خطاب الحريات الذي ساد بعد الحرب الباردة نظاما عالميا جديدا مستندا إلى المفهوم الأمني:

2- مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار وذلك من خلال العمل على حل المشاكل العالقة مع دول الجوار بعقد اتفاقيات شراكة ومعاهدات ثنائية، لتفعيل العلاقات إلى علاقات حسنة وتعاونية، وأبرز مثال على ذلك علاقاتها مع سوريا بحيث تحولت إلى علاقات تعاونية بعدما أن كادت أن تقع حرب بين الدولتين عام 1998 ،حيث تم توقيع عدة اتفاقيات بين الجانبين بما في ذلك اتفاق (اضنه)والذي كان نقطة تحول رئيسيه في مسار العلاقات بين البلدين وبدأت الزيارات المتبادلة بينهما على مستوى مسؤولين امنيين

[1] . احمد داوود أغلو، العمق الاستراتيجي ، مرجع سبق ذكره، ص612.
[2] . احمد داوود أغلو، العمق الاسترتيجي ، مرجع سبق ذكره، ص612.

وعسكريين وسياسيين كان أولها حضور الرئيس التركي آنذاك (احمد نجدت سيزر) جنازة الأسد الاب في عام 2000 وهو ماكان مؤشرا على بداية علاقات جديدة مع سوريا كذلك علاقات تركيا مع جورجيا وبلغاريا، وبالتالي إخراج تركيا من بلد محاط بالأعداء إلى بلد محاط بالأصدقاء.[1]

3- مبدأ الدولة الفاعلة يقوم هذا المبدأ على أساس لعب تركيا دور محوري في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار فقد وجدت تركيا فرصة سانحة للعب دور إقليمي أكثر نشاطاً سياسياً، ولتوسع نطاق مجالها الاقتصادي. مع سورية بصفة خاصة ، وفي البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وأسيا الوسطى بصفة عامة ، فقد كان لنجاح التأثير التركي في أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو فترة التسعينات من القرن الماضي دافعا مشجعا لانتهاج مبدأ التأثير في القضايا الداخلية والخارجية لدول الجوار، وذلك من خلال مبادرات وساطة واصلاح قدمتها تركيا في أكثر من مناسبة، كالوساطة التركية بين سوريا و"اسرائيل"،فقد لعبت تركيا دوراً كبيراً في المحادثات غير المباشرة بين سوريا و"إسرائيل" من خلال رعايتها المحادثات التي بدأت في مايو عام 2008م قبل أن تعلق في آخر ديسمبر 2008م حيث تم إجراء خمس جولات .من تلك المحادثات في مدينة اسطنبول التركية كذلك المبادرة التركية البرازيلية فيما يخص أزمة النووي الإيراني، بالإضافة إلى محاولاتها للتوصل إلى حل توافقي بين الفرقاء اللبنانيين في مبادرتها مع قطر في2010 [2]

4- مبدأ مد جسور التعاون والتقارب فإلغاء التأشيرة لمواطني البلدين خطوة تاريخية بكل المقاييس، وفتحت امكانيات البلدين على بعضهما البعض .في ذلك الوقت حيث قامت سوريا بتخفيف، وتبسيط الإجراءات الحدودية، الأمر الذي قوبل من الجانب التركي بإجراءات مماثلة، مما رفع عدد عابري الحدود من الجانبين إلى أكثر من مليون شخص سنوياً حسب أرقام سورية، أضف إلى ذلك، إقامة مشروع الربط الكهربائي الإقليمي، الذي يجمع سوريا وتركيا إلى جانب الأردن ومصر ولبنان، وأنبوب نقل الغاز الذي تشارك فيه تركيا وسورية. وأيضاً في مسائل الطاقة، والمياه، من ضمنها إنشاء جسر مشترك على نهر العاصي أضف إلى ذلك، الإتفاق التاريخي بين تركيا وسوريا والذي يتضمن 134 بنداً في جميع مجالات التعاون الاقتصادية والثقافية والسياسية في إطار مجلس إستراتيجي مشترك.[3]

بالإضافة إلى التعاون في مجالات التدريب الحربي. وعلق على هذه العلاقات أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي حيث رأى فيها نموذجًا لباقي دول الشرق الأوسط؛ لأن هذه العلاقة لم تبق في إطار

---

[1] . المرجع نفسه ،ص،614

[2] . ياسين الحاج صالح، تركيا الجديدة ليست عثمانية متجددة مجلة الدراسات المتجددة الفلسطينيه .العدد85 شتاء 2011،ص 156

[3] . محمد نورالدين، مرجع سبق ذكره ، ص،137

القول، بل بدأ إيجاد آليات للتعاون على أساس الإفادة من ديناميكيات الشعوب في التعاون الإقليمي والتوافق بين التاريخ والجغرافيا، والمزاوجة بيـن العمق الإستراتيجي والعمـق الأخلاقي والتاريخي للمنطقة"

5- مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الابعاد باعتبار أنه يمكن لتركيا أن توطد العلاقات مع عدة دول بحيث لا تكون هذه العلاقات على حساب قطع علاقاتها مع أطراف أخرى مثلما كانت تنتهجه في سياسة البعد الواحد، وذلك لأن حسب داوود أوغلو العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض .هذا المبدأ جاء لمحاولة استغلال الساسة الأتراك لهوية تركيا المتعددة معتمدين في ذلك على مبدأ النظرية البنائية التي تعتبر أن البعد الثقافي والديني والقيمي والتواصل الاجتماعي هي في الأساس محددات للسياسة الخارجية.[1]

إن هذا المبدأ أعتمد بعد صراع داخلي كبير بين النخب التركية المتعددة المشارب، العلمانية(هوية واحدة وهي الهوية الأوربية)، الإسلامية والوطنية (الهوية التركية متعددة بحكم الحضارة والتاريخ .)ويقول داوود أغلو عن الموقع الجغرافي الذي أكسب تركيا تلك الهوية المتعددة تحتل تركيا من حيث الجغرافيا مكانا فريدا، فاعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط ارض واسعة بين إفريقيا وأوربا يمكن أن يتم تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة، وعلى غرار روسيا وألمانيا وايران ومصر لا يمكن تفسير تركيا جغرافيا أو ثقافيا بربطها بمنطقة واحدة، وتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذها المباشر كما بين رئيس الوزراء التركي السيد رجب طيب أردوغان البعد الحضاري لتركيا في إن اسطنبول ليست مركزاً يجمع قارتين فحسب، إنما هي رمز مركزي يجمع الحضارات ويختزلها.[2]

مبدأ سياسة التناغم

وعلى الصعيد السياسي بدت السياسة الخارجية التركية متناغمة إلى حد كبير مع نظيرتها السورية؛ حيث كانت تركيا قد أكدت استعدادها للعمل كوسيط في الصراع بين سوريا وإسرائيل قبل أن تنهار علاقتها بتلك الأخيرة على إثر تورطها في الاعتداء العسكري على أسطول السلام ، وبان التناغم التركي السوري بجلاء خلال مؤتمر القمة التركية السورية القطرية الذي عقد في اسطنبول في 9 مايو 2010؛ حيث أظهر البيان الختامي للمؤتمر تطابق وجهات النظر حول سائر قضايا المنطقة

[1] . احمد داوود اوغلوا ، العمق الاسترتيجي، مرجع سبق ذكره ص616

[2] . فتيحة ليتيم ، تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط ، مرجع سبق ذكره ص 616

وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والبرنامج النووي الإيراني. فبصدد القضية الفلسطينية أكد الرؤساء الثلاثة على ضرورة التوصل إلى سلام شامل ودائم يتأسس على إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية؛ إعمالاً للقرارات الدولية ذات الصلة، كما دعوا إلى إنهاء فوري للحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، وطالبوا الجماعة الدولية بعدم السكوت إزاء هذا الحصار، والعمل على تأمين احتياجات سكان القطاع في أقرب وقت ممكن [1].

المطلب الثالث

أسباب التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة وسوريا.

اولاً :المصالح الاستراتيجية لتركيا في منطقة الشرق الاوسط.

أثارت السياسية الخارجية التركية التي سعى حزب العدالة والتنمية لتنفيذها في منطقة الاوسط كثيرا من الانتباه من قبل المتابعين للشؤون الدولية والعالمية، فقد امتازت بتحول عميق ولها تأثير على النشاط التركي في المنطقة، فسياسية أردوغان مختلفة عن سابقتها التي كانت تفضل الابتعاد عن الشؤون الاقليمية في الشرق الاوسط.

فسياسية تركيا الجديدة تجاه سوريا والشرق الاوسط، لا تعني بأية حال أن تقطع تركيا علاقتها مع أوروبا، وإنما تعيد تشكيل سياستها الخارجية على نحو يخدم مصالحها الاخذة في الاتساع إقليميا ودوليا .[2]

وأوضح أغلو بأنه لابد أن تراعي السياسية الخارجية التركية نحو منطقة الشرق الاوسط القيود التاريخية والقيود الجغرافية، وأنه من الضروري الاخذ بعين الاعتبارهذين العاملين عند وضع السياسة الخارجية، فتركيا يجب أن تطور علاقتها مع دول المنطقة خاصة سوريا ، وينظر أغلو على هذه العلاقات على أنها علاقات تكاملية ليست تنافسية، بهذا يرى أنه من الجيد أن يكون هناك تعاون على حساب ما يفرضه التاريخ والجغرافية، على المستوى التجاري والاقتصادي.

وبعد المتغيرات الدولية التي حدثت أي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ،توصلت تركيا على أنها يجب أن تحدث توازنا بعلاقتها ومصالحها وبين كل الاتجاهات الامريكية والاوروبية والاسرائيلية والعربية والاسلامية، وذلك عبر إقامة علاقات جيدة مع جميع جيرانها

[1] . عربي لادمي محمد ، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا والعراق والقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره ، ص52.
[2] . علي سعد سعيد السعيدي الاستراتيجة التركية في منطقة الشرق الأوسط) 2002 - 2013 ،) مذكرة قدمت لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الأدب، جامعة الشرق الأوسط، 2014 ، ص6 .

الاقليمين بحيث تكون تركيا بلدا محوريا لهذا شهدت مشروع جديد تجاه المنطقة وكان من أبرز مظاهر الانفتاح التركي على سوريا وإيران قبل الغزو الامريكي للعراق.[1]

ففي هذه الفترة قادت تركيا حملة دبلوماسية نشطة بحيث استضفت اسطنبول قمة موسعة ضمت (سوريا والاردن وإيران ، ومصر والسعودية)، للبحث عن بدائل الحرب الامريكية على العراق.

وفي ذات السياق يمكن فهم نقاط الاختلاف في مواقف تركيا تجاه السياسات الامريكية بشأن العراق، خلال الحرب وبعد الاحتلال وفي المواقف تجاه سوريا قبل ما شهدته الدول العربية من احداث عام 2011م التي عرفت ذروة تحسنها بإعلان عشرات الاتفاقيات المشتركة، وإنشاء ما يعرف مجلس التعاون الاستراتيجي العالي المستوى السوري التركي والذي جرى في إطاره التوقيع الرسمي عن إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين في خطوة تاريخية.

إن السياسية الخارجية التركية لحكومة حزب العدالة والتنمية تقوم على ما يعرف بمفهوم العمق الاستراتيجي والسياسية المتعددة الابعاد، التي تفرض رؤية تركيا كونها دولة مركزية وليس من دول الاطراف، ويعني أن هذا التصور بالسياسية المتعددة الابعاد أن تركيا يجب أن تطور علاقتها الخارجية من الاقتصار على الدائرة الغربية إلى عدد أوسع من الدوائر، خاصة الدوائر التي ترتبط بها تركيا ثقافيا و جيبولوتكيا وتاريخيا.[2]

فحسب داود أغلو ينظر إلى تركيا على أنها أكبر دولة مواجهة أو جسر، فهي مركزية تقع في الوسط من البلقان والقوقاز ووسط آسيا والمشرق العربي ، وهي مركزية ليس بالمعنى الجغرافي فقط بل بالمعنى التاريخي والثقافي والقومي، وتربطها بدول القوقاز ووسط آسيا والبلقان والمشرق العربي وحدة أواكثر من الروابط القومية، والثقافية والدينية والميراث العثماني، وبتوثيق علاقتها بهذه الدوائر دون أن تتخلى عن علاقتها الغربية يمكن لتركيا أن تصبح خلال عقود قليلة دولة محورية ولاعبا رئيسا على المستوى الاقليمي والدولي.[3]

ولتركيا موقع جغرافي متميز، فهي جسر متعددة الاتجاهات بين أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الاوسط، وهي تربط بالعالم الاسلامي والعالم الغربي لكونها دولة علمانية إسلامية، فتركيا كانت حجر الاساس والتصدي للاتحاد السوفياتي للوصول إلى المياه الدافئة، فهذه المكانة أعطت

[1] . مصطفى اللباد، "أوروبا وسياسية تركيا الشرق أوسطية"، السياسية الدولية، العدد 182 أكتوبر،2010،ص97
[2] . علي جلال معوض، "تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية"، مجلة العلوم السياسية، العدد 180 ، يوليو 2011 ، ص60
[3] . علي سعد سعيد السعيدي، مرجع سبق ذكره ، ص81

لتركيا دورا إقليميا الذي كانت قد ابتعدت عنه، فقد رأت تركيا أن الابتعاد عن دورها اضعف مركزها الاقليمي و علاقتها بدول الشرق الاوسط .فتركيا كدولة تتحكم في مضيقي البسفور والدردنيل هذا يعطي لها التحكم بمدخل البحر الاسود والبحر المتوسط، وهذا ما يعطي لها حرية ومكانة تجاه منطقة الشرق الاوسط.

إن تركيا تتطلع إلى الدول العربية على افتراض أنها حامية لأمنها في الحدود الجنوبية ومن الصعوبة افتراض تعرضها ألي اعتداء قد يقع من دول الجوار ووفق ذلك كله ترى تركيا أن عليها استغلال موقعها في المنطقة لتحقيق مصالحها وذلك من المبادئ التالية: [1]

1- تتحكم في مواقع استراتيجية للعديد من الدول العربية جغرافيا وأمنيا ومنها العراق وسوريا بكونهما دول الجوار.

2- جانب الحدود حيث تعد الحدود من أهم القضايا السياسية والامنية التي تؤثر في العلاقات التركية العربية، وهناك قضايا خلافية حول الموصول ولواء اسكندرون

3- إن الوجود الجغرافي التركي قد ساعد تركيا على امتلاك القدرة على التهديد والتحكم بمصالح الوطن العربي، مما دفع الجانب العربي إلى استعمال أوراقة الاقتصادية والامنية لموازنة هذه القضية وغيرها من القضايا المعلقة مع تركيا.

4- إن موقع تركيا هو موقع تضارب بين الاقليمي والدولي، فتركيا حين اتجهت نحو الغرب كانت في منطقتها الاقليمية علاقتها مضربة، وحين أن تبنت واعدة اكتشاف جوارها الاقليمي منه العربي والقوقازي، توترت علاقتها بالتطلع الاوربي لهذا رأت تركيا يجب عليها أن تتحرك نحو جميع الدوائر المحيطة بها، منها الدائرة العربية، الدائرة الغربية، الدائرة القوقازية [2]

ويمكن القول أن نقول أن السياسات الاقليمية للدول تبني على عدة ركائز مثل التحالفات الدولية والموقع الجغرافي والامكانات البشرية والاقتصادية، ولا تقتصر على ذلك فقط، إذ تلعب الروابط التاريخية دورها في رسم سياسيات الدول، كما أن مسألة الهوية وهي مدركات الدولة لنفسها في مواجهة محيطها الجغرافي، وتعد من أهم العوامل في رسم السياسة الاقليمية للدول.[3]

---

[1] . سيار الجميل، "المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القائم على مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات، تحديات مستقبلية "، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 184 ، يونيو،1994 ،ص 13

[2] . محمد نور الدين، تركيا في زمن التحول ، ط. 1 ، القاهرة: رياض الريس للكتب والنشر، د.س. ص.5

[3] . علي جلال معوض، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص61.

ثانيا تعثر انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي .

منذ أن تقدمت تركيا بطلب بالانضمام للاتحاد الأوروبي عام 1987، لا يزال حلمها الكبير حلماً لم يتحقق بعد، فلا يقترب مرة حتى يبتعد مرات، ولا تزال تركيا منذ ذلك الحين، وبعد الموافقة عليها كـ "مرشح" للعضوية الكاملة عام 1999، تحاول وبكل جهد لتحقيق حلمها المنشود، إلا أن العقبات والعراقيل الأوروبية كثيرة أمامها، وفي مقدمتها الاعتراض من قبل المانيا بأعتبار أن تركيا دولة مسلمة.

أ- مساعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي.

يعود تاريخ مساعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى عام 1959، وتم توثيق ذلك في اتفاقية أنقرة عام 1963، التي أقرت العضوية التدريجية لتركيا في الاتحاد الجمركي الأوروبي. أما في عام 1987، فقد قدَّمت تركيا طلباً رسمياً للانضمام إلى ما كان يُسمى "الاتحاد الاقتصادي الأوروبي."

وكانت تركيا عضواً مؤسساً في عدد من المؤسسات الدولية الأوروبية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1961، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام 1971، واتحاد أوروبا الغربية حتى تاريخ نهايته منذ عام 1992 وحتى 2011.

وقد تم تصنيفها من قبل الاتحاد الأوروبي في 1999 على أنها مؤهلة للانضمام اليه، إذ اعترف بها رسمياً كمرشح للعضوية، لكن لم تبدأ المفاوضات الفعلية على الأرض حول ذلك إلا عام 2005.[1]

ان طلب العضوية التركي هذا أثار جدلاً كبيراً خلال سنوات توسيع الاتحاد الأوروبي. وهي العملية التي تم فيها ضمّ المزيد من الدول لعضوية الاتحاد الأوروبي. وبدأت هذه العملية بالستة المؤسسين، وهي الدول الست التي أسست الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (الاتحاد الأوروبي فيما بعد) في عام 1952.

[1] . د.حسين طلال مقلد، تركيا و الاتحاد الأوروبي: بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 ،العدد الأول، 2010 ،ص338

ومنذ ذلك الحين نمت عضوية الاتحاد الأوروبي لتصل إلى 27 دولة مع التوسع الأخير بانضمام بلغاريا ورومانيا في عام 2007. وانضمت كرواتيا للاتحاد في أول يوليو/ 2013، لتصبح الدولة الثامنة والعشرين.[1]

وتسعى تركيا في السنوات الـ15 الأخيرة إلى تحقيق التكافؤ مع القوى الأوروبية الكبرى، خاصة (ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة)، ولذلك لأن من ضمن شروط الانضمام للاتحاد وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد، وتركيا بالطبع استطاعت تحقيق نجاحات اقتصادية ضخمة جداً في آخر عقدين، مما يرشحها "اقتصادياً" بقوة للانضمام.[2]

وكما نعلم، فللاتحاد الأوروبي مميزات عديدة، أهمها أنه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو، الذي تبنّت استخدامه 19 دولة من أصل الـ28 الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة.

وعند انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فذلك يعني الاستقرار السياسي والديمقراطي والاقتصادي، كما أن السوق المشتركة ستتوسع بين تركيا والدول الأوروبية، ما سيخلق الكثير من النشاط في حجم التبادلات الاقتصادية والتجارية.[3]

إضافة لذلك، تسعى تركيا خلال السنوات الأخيرة إلى توسيع دائرة استقطاب الاستثمار الخارجي، وخصيصاً الأوروبي، إذ تبلغ قيمة الاستثمارات الأوروبية المباشرة في تركيا لعام 2018، 138 مليار دولار، وهي نسبة مرتفعة تقدر بحوالي 97% من حجم الاستثمار الأجنبي ككل، تعود أغلبها إلى الشركات الأوروبية.

على سبيل المثال، تتصدر الشركات الهولندية القائمة بقيمة تصل إلى 41 مليار دولار، في حين تبلغ قيمة الاستثمارات الألمانية 18.2 مليار دولار. أما الاستثمارات البريطانية فقد قُدرت بما قيمته 8 مليارات دولار، مع ظهور كل من إسبانيا وإيطاليا ولوكسمبورغ كمستثمرين بارزين آخرين.

---

[1] . المرجع نفسه، ص339.

[2] . . د.حسين طلال مقلد، تركيا و الاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص340.

[3] . . أحمد مجدي السكري، العلاقات التركية- ا لأوروبية بين إشكاليات مفاوضات الانضمام وآفاق المستقبل، المجلة العربية للعلوم 21 -.السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 36 ،خريف 2012 ،ص 81.

وعليه فإن انضمام تركيا للاتحاد سيُوسّع آفاق الاستثمار هذه، وستُضاعف مختلف المشاريع بين مؤسسات الطرفين، مما يعني خلق فرص عمل جديدة وتحقيق النمو الاقتصادي الكبير، ورفع قيمة الليرة التركية لتكون من ضمن أقوى العملات في المنطقة [1].

ب- معوقات دخول تركيا للاتحاد الاوروبي .

تختلف وتتعدد معوقات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، فبالنسبة للأوروبيين، هناك معوقات ديموغرافية، إذ سيجعل انضمام تركيا للاتحاد ثاني أكبر عضو فيه من حيث عدد السكان بعد ألمانيا، حيث بلغ عدد سكان تركيا حوالي 80 مليون نسمة وفقًا لآخر الإحصاءات.

وعليه، قد تكون تركيا العضو الأول في الاتحاد خلال السنوات الاولى من الانضمام وفقاً لبعض التقديرات. وهذا التعداد يعطي لتركيا عدداً أكبر من الممثلين داخل البرلمان الأوروبي، ويجعلها من الأعضاء الفاعلين فيه والمسيطرين.[2]

وهذا بالطبع ما يثير مخاوف سياسية عديدة لدى دول الاتحاد، من أن تتحول القضايا الإسلامية في تركيا إلى قضايا أوروبية، نظراً لأن الديانة الأكثر انتشاراً في تركيا هي الإسلام.

كما أنه على المستوى الاقتصادي يتوقع الأوروبيون أن انضمام تركيا للاتحاد سوف يدفع بعدد كبير من المهاجرين الأتراك إلى بعض دول الاتحاد، مثل ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وغيرها، للبحث عن فرص عمل في هذه الدول. ونظراً لأن العمالة التركية تعدّ من العمالة غير المكلفة كثيراً فسوف يساعد هذا على تدني الأجور في هذه الدول، وزيادة معدلات البطالة. بالإضافة إلى توقع انتشار السلع التركية الرخيصة في دول الاتحاد، مما يؤثر على أسعار الصناعة المحلية في هذه الدول.

إلى ذلك، يتحجّج الأوروبيون بأن تركيا، وخصيصاً بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في عام 2016، تدهورت فيها حالة حقوق الإنسان، إذ أعربت دول أوروبية عن قلقها إزاء ما سمَّته "تدهور سيادة القانون وحقوق الإنسان وحرية الإعلام ومكافحة الفساد". كما دان نواب أوروبيون تصريحات الرئيس التركي بالدعوة لإعادة فرض عقوبة الإعدام على الانقلابيين، وهو ما يعد بالنسبة للأوروبيين "مخالفاً لمعايير الانضمام إلى الاتحاد [3].

وبعد انقطاع دام لحوالي العامين بعد أزمة الانقلاب الفاشل، عادت جولات الحوار التركي-الأوروبي في نوفمبر/ الثاني 2018، إذ استقبلت أنقرة مسؤولة السياسة الأمنية والخارجية في

---

[1] . أحمد مجدي السكري، العلاقات التركية الأوروبية مفاوضات الانظمام وافاق المستقبل ، مرجع سبق ذكره ص82.

[2] . حسين طلال مقلد ، تركيا والاتحاد الاوروبي بين العضوية والشراكة ، مرجع سبق ذكره، ص341.

[3] . مرجع نفسه، ص342.

الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، برفقة مفوض سياسة الجوار وشؤون التوسع يوهانس هان. وعلَّقت أنقرة بهذه العودة آمالاً جديدة حول تجاوز العقبات والأزمات مع الأوروبيين أمام عضوية تركيا الأوروبيّة.

وفي فبراير 2019، أقرَّت لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان الأوروبي مناقشة مسودة التقرير السنوي المتعلق بمدى "تحقيق تركيا المعايير الأوروبية في مختلف مجالات الحياة"، والتي نصت على تعليق انضمام تركيا للاتحاد.[1]

لكن تركيا بالمقابل رفضت ما تضمَّنته مسودة التقرير الذي يطالب بتعليق رسمي لمحادثات انضمام تركيا للاتحاد. واعتبرت أنقرة أن ما ورد يعتبر بمثابة "توصية"، وليس ملزماً قانونياً بتعليق رسمي لمحادثات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، رافضة ذلك باعتباره "أمراً لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال." [2]

ج: تمسك تركيا بالانضمام للاتحاد الأوروبي

خلال العامين الأخيرين، وفي أكثر من محفل، كرَّر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان القول بأن بلاده لن تستمر في طلب الانضمام للاتحاد الأوروبي، وهي لم تعد بحاجة له.

ففي لقاء جرى بين أردوغان والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بباريس 2018، أشار أردوغان أن تركيا "تعبت" من الانتظار للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن الاتحاد لم يفِ بوعوده بشأن تقديم المساعدات للاجئين السوريين المقيمين في بلاده.

ليس هذا فحسب، فقد هدّد أردوغان في أكتوبر/ 2018، بإجراء استفتاء شعبي على مشروع الانضمام للاتحاد الأوروبي. مشيراً إلى أن تركيا لديها الكثير لتضيفه إلى الاتحاد الأوروبي إذا ما انضمت إليه، ولا يمكن لها أن تبقى في حالة انتظار دائم.

ولكن، وبالرغم من هذه التصريحات الغاضبة، تستمر أنقرة على الدوام بتمسكها بفكرة الانضمام للاتحاد الأوروبي، وتسعى على الدوام للإعلان عن إصلاحات سياسية واقتصادية وقضائية

[1] . العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، وزارة الخارجية التركية، على الموقع: تاريخ الدخول 20-06-2015 :الاطلاع تاريخ
http://www.mfa.gov.tr/turkiye-ab-iliskilerine-genel-bakis-ar.ar.mfa
[2] . العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، وزارة الخارجية التركية، على الموقع: تاريخ الدخول 20-06-2015

لديها، تتماشى مع شروط الاتحاد الأوروبي، مشددة على أن عضوية الاتحاد الأوروبي تظل أحد أولويات أهدافها الاستراتيجية رغم توقف محادثات الانضمام وتعثرها أكثر من مرة.[1]

د- "الشراكة" مع أوروبا بديلاً للانضمام .

يقترح بعض المسؤولين بالاتحاد الأوروبي استبدال فكرة انضمام تركيا للاتحاد بعقد شراكة معها، إذ قال يوهانس هان مفوض العلاقات مع دول الجوار والتوسعة بالاتحاد الأوروبي، في تصريح صحفي له، في نوفمبر/ 2018، إن تعليق المفاوضات الدائرة منذ عام 2005 بين أنقرة وبروكسل، أعاق الطريق أمام "شراكة واقعية بديلة بين الجانبين"، مقترحاً استبدال العضوية الكاملة للاتحاد الأوروبي بتوسيع اتفاقية الاتحاد الجمركي بين أوروبا وتركيا، لتشمل مجالات الطاقة والهجرة وإعادة إعمار سوريا، وكانت الدول الأوروبية قد جمَّدت هذه الاتفاقية في يونيو/ 2018.[2]

ويرى هان -المنتمي لحزب الشعب اليميني المحافظ الحاكم بالنمسا- أن الصراحة على المدى البعيد تفرض على تركيا والاتحاد الأوروبي التخلي عن مفاوضات العضوية، والبحث عن شكل جديد لعلاقتهما مثل فكرة "الشراكة"، تخدم الجانبين ولا تضيع الوقت والفرص عليهما.

إلى ذلك، يرى محللون غربيون أن عدم وجود إمكانية لعضوية كاملة لتركيا بالاتحاد الأوروبي يقابله في الوقت نفسه عدم رغبة الطرفين في استبعاد أي منهما للآخر، لأن التبعات السياسية لهذا الأمر لا يمكن توقعها.

وخلاصة ما سبق فإن حاجة تركيا وأوروبا المتبادلة لبعضهما أمنياً واقتصادياً، فضلاً عن روابط اجتماعية تتعلق بوجود خمسة ملايين من أصول تركية بالدول الأوروبية -بما في ذلك الأقلّيتان التركيتان باليونان وبلغاريا- يجعلهما يفضلان الحفاظ على وضع علاقتهما الراهنة، ما لم تدعُ ألمانيا إلى إغلاق ملف العضوية الأوروبية الكاملة، لكن ربما سيكون لذلك تداعيات لا يمكن للجانبين تحملها، وهو ما تخشاه أوروبا وتحاول المماطلة بدلاً من ذلك على الدوام. [3]

---

[1] . أحمد مجدي السكري، العلاقات التركية الأوروبية مفاوضات الانظمام وافاق المستقبل ، مرجع سبق ذكره ص83.

[2] . محمد النوبي، 4 سيناريوهات تواجه محاولة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، الأهرام الرقمي الأهرام اليومي، 2013 ،: 03-05-2013. 24- turkey 2015 report, op cit; p 87

[3] . المرجع نفسه، ص 3 – 5.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية من 2011-2019م

المبحث الأول :طبيعة الازمة السوريه ودوافعها

المطلب الأول :طبيعة الازمة

المطلب الثاني:دوافع الازمة

المبحث الثاني : منطلقات السياسة الخارجية التركية إزاء الازمة السورية

المطلب الأول :المنطلقات الداخلية للسياسة الخارجية التركيه تجاه الازمة السورية

المطلب الثاني المنطلقات الخارجية للسياسة الخارجية التركية مابعد 2011

المبحث الثالث :الموقف التركي من الازمة السوريه

المطلب الأول : تدرج مراحل الازمة السوريه

المطلب الثاني :السيناريوهات المستقبلية في التعامل مع الازمة السورية

الفصل الثالث

السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية من 2011-2019م

تمهيد...

لا تزال سياسة تركيا الخارجية والأمنية في التعاطي مع الأزمة السورية تخضع لتغييرات جوهرية منذ بداية الازمة السورية في عام 2011م .

فمع بداية الأزمة كانت استراتيجية السياسة الخارجية التركية تهدف إلى احتواء الأزمة بسلام وإحداث تحوّل فيها وتوجيهها عبر تعزيز الديمقراطية. لكنّ محاولتها هذه لم تفضِ إلى أيّ نتائج ملموسة لحلّها.

ولما تصاعدت الأزمة وتحولت إلى قمع أمني مع التكتيكات الوحشية التي اتبعها النظام السوري في مواجهة المعارضة والعمل على تحجيمها داخل البلاد، لجأت تركيا إلى تبنّي استراتيجية القيادة من الخلف، عبر تقديم الدعم السياسي لجماعات المعارضة، وحققت خلال المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية تقدّماً كبيراً من حيث تعزيز قوة المعارضة على المستويين السياسي والعسكري، إلا أنّها أخفقت في تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في الإطاحة بنظام الرئيس بشار الأسد.

ومن هنا جاءت طبيعة الازمة السورية ودوافعها والموقف التركي منها والذي سنتناوله في المباحث الثلاثة التالية.

المبحث الأول :طبيعة الازمة السورية ودوافعها.

المبحث الثاني: منطلقات السياسة الخارجية التركية إزاء الازمة السورية

المبحث الثالث: الموقف التركي من الأزمة السوريه.

المبحث الأول

طبيعة الازمة السورية ودوافعها

المطلب الأول

طبيعة الازمة السورية

كتبت مجموعة من الطلاب بعض الشعارات على جدران شوارع درعا فتم اعتقالهم من قبل السلطات السورية، وما لبث الأمر أن تبعه بعضاً من المسيرات المطالبة بالإصلاح، ومن ثم تطور الأمر ليصبح مطالبة بتغيير النظام بزعامة بشار الاسد والتي بدأت في مدينة درعا . وفيما حاول النظام ردع هذه المظاهرات بواسطة القوة العسكرية، وجد أنه لا بد من الإصلاحات السياسية والأمنية والاقتصادية لتهدئة الشارع، فألغى حالة الطوارئ، وأطلق سراح بعض المعتقلين، ثم أصدر قانونا يسمح للمتظاهرين بالتظاهر في إطار ضوابط قانونية، إلا أن المتظاهرين لم يجدوا هذه الإصلاحات كافية، وارتأوا أن مواصلة المظاهرات سيكون من صالحهم في ظل تهاوي رؤوس الأنظمة الأخرى، ولكن لم تسير الأحداث طبقاً للمأمول؛ لأن تحولات هذه المظاهرات تحولت إلى صدام مسلح أخذ بالبلاد نحو حرب داخلية لا زالت تلفظ بلهيبها حتى يومنا هذا وبالتأكيد كان لاندلاع تلك الاحتجاجات أسبابها الجوهرية واهمها.([1])

اولاً. أسباب الازمة.

1- **طبيعة النظام الحاكم** : تفرد حزب البعث العربي الاشتراكي في السلطة واحتكاره ممارسة العمل السياسي في بعض قطاعات المجتمع بموجب المادة الثامنة في الدستور، ووضع خطوط حمراء أمام باقي الأحزاب أثناء ممارستها للعمل السياسي في الشارع السوري لا سيما في أوساط الشباب عموماً والطلاب خصوصاً ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فبعد انشغال حزب البعث بالسلطة ومتطلباتها ضعف الجانب العقائدي في ممارسته السياسية والاجتماعية وفتح باب الانتساب أمام الجميع من دون وضع قواعد صارمة لطرق اختيار أعضائه، مما سمح بدخول أعداد هائلة من المنتفعين والانتهازيين الى صفوفه للاستفادة من الامتيازات التي يتمتع بها عضو حزب حاكم في الدولة . هذه الفئات تغلغلت في بنيان الدولة ومفاصلها الرئيسية، وشغلت مناصب

[1] . جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا :الابعاد الجيوسياسية لازمة 2011 ، ط 2 ،(بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع ، 2012)،ص 202

رسمية وبدأت تستغل الدولة وأجهزتها في سبيل تحقيق مطامعها الخاصة وخدمة لأهدافها غير المشروعة.

2- القضية الكردية : واحدة من أعقد المسائل في العالم، فهي تتناول من ناحية الحقوق القومية لشعب متواجد بصفته أقليات قومية موزعة على أربعة دول متاخمة بعضها لبعض، وبينها حدود دولية فاصلة، وهي في الوقت ذاته تحمل تطلعات شعب يطمح الى ان يكون أمة بين الأمم، وان يكون له كيانه القومي المستقل بين الكيانات القومية في العالم، لاسيما اذا ما علمنا ان المنطقة لازالت أسيرة الترتيبات التي وضعتها الدول الكبرى في الماضي بكل ما تحمله وما يتداخل معها من مصالح و توازنات و نزاعات وتناقضات محلية و إقليمية ودولية. وشاءت الظروف التاريخية و التحالفات الدولية ان تضع الشعب الكردي موزّعاً بين عدد من أقطار مختلفة ، فأراضيه واقعة داخل اطر دول مستقل بعضها عن بعض .وبالتالي فإن حل القضية الكردية باعتبارها قضية قومية عامة ليس مرتبطاً بسورية وحدها، ولا بالعرب جميعهم، الا في حدود معينة، و إلا بصفتهم طرفاً من أطراف عديدة تنطلق كل الاحزاب الكردية في سورية من الأرضية السورية، و تعتبرها ساحة نضالها الرئيسية مع التنويه بأن انطلاقها من الأرضية السورية لا يعني عدم تعاطفها مع أبناء جلدتها في كردستان العراق وكردستان تركيا و كردستان إيران وبشكل عام مع الاكراد في جميع أماكن وجودهم، كما يعتبر الكرد في سورية جزءا من الشعب السوري، ولا تستخدم مع الأحزاب الكردية في سورية تعبير كردستان سورية، بل تعتبر نفسها جزءاً من الحرية السياسية الوطنية والتقدمية والديمقراطية في سورية، وتحدد أسلوب عملها بالنشاط السياسي الجماهيري الديمقراطي السلمي، و يربط نضالها مع نضال كل الوطنيين و التقدميين و الديمقراطيين في سورية على اختلاف انتمائيتهم وهي تؤكد انها ترفض و تدين بشدة كل أشكال العنف، وكل أشكال الانتقام والحروب الأهلية.[1]

ومن هنا ومما تقدم نلاحظ ان الكرد في سورية كانوا ينظرون و يسعون الى الاندماج في المجتمع السوري بإختلاف طوائفه ولا يسعون الى الانفصال كما هو الحال في اكراد العراق، وربما السبب هنا يرجع الى طبيعة التعامل من قبل السلطة الحاكمة مع هذه المشكلة.[2]

3- الاسباب الاقتصادية تعتبر سورية بلداً غنياً بموارده الطبيعية، فهي تحتوي سهولاً خصبة ومياهاً وافرة، ولديها اياد عاملة ماهرة، كما تحتوي تنوعاً طبيعياً بين جبال و وديان وسهول .وقد

[1] . جمال واكيم ،صراع السفوى الكبرى على سوريا، مرجع سبق ذكره، ص 209

[2] . نورهان الشيخ ،"الخوف من التغيير :محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري" ،مجلة السياسة الدولية ،العدد، 190،2012،ص78

دأب الحكم على مصادرة الأراضي والادعاء بأنها ،لأغراض ومنافع عامة، مما اضطر اهلها للهجرة من مكانهم التاريخي الى الجزيرة والمنطقة التي كان يقال أنها ستطعم سورية و جزءا من الوطن العربي، ما بين ثلاثمائة الف ومليون مواطن خلال الأعوام الستة الماضية المحاصيل ستة اعوام من عام 2011م، وقد بدأت المنظمات الدولية توزع ثلاثة وعشرين الف سلة غذاء يومياً، وقد هاجر السوريون الذين صودرت أراضيهم و مزارعهم الى مدن صفيح في ضواحي المدن، تحيط بمدن صفيح أقدم ، محرومة من معظم الخدمات الحياتية، هي في حقيقتها سكن عشوائي، يعيش فيها 42 بالمائة من السورين المتوسط العالمي 8 بالمائة.

إضافة الى هذه الصورة القاتمة من تفشي البطالة وتدني مستوى المعيشة وانخفاض القدرة، الشرائية وانتشار الفقر، فإن الحياة الاقتصادية مملوءة بالفساد، فلا بد من الرشوة من اجل إنجاز أية معاملة، ولا بد من إذلال المواطن نفسه أمام أجهزة الأمن، لأن كل شيء مرتبط بأجهزة الأمن المختلفة. ونستطيع أن نقرر بكل وضوح ودقة ان سورية أصبحت قسميين : الأول :قلة من الناس تملك كل شيء وهم الأسد ومن حولهم نهبوا كل خيرات ومقدرات سورية .والثاني :هم معظم الشعب لا يملكون ولا يجدون قوتهم ، وهم في فقر مدقع .مما أدى الى ضيق الشعب وانفجاره ، و كان هذا العامل الاقتصادي هو أحد العوامل التي فجرت الأزمة في2011/03/15م.[1]

4- تشعب مصالح أجهزة الامن هذه مع طبقة جديدة من رجال الاعمال استفادت من الاقتصاد السوري والتي اخذت منحى متسارع عقب عام 2005 لاسيما بعد التغييرات التي أطاحت بعدد من اركان النظام القديم منهم (عبد الحليم خدام) والتي اطلق عملية الاقتصادية من دون ضوابط ،حتى استشرى الفساد في سوريا فصنفت في المرتبة 51 في سلم انتشار الفساد بينما كانت في المركز 81 وبعد اشهر قليلة من حدوث الاحتجاجات حدث عدد من الفعاليات السياسية التي نادت بالتغيير في سوريا واهمها هو تأسيس كيان شبه جامع للمكونات السورية.[2]

فقد توحد الكثير من السكان للمشاركة في التظاهرات السلمية ،حيث جلب عملية الحشد مشاركين من خلفيات اجتماعية وعرقية في غاية التنوع .لذلك تميزت حركات الاحتجاج تلك العفوية وضعف التنسيق بين مكوناتها التي لم تتبلور الا بعد اشهر من قيامها وعلى مراحل مختلفة فنتج عن ذلك غياب استراتيجية واضحة للتحرك المشترك والفعال لقوى المعارضة والتي لم تكن على هدف واحد منذ البداية.

[1] . نورهان الشيخ ،الخوف من التعبير، مرجع سبق ذكره، ص ، 78.79

[2] . علاء سالم ، "ادوار متقاطعة :تأثير العوامل الخارجية في مسار الازمة السورية "، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجيه ، القاهرة ، مصر ،العدد188-2012، ص112

ثانياً: أطراف الازمة السورية.

1- المعارضة السورية تمثل أحداهم أطراف الأزمة السورية التي بدأت في 15-03-2011 مطالبة بتغيير النظام السوري حيث عملت على تسليح نفسها فتشكلت ثلاث كيانات رئيسيه وهي كالاتي[1]

أ- هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي التي تأسست في 30 يونيو 2011 وتكونت من 15حزبا سياسيا غير رسمي يغلب على معظمها الطابع القومي و الليبرالي

ب- المجلس الوطني السوري الذي تأسس خارج حدود سوريا في 19 يونيو 2011 وهو يشكل عمليا معارضة من الخارج.

ج- الجيش السوري الحر و الذي تأسس في 29 يوليو 2011 نتيجة انشقاق افراد من جميع الرتب العسكرية ومجموعة متنوعة من الوحدات والتنظيمات القتالية التي تشمل اركان النظام الرئيسة مثل الحرس الجمهوري و هيئات استخبارية.

وقد توحدت هذه الهيئات بعد الاعلان في العاصمة القطرية الدوحة يوم 11 نوفمبر 2012 واتفق على توحيد صفوف المعارضة السورية تحت لواء كيان جديد هو الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية برئاسة شخصية اسلامية هو الشيخ والمفكر(معاذ الخطيب) ليشكل خطوة على طريق تكوين مظلة واسعة للمعارضة السورية وبحسب زعمهم تعمل على توحيد المجموعات والتشكيلات العسكرية في الداخل وتقوية المجالس المحلية في مختلف المناطق الخارجة عن سيطرة النظام وتامين إمكانيات استمرار الحراك الثوري.

وقد اقر الائتلاف الوطني ثلاثة هياكل رئيسة تمهد لتسلم فعلي للثورة وتأسس لضبط الشارع المدني والقتالي عند اول سقوط للنظام ومن ثم التأسيس للمرحلة الانتقالية ،وقد ضم الائتلاف العديد من قوى المعارضة السياسية والقوى الثورية اذ ضم ممثلين عن المجلس الوطني السوري والمجلس الوطني الكردي و الهيئة العامة للثورة السورية، لجان التنسيق المحلية ،المجلس الثوري لعشائر سوريا المجالس المحلية لجميع المحافظات السورية وغيرها من الشخصيات الوطنية المستقلة وشخصيات منشقة عن النظام السوري.

[1] . نبيل مرزوق، التنمية المفقودة في سورية، في كتاب خلفيات الأزمة، دراسات سورية ، د.ن ، ص 8

خرجت المظاهرات في سورية في15 /2011/3 مطالبه بالحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية والمشاركة في القرار السياسي وانهاء الفساد، و إبعاد الفاسدين، و كف قبضة الأجهزة الأمنية عن التدخل في كل صغيرة و كبيرة إلخ.[1]

2- **النظام السوري** أحد أهم أطراف الأزمة السورية استخف بالأزمة السورية في بدايتها ، واعتبر ان ما حدث في تونس ومصر لا ينطبق على سورية، وان سورية غير تونس ومصر، وظن انه يمكن ان يحل مشكلة الأزمة بالقبضة الأمنية التي امتلكها والتي عالج بها أزماته السابقة، لذلك تجاهل الأطفال الذين خرجوا في درعا متأثرين بما شاهدوه على القنوات الفضائية، من كلمات منددة بالنظام كما تجاهل اهاليهم ،وهدّد المحافظة جميعها ، وهدّد جميع الوفود التي توسطت لحل الموضوع ، لكن استمرار المظاهرات، وإصرار الناس على مطالبهم جعله يلجأ الى خطة ذات ثلاث محاور

الأول: تهديد جماهير الشعب السوري بقبضته الأمنية، وتخوفيهم، وإرهابهم من اجل الا يعود الى التظاهر واستخدام القوة معهم، واللجوء الى الاعتقال والتعذيب والقتل أحيانا إلخ...، لكن كل ذلك لم يرهب الجماهير ولم يخفهم، بل استمروا في التظاهر والمطالبة بإسقاط النظام.[2]

الثاني :اعترافه بان هناك حاجة لإصلاح الاوضاع المتردية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية إلخ ... منذ مجيء بشار الى الحكم، و أكد ذلك في المؤتمر القطري الذي انعقد في عام 2005، لكن ذلك لم يتحقق– حسب زعمه -لسبب احتلال أمريكا للعراق عام 2003 ، وتقديم الأمن على الإصلاح، لذلك فإن النظام بعد ان اشتعلت الأزمة بدأ بدراسة تغيير الدستور وبالذات المادة التي ترهن سورية بيد حزب البعث، والتي تعتبر ان حزب البعث هو قائد الدولة والمجتمع، وبالفعل اجرى بعض اللامسات على وضعه، فأصدر قانوناً جديداً للانتخاب، وأصدر قانوناً جديداً للأحزاب الخ...، ثم أجرى انتخابات جديدة في شهر مايو من عام 2012من اجل انتخاب مجلس شعب جديد الخ..،

لكن الشعب استخف بكل هذ الإجراءات، واعتبراها غير حقيقية، لان النظام كان قد فقد مصداقيته، لذلك استمرت جماهير الشعب في التظاهر مصرة على مطالبها في الحرية والعدالة والمساواة والأمن والكرامة الخ [3].

[1] . علاء سالم أدوار، متقاطعة تأثير عوامل الخارجية في مسار الأزمة السورية، مرجع سبق ذكره، ص 113
[2] . نبيل مرزوق ،التنمية المفقودة في سوريا ، مرجع سبق ذكره ، ص89
[3] . نبيل مرزوق، التنمية المفقودة في سوريا ،مرجع سبق ذكره ، ص، 90.

الثالث :ادعاء النظام ان مجموعات إرهابية هي التي تقود هذه الجماهير الثائرة، وان هذه المجموعات ممولة من الخارج، وهذا الإرهاب تحارب به القوى الخارجية سورية عقاباً لها على موقفها في التصدي لإسرائيل والإمبريالية العالمية.

ثم اتهم صراحة كل من قطر والسعودية بأنهما وراء هذه الحملة الإرهابية، لذلك لجأ النظام الى القتل والتدمير والاعتقال والتعذيب الخ ..مستخدما كل اجهزته الأمنية التي بناها، والتي ظن انه ستحل له هذه الأزمة، لكنه تجاهل انه هو سبب هذه الأزمة، وان اجهزته الأمنية هي عامل رئيس في هذ ه الأزمة، وتجاهل ان الشعب مصر على ان يحيا حياة جديدة ملؤها الكرامة والحرية والمساواة والعدل والبناء والحضارة والسلم الخ..[1]

المطلب الثاني

الدوافع التركية في الازمة السورية

ساهمت جملة من الدوافع في تغير سياسة تركيا الخارجية تجاه الازمة السورية، بعضها مرتبط بالوضع الداخلي التركي السياسي و الامني، و بعضها الاخر مرتبط بالوضعين الاقليمي والدولي وفي هذا السياق يمكن القول إن التدخل التركي في سورية جاء من اجل الدوافع التالية:

الرغبة في الحصول على موقع" القوة الإقليمية الرائدة "بشكل سريع :كانت تركيا تسير في إطار السياسة الناعمة المرتكزة على عنصر التكامل الاقتصادي، ومن ثم التشابك الاجتماعي والثقافي والتعليمي، للوصول إلى التوافق السياسي الا انها ظنت، مع انطلاق الاحداث السورية انها قد تستطيع من خلال إسقاط النظام السوري كسب نفوذ أوسع وعملية ترويج أفضل وأسرع لمشروعها في الحصول على موقع القوة الإقليمية الرائدة.[2]

1- دوافع جغرافية: تبلغ طول الحدود السورية التركية 911 كيلو متر، وأي تطور غير متناغم مع طموحها في سوريا، سينعكس على استقرارها وأمنها القومي، وقد يصبح تهديد وجودي بالنسبة لها وهو ما يفسر تحركها" الأمني الصلب "في الأحداث السورية.

الاستفادة من الدعم الخارجي لدول العربية التي شهدت تعبير عام 2011م :بزغت ملامح الدعم الدولي، بالأخص دعم الولايات الأمريكية المتحدة، بشكل ساطع، وهو ما شجع الدبلوماسية

[1] . نبيل مرزوق، التنمية المفقودة في سوريا ،مرجع سبق ذكره ، ص، 91.
[2] . جلال سلمي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية " 2017 2011 " مركز بيروت ، 2017 ، على الموقع الالكتروني http://www.beirutme.com/?p=25366

التركية لمسايرة الرغبة الخارجية في إطار سياسة" كسب المواقف "التي ستعود عليها بالفائدة السياسية والدبلوماسية الهائلة.

2- دوافع سياسية :ترى تركيا في إيران المنافس الإقليمي التاريخي الأول لها على صعيد منطقة الشرق الأوسط، أما روسيا فهي منافسها الإقليمي التاريخي الأول على صعيد منطقتي البلقان وأسيا الوسطى.[1]

وتمدد نفوذ هاتين الدولتين في سوريا، يقلص من نفوذها ويبدده، وهو ما جعلها ترى من الثورة فرصة للقضاء على نفوذ المنافسين التاريخيين لها، فلو حققت ما ترنو إليه وتفردت بالنفوذ في سوريا، لأصبح لديها مكتسبات دبلوماسية متينة تدخلها في مصاف الدول ذات النفوذ السياسي الإقليمي المتين الحقيقي والفعال.

أ-حرص تركيا علي الحفاظ علي أمنها القومي مع إمكانية التغيير الذي يمكن أن يحدث في سوريا، خاصة مع وجود عدد كبير من أكراد سوريا في المناطق الحدودية بين البلدين، وهو ما يثير قلق تركيا من قيام دولة كردية في هذه المنطقة.

ب-تخوف تركيا من الصراع الطائفي الذي يمكن أن يحدث بين الطائفة العلوية والطائفة السنية في سوريا، وهو ما يمثل تهديد للاستقرار داخل تركيا نظراً لتشابه النسيج المجتمعي التركي مع نظيره السوري من حيث تعدد الطوائف والمذاهب.

ج-توفر تأييد داخلي لتدخل مفترض للحكومة في سوريا خصوصًا فيما يتعلق بمواجهة الفصائل الكردية المسلحة وحماية التركمان، ممثل بحزب الحركة القومية المعارض إضافة للحزب الحاكم وجزء مهم من الرأي العام التركي، فضلا عن غياب أي خلافات أو تناقضات في مؤسسات السلطة التنفيذية بوجود حكومة متجانسة من حزب واحد ومتفقة في الرأي مع الرئيس.[2]

3- بعض العوامل الإقليمية - الدولية التي قد تدعم قرار تركيا، مثل امتلاكها ورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي ممثلة باللاجئين السوريين، والنظام الداخلي لحلف الناتو الذي يفرض على الدول الأعضاء مساندة أي دولة عضو تتعرض لاعتداء، فضلا عن التوافق التركي - السعودي على الخطوط العامة لمقاربتهما الأزمة السورية.

---

[1] . جلال سلمى ، السياسة التركية حيال الأزمة السورية ،مرجع سبق ذكره ، د، ص

[2] . جلال سلمى ،المرجع نفسه ، د، ص

انقطاع الأمل الذي أصاب الحكومة التركية حيال إمكانية إقناع الأسد بالابتعاد عن إطلاق النار على شعبه الأعزل دفع تركيا نحو تأسيس كيان سياسي، إيماناً منها بأن أيام الأسد باتت قريبة، ولعل أبرز الأسباب التي وقفت وراء استعجال تركيا في الاتجاه نحو إدارة الثورة السورية عبر كيان سياسي.[1]

1- بُعد دولي إقليمي :الانسجام التوافقي بين مواقفها ومواقف الولايات الأمريكية المتحدة، لا سيما أن الولايات المتحدة كانت تظهر وكأنها داعمٌ قويٌ لأحداث بعض الدول العربية عام 2011، وكما أن الصدمة التي أصابت الولايات المتحدة جراء للسطح بشكل مفاجئ جعلها تبحث عن جسر تدير به تلك الجينيات الجديدة، وبالأخص الثورة السورية التي اشتعلت بالقرب من الحدود "الإسرائيلية"، وضد النفوذ الروسي الإيراني، قبل الاتفاق النووي .وقد رمت تركيا الساعية لتأسيس قواعد راسخة في سوريا، بشكل يوازن النفوذ الإيراني المتوغل في العراق منذ انسحاب القوات الأمريكية من العراق عام 2008 ، إلى استغلال هذا الانسجام لصالحها .[2]

وذكرت الكثير من التقارير حينها أن الولايات المتحدة رأت في تركيا الجسر المثالي في إدارة هذه الأحداث، وربما يعود اتخاذ الولايات المتحدة من تركيا جسراً إلى الأسباب التالية.

أ- النموذج الإسلامي المعتدل المثالي :مع انطلاق الاحداث العربية عام 2011 "كانت الولايات المتحدة ما تزال في حالة نزاع مع إيران، وكنموذج إسلامي معتدل مثالي كانت تركيا النموذج المثالي لذلك.

ب - عدم وجود نموذج بديل في ظل الصدمة التي تلقتها الاستخبارات الأمريكية أكّدت عدة دراسات أن الاستخبارات الأمريكية لم تستطع استشراف انطلاق الاحداث العربية، ومدى قوتها الامر الذي شكل لها صدمة قوية، ولامتصاص هذه الصدمة لم يكن أمامها سوى تركيا لتبني معها علاقات جسريه تدير من خلالها هذه الأحداث بشكل غير مباشر، لا سيما في ظل استمرار الصراع الأمريكي الإيراني.

2- بُعد سياسي استراتيجي :تأسيس نظام سوري يخدمها في تحقيق مصالحها الرامية إلى الانفتاح على دول الشرق الأوسط كنموذج تاريخي قوي ذي دور فعال في مجرى السياسات الجارية في

[1] . نورهان الشيخ ، الخوف من التعبير ،مرجع سبق ذكره ، ص90

[2] . بسمة تاقزي، السياسة الخارجية التركيه تجاه الشرق الأوسط(الازمة السورية)2010-2017 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات دولية، جامعة الجيلالي بونعامه، الجزائر ص22

الشرق الأوسط، لتقول للجميع إن تركيا ذات التاريخ عادت بثقلها الدبلوماسي المتين إلى الساحة الدولية .[1]

3- البُعد الاقتصادي :الانفتاح السياسي يحتاج إلى انفتاح اقتصادي، وسوريا أحد المنافذ الرئيسة لتركيا نحو الدول العربية.

4- بُعد إنساني مثالي :انطلاقاً من فكرة وجود ممثل سياسي للمعارضة السورية يعجل عملية حسمها لصالح الشعب السوري، مما يجعل خسائره البشرية والمادية أقل.

5- بعد إداري اجتماعي :لكل مجتمع مركز وأفلاك تتبع له، وقد يحتوي هذا المجتمع على عدة مراكز لكن يبقى هناك مركز واحد هو الأقوى في إدارة الأفلاك المجتمعية أي المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والشركات الربحية وغيرها .

يدير هذا المركز المجتمع بالاعتماد على التأثير الأيديولوجي، والسيطرة الاقتصادية، وأسلوب الاقناع الناعم وغيرها من الوسائل، ولا تستطيع تركيا إدارة المعارضة السورية من دون وجود هذا المركز الذي يجب أن يكون حاصل على الأساليب المذكورة أعلاه .[2]

وقد تجلت محاولة تركيا لإدارة المعارضة السورية بما يكفل لها مصالحها، في دعم فكرة تأسيس المجلس الوطني السوري "الذي تم تأسيسه بشكل أساسي من قبل جماعة الإخوان المسلمين، في إسطنبول، بتاريخ 2 أكتوبر . 2011 ولتحقيق تأثير أكبر حرصت تركيا وجماعة الإخوان المسلمين على اشراك بعض الشخصيات والوجهات المجتمعية في تأسيسه .وربما التقارب الفكري بين الحزب الحاكم في تركيا وجماعة الإخوان المسلمين، وكيان الإخوان الأكثر انتظاماً على الصعيد السوري، هما العاملان الأساسيان في دفع تركيا نحو اتخاذ الإخوان جسر لإدارة المعارضة السورية التي ترغب الولايات المتحدة أيضاً إدارتها عبر تركيا ليظهر في نهاية عام 2011من المعارضة السورية، معادلة محلية إقليمية دولية من مسار المعارضة السورية .مسار ارتكز على معادلة إدارة جسريه غير مباشرة، حيث اعتمدت الولايات المتحدة على تركيا، وفي الوقت ذاته اعتمدت تركيا على جماعة الإخوان المسلمين .[3]

[1] . جلال سلمى السياسة التركية حيال الأزمة السورية " 2012 - 2017" ، مرجع سبق ذكره ، د، ص
[2] المرجع نفسه ، د،ص
[3] . نبيل مرزوق ، التنميه المفقودة في سوريا ،مرجع سبق ذكره ص43

إن شواهد الدعم التركي السياسي والعسكري البارزة المعارضة السورية دفعت العديد من المتابعين للمسألة يرون أن تدخل تركيا العسكري كان قاب قوسين أو أدنى في تلك الفترة وما نفى نية تركيا الجادة في إجراء تدخل عسكري مباشر صوب الأراضي السورية وصولاً لدمشق، هو تأكيد رئيس الوزراء التركي حينذاك" رجب طيب أردوغان "على أن التطورات الجارية في سوريا، هي تطورات داخلية"، حيث أكد بعبارته تلك على أن التدخل التركي داخل الأراضي السورية من أجل إسقاط نظام الأسد، غير مطروح على الطاولة التركية إطلاقاً.[1]

[1] . بسمة تاقزي السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الاوسط ، مرجع سبق ذكره ص77

المبحث الثاني

منطلقات السياسة الخارجية التركيه إزاء الازمة السورية

نظرا لتشابك الكبير في العلاقات السورية التركية، وارتباطها بالكثير من العلاقات والملفات الإقليمية، لم يكن اتخاذ موقف مباشر من الأوضاع في سوريا شيء هينا على صانع القرار التركي، الذي استوجب عليه الأخذ بهذه المعطيات في شكل محددات مختلفة الأهمية والتأثير، فتركيا كدولة إقليمية في الشرق الأوسط محادة لسوريا بشريط حدودي طوله 915 كم، ليس باستطاعتها إغفال المحددات الثنائية مع سوريا، أو تأثير ذلك على مصالحها وعلاقاتها مع دول الإقليم الذي تتواجد فيه، كما ليس باستطاعتها الخروج عن الإجماع العالمي ورأي القوة الكبرى، وفي ما يلي أهم المحددات المشار إليها أعلاه.[1]

المطلب الأول

المنطلقات الداخلية للسياسة الخارجية التركية ما بعد 2011

ونقصد بها تلك الروابط و عوامل التأثير المختلفة، التي تتواجد كأوراق في العلاقة الثنائية بين البلدين وأبرزها- :[2]

1- محدد الجيوبوليتيك والتاريخ.

يقول المؤرخ الفرنسي فرنان بروديل إن "الخرائط هي التي تروي القصة الحقيقية". وقد تختصر هذه الجملة المكثفة الفلسفة الرئيسة لعلم الجيوبوليتيك، بمعنى تأثير الجغرافيا على السياسة، لاسيما السياسة الخارجية، ويبدو هذا التأثير العابر للحدود في منحى متزايد في ظل العولمة وثورة الاتصالات، وانتشار المنظمات الدولية والشركات العابرة للقارات، والتي أدت - إضافة لعوامل أخرى عديدة – إلى الانتقاص من السيادة الوطنية للدول وزيادة جدلية التأثير الثنائية والجماعية بين الدول، خاصة الدول المتجاورة،ومن هذه الزاوية، ثمة أهمية خاصة لسوريا بالنسبة لتركيا من منظور الجيوبوليتيك، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع السياسي.(3)

---

[1] . بسمة تاقزي، السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الاوسط ، مرجع سبق ذكره ص79

[2] . - أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.(تر: محمد جابر ثلجي ،وطارق عبد الجليل)، طبعة 10 ،(الدوحة:. مركز الجزيرة للدراسات ، 2010)، ص 145

3-المرجع نفسه ، ص، 146

2-المحدد السياسي :اعتبر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو" التسونامي العربي "الذي ضرب أنظمة الحكم في المنطقة، بمثابة" تدفق طبيعي للتاريخ "وحدث" عفوي "و"ضروري " جاء متأخرًا، حيث كان ينبغي أن يحدث في الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي في إطار الموجة الثالثة من تحول الديمقراطي، واعتبر داود أوغلو ما يجري في العالم العربي" مسارًا طبيعيا للأمور"، وأن التغييرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية، مشددًا على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير.

وقد مثلت هذه الرؤية منطلقًا أساسيا لصياغة مبادئ السياسة الخارجية التركية في تعاطيها مع هذه الأحداث العربية، بحيث تجسدت في:[1]

أ -العمق الاستراتيجي :اعتبر داود أوغلو أن مكانة تركيا دوليا مرتبطة بشكل مباشر بمكانتها في محيطها وأدوارها الإقليمية التي تلعبها، خاصة في ثلاث مناطق جغرافية اعتبرها عمق تركيا الاستراتيجي، أي الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز التي أسماها مجتمعة "المناطق القارية القريبة".

وقد رأى في الكتاب أنه كلما لعبت بلاده أدوار اً أكثر فاعلية في الشرق كلما ارتفعت مكانتها في الساحة الغربية الدولية، وهو ما أسماه نظرية "القوس والسهم.

ب -صفر مشاكل :إذ لا يمكن لأي دولة غارقة في خصومات وعداوات مع دول جوارها أن تبلور سياسة خارجية إيجابية وفاعلة، وبالتالي تحتاج إلى تصفير - أو تقليل - المشاكل مع جوارها لتستفيد كل الأطراف على قاعدة الربح للجميع.

ج -القوة الناعمة :وحتى تكون تركيا "دولة مركز" في محيطها، رأى البروفيسور أن التبادل التجاري و الاقتصادي والتواصل الفكري - الثقافي أعمق أثر اً وأكثر فائدة من القوة الخشنة، وقد استفادت تركيا حتى بداية احداث العالم العربي عام 2011 من هذه القوة الناعمة، ورُحب بها بشكل لافت في لمنطقة.[2]

[1] . أحمد داوود أوغلو العمق الاستراتيجي ، مرجع سبق ذكره، ص 172

[2] . سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء الأزمة السورية)الدوحة:(مركز إدراك لدراسات والاستشارات، 2016)، ص ص5، 6

وبناء على هذه النظريات الرئيسة الثلاث، فقد سارت السياسة الخارجية التركية بشكل عام وفي دول الجوار – في مقدمتها سوريا - بشكل خاص ضمن عدة محددات، أهمها[1]

أ- أولوية الحفاظ على الأمن القومي التركي ومصالح تركيا في الداخل والخارج.

ب- محاولة الجمع بين تحقيق المصالح والإيفاء بالمبادئ والشعارات التي ترفعها أنقرة قدر الإمكان، و قد استطاعت ذلك فترة طويلة جداً وخاصة مع المرحلة الأولى من الاحداث العربية عام 2011م.

ج- عدم مصادمة الرأي العام التركي، المتجه مؤخراً نحو الشعوب العربية والمتعاطف مع قضاياها.

د- الالتزام بسقف المنظومة الدولية والمرتكزات الثلاثة للسياسة الخارجية التركية، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي وحاجة تركية للشراكات الإقليمية وعدم قدرتها على حل الازمات. بمفردها، ويتبدى ذلك على المستوى النظري في تنظير أحمد داود أوغلوا في كتابه "العمق الاستراتيجي" لأهمية مثلث المنطقة" المكون من تركيا وإيران ومصر ويتجلى عملياً في اتجاهاتها الأخيرة لرفع وتيرة التعاون مع كل من قطر والسعودية تحديد اً.

ه - تنويع العلاقات ومد جسور التواصل مع مختلف الأطراف حتى المتناقضة لتركيا، الأمر الذي يقلل الضغوط على أنقرة ويمنحها هامشاً مقبولًا من الاستقلالية الجزئية في سياستها الخارجية.

و- استشعار مسؤولية أخلاقية وسياسية فيما يتعلق بقضايا المنطقة، وفي مقدمتها القضيتان الفلسطينية والسورية، باعتبار أن تركيا وريثة الدولة العثمانية التي كانت المظلة السياسية لكامل جغرافيا المنطقة[2].

ز- البعد عن الصراعات، وتفضيل نموذج التواصل والتكامل، باعتبار أن تجربة تركيا في عهد العدالة والتنمية قائمة على التنمية الاقتصادية المعتمدة بشكل رئيس على الاستقرار السياسي.

---

[1] . سعيد الحاج ، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء الأزمة السورية) مرجع سبق ذكره ، ص7.

[2] . محمد زاهد غول، التحالف الدولي لم يتخذ قرار اً بعد للتدخل العسكري في سوريا03 /2016/02تاريخ الدخول عالموقع2016/04/28موقع تركيا برس http://www.turkpress.co/node/185

ح- رفض النزاعات القائمة على أسس إثنية ومذهبية تحديداً، استشعاراً لخطورتها على المستويين النظري البحث بشكل عام والعملي الخاص بتركيا وتركيبتها العرقية والمذهبية بشكل خاص، بل واعتبار هذا النوع من الصراعات توريطاً لتركيا والمنطقة تسعى إليه بعض القوى الخارجية للقضاء على مستقبل المنطقة.

ط- إخضاع السياسة للاقتصاد - تعزيز الارتباط بينهما - في حالات التواصل والعلاقات الجيدة، والفصل بينهما عبر إدامة وتطوير العلاقات الاقتصادية رغم التوترات السياسية - أي فك الارتباط بينهما – في حالات التوتر والقطيعة.[1]

ي- محاولة لعب دور الوسيط في النزاعات والصراعات في المنطقة، وهو دور لعبته تركيا دائماً، لكن هذه المرة في صورة تركيا المقبولة من شعوب ونظم المنطقة والحريصة على مصالحهم، كما حصل في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا ودولة الاحتلال الإسرائيلي عام 2008 ، وفي الاتفاق الثلاثي بين إيران والبرازيل وتركيا حول الملف النووي عام 2010 وغيرها .

ك- التورع عن الدخول في أي نزاع بشكل منفرد أو دون غطاء دولي، أو إقليمي أو منظمة دولية.[2]

المحدد الاقتصادي:

أدرج الاقتصاد التركي ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعدة في العالم إلى جانب الصين والبرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا، وأصدر مركز الد راسات بالكونغرس الأمريكي تقرير اً حول مستقبل الاقتصاد العالمي وتحدث بثناء عن تركيا حيث جاءت تركيا بعد الصين في النمو الاقتصادي، وتحتل تركيا المركز السادس عشر اقتصاديا في العالم، وتوقع التقرير أن تحتل تركيا المركز الثاني عشر بين أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول عام2050 .

ومع بدأ الأحداث، تخوفت تركيا من أن تتأثر استثماراتها الضخمة في المنطقة بالتغيرات التي تشهدها الدول العربية، و اعتبرت أن المشكلات السياسية والأمنية في المنطقة من شأن تفضي لمشكلات اقتصادية قد تقلص من حجم الصادرات التركية لدول المنطقة، الأمر الذي قد يسفر عن زيادة الأعباء المالية التي قد تؤثر سلبًا في معدلات نمو الاقتصاد التركي.

---

[1] . محمد زاهد غول ، التحالف الدولي لم يتخذ قرار اً بعد للتدخل العسكري في سوريا، مرجع سبق ذكره د، ص

[2] . جلال الدين كارت، "السياسة الخارجية التركية :أبعادها وأفاقها" . مجلة شؤون الشرق الأوسط بيروت،العدد258، 2013/05/19ص 65

كما تخوفت تركيا من التداعيات الاقتصادية للأحداث العربية، ولاسيما ما يتعلق باتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها مع عدد من الدول العربية، ومنها الاتفاقية الموقعة مع كل من مصر وليبيا، وكذلك اتفاق إقامة منطقة مشتركة بين لبنان وسوريا والأردن وتركيا، وهي الاتفاقية التي علقت بعد ذلك بسبب الموقف التركي من الأحداث في سوريا .[1]

هذا في وقت يعاني فيه الاقتصاد التركي من صعوبات بسبب ارتفاع الطفرة الاستهلاكية المدفوعة بالائتمان لذروتها وتجاوز العجز في الحساب الجاري نسبة% 10 ، وهو وضع كان محددًا رئيسًا في أن يتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض نسبة النمو الاقتصادي إلى% 2.2 خلال عام2012

وقد عكست زيارة رئيس الوزراء التركي إلى الدول العربية التي شهدت احداث عام 2011م على رأس وفد وزاري عالي المستوى وبرفقة 280 من رجال الأعمال الأهمية الاقتصادية لعلاقات تركيا مع الدول العربية، حيث حرص على تأكيد استعداد تركيا للمساهمة في إعادة أعمار هذه الدول وإمدادها هذه الدول بخدمات الاتصالات، والمشاركة في قطاع التشييد والبناء، كما أُعلن عن الرغبة التركية في مضاعفة الاستثمارات التركية في مصر، بما يوفر فرص عمل أكبر أمام العمالة المصرية التي يوجد منها بالفعل قرابة 75 ألف مصري يعملون في الشركات التركية بمصر[2].

ويمكن القول إن مواقف تركيا حيال الاحداث العربية تأثرت بمصالح تركيا الاقتصادية في المنطقة التي شهدت تطورات مهمة بفعل فاعلية إستراتيجية تركيا في" البحث عن أسواق جديدة "وازدهار سياسة جعل التصدير بديلًا عن أية" برامج أيديولوجية"، وذلك فيما أطلق عليه" السياسات التجارية "الجديدة لأنقرة

وقد انعكس ذلك في مواقف تركيا المتغيرة من الاحداث العربية، حيث ساندت مبكرًا كل من المعارضة المصرية والتونسية، وذلك بسبب انخفاض حجم الاستثمارات التركية في الدولتين مقارنة بليبيا على سبيل المثال .ففي ليبيا وحدها، يوجد بها 25 ألف مواطن تركي، وتقدر الاستثمارات التركية فيها بزهاء 15 مليار دولار، كما يشكل السوق الليبي السوق الثاني

[1] . عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة.بحث مقدم في الملتقى العلمي" الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية. .الخرطوم: نزهة عطبرة، 2015 ، ص 08

[2] . عصام فاعرون ملكاوي - السياسة الخارجية التركية - مرجع سبق ذكره ص 9.

للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، ويوجد في ليبيا زهاء 120 شركة تركية ،ووصل التبادل التجاري بين الدولتين في عام 2010 إلى 9.8 مليارات دولار.[1]

4-المحدد الأمني:

لعبت المحددات الأمنية دورًا كبيرا في تشكيل معالم السياسة الخارجية التركية في الفترة التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية، غير أن قادة الحزب صاغوا مفهومًا مغايرًا للأمن التركي، ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بالضرورة مصدرًا لتهديدات الأمن القومي التركي، وإنما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع كافة التهديدات، التي يمكن أن تؤثر في سلامة الأمن والاستقرار التركيين.

وقد كان للعوامل الأمنية دورًا أساسيا في تحديد المقاربة التركية حيال الاحداث العربية ، حيث انطلقت تركيا من قناعة مؤداها أن استمرار حالة الاحتجاجات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية، والاقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم مصالح و سياسات القوى الأخرى، ويرفع من التكلفة الأمنية لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة (الشرق الأوسط) وقد تأسست هذه القناعة بناء على الخبرة التركية من حرب العراق في1990 حيث الخسائر الاقتصادية الضخمة والتداعيات الأمنية التي قضت مضاجع الأتراك ومازالت بسبب تشكل إقليم شمال العراق، وتزايد هجمات حزب العمال الكردستاني ضد تركيا انطلاقًا من الأراضي العراقية، هذا فضلًا عن تزايد الدور الإيراني في العراق، بما ضاعف من التحديات الأمنية والسياسية بالنسبة لأنقرة.[2]

ارتبط بذلك أيضًا أن" النموذج التعاوني "الذي نادت به أنقرة للتعامل مع المشكلات الأمنية والتهديدات التي تواجهها المنطق، لم يعد يجدي نفعًا في ظل تضرر العلاقات التركية–السورية بفعل الثورة السورية، ومن قبلها ما شهدته العلاقات مع "إسرائيل" من توترات بسبب أزمة أسطول الحرية .هذا فضلًا عن تضرر العلاقة مع طهران بفعل إقدام أنقرة على نشر صواريخ الدرع الصاروخي على أراضيها .هذا بالإضافة إلى الصراع بين طهران وأنقرة للتأثير في مجريات الأحداث الدائرة على الأراضي السورية، ففيما تدعم إيران النظام البعثي، فإن أنقرة تدعم المعارضة سواء في شقها السياسي أو العسكري(الجيش السوري الحر) .[3]

---

[1] . رياض منصور، "تطور العلاقات الاقتصادية التركية الليبية ، 2009 ". مذكرة قدمت لنيل رسالة ماجيستير، جامعة غزة، 2008 ص 31

[2] . حامد العامر، التدعيات الأمنية لحرب الخليج الثانية. جريدة القبس،الكويت: العدد 760 ،ص 2004 /17/04ص22

[3] . المرجع نفسه ،ص23

على هذا الأساس أوضحت الأحداث العربية أن المحدد الأمني مازال يشكل ضلعًا رئيسًا في تشكيل السياسة الخارجية التركية، الأمر الذي أفضى إلى تشكل مواقف تركية متباينة حيال الأحداث العربية التي شهدتها المنطقة العربية مؤخرًا، ففيما يتعلق بسوريا باعتبارها الدولة الأقرب إلى تركيا وتربطها معها حدود تمتد إلى 915 كلم، فقد ارتبط حرص تركيا على استقرار سوريا بالتخوفات التركية من تداعيات الأزمة السورية بملفاتها السياسية والاجتماعية وبشقيها العلوي والكردي على الوضع الداخلي في تركيا، والخشية من احتمالات انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا [1].

ومع أن أنقرة أوضحت الكثير من أدبيات سياساتها الخارجية وتصريحات مسؤوليها برفضها للاستراتيجية المحاور غير أن المحددات الأمنية أيضًا وقفت وراء الحركة الدبلوماسية والسياسية التركية النشطة حيال القاهرة في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير، من أجل تأسيس محور" القاهرة– أنقرة"، وذلك بهدف مواجهة التحديات السياسية والأمنية التي تحيط بالمنطقة. وتبق العديد من المحددات الآخرة وهي أقل تأثير في السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية كالمحدد البشري، كون تركيا تتشابه مع سوريا في التركيبة الديمغرافية لسكان المشكلة أساسا من الأتراك والأكراد والعرب والأرمن وهو الشيء نفسه الموجود في سوريا مع اختلاف في النسب. بالإضافة إلى المحدد القيادي أو الكريزمة الشخصية التي أبان عنها القادة الأتراك باتجاه قضايا المنطقة ، وبالأخص رئيس الوزراء آنذاك والرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان الذي يصعب عليه القيام بغير ذلك أمام الرأي العام العربي أو التركي، الذي لن يتسامح في أي عملية انتخابية في حال التخلي عن الشعب السوري.[2]

[1] . عقيل محفوظ، سوريا وتركيا: نقطة تحول أم رهان تاريخي،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2012)،ص 35
[2] . احمد داوود اوغلوا العمق الاستراتيجي ، مرجع سبق ذكره ص151

المطلب الثاني

المنطلقات الخارجية للسياسة الخارجية التركية

أولاً: موقف الأطراف الإقليمية من الازمة السورية

ومن بين هذه المواقف التي أثرت بشكل أو بأخر في الموقف التركي من هذه الازمة هو كالاتي :[1]

1-الموقف الايراني

نظرا لتقيم المختلف الأزمة السورية وطبيعة العلاقة مع النظام السوري، والمواقف المتخذة منه، و الإجراءات المتعارضة التي اتخذتها كل من تركيا وإيران بما ينسجم مع سياسة كل واحدة منها ، فقد خلق ذلك توتر شديد في العلاقات بين طهران وأنقرة، تطور-ربما -إلى نوع من الصراع في الأرض السورية، فلقد برهنت طهران عن مواقفها بطريقة حازمة وقاطعة باعتبار النظام السوري خط أحمر، إذ لا يمكن لطهران أن تترك حليفها الإستراتيجي يسقط بسهولة، وإذ تطلب ذلك تحمل تبعات الخلاف مع أنقرة.

فمع تصاعد الأحداث في الجانب السوري، ظهر فتور خفي في العلاقات الإيرانية التركية، على خلفية مهاجمة بعض وسائل الإعلام التابعة للمرشد الأعلى، والرئيس الإيراني - لاسيما وكالة أنباء فارس، وبرس تي -،و العربية المحسوبة عليها - لاسيما تلفزيون المنار التابع لحزب الله اللبناني - للموقف التركي من سورية، واتهام انقرة بنفاق، وتنفيذ سياسات أمريكا والكيان الصهيوني لزعزعة الأوضاع في سوريا، وكذا التخطيط لفتنة، ونقل الأسلحة والأموال ودعم العصابات المسلحة، والإرهابيين ضد نظام الأسد تحضيرا للغزو الذي تمليه أطماعها.[2]

وركزت وسائل الإعلام الرسمية والشبه رسمية، أيضا على نشر ادعاءات تتعلق بدعم تركيا للمسلحين على حدودها مع سوريا، لاسيما في جسر الشغور، واجتماعات سرية تركية-إسرائيلية لإعادة العلاقات الثنائية بين البلدين، مع عناوين رئيسية مثل "تركيا تقف مع عدم الاستقرار في سوريا.

---

[1] . - ميّس شاويش، "المهجرون السوريون ونظام اللجوء في تركيا". جريدة الغد اللبنانية،بيروت: العدد ، 27856- 24،2014/10 /ص14

[2] . مرتضى مسعود، "تركيا تنفذ سياسات أمريكا في المنطقة".الصبح الصادق، طهران: العدد 1688- 2011/08/13 ص18

وتزامن ذلك مع تعليق الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية" مهمان برست "في مؤتمر صحفي عقد يوم2011/04/25 ، عن علاقة بلاده بتركيا إثر الاشتباك السياسي والإعلامي حول الوضع في سورية، قائلا" لو خيرنا بين سورية وتركيا فإننا سنختار سورية بلا شك،."[1]

ونقل موقع المنار بتاريخ27 /05 /2011 عن مبعوث خاص للرئيس الإيراني الأسبق أحمدي نجاد تهديدات لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان" ، مفادها أن استعمال أي قواعد عسكرية تركية للهجوم على سوريا سيعرضها لقصف صاروخي إيراني "، وترافق ذلك مع تقارير أشد لهجة تشير إلى أن مساعدة تركيا للولايات المتحدة الأمريكية في تأجيج المظاهرات الشعبية في سورية ستعرض أنقرة لعواقب كبرى.

وكان للحرس الثوري الإيراني موقف واضح، وقوي من الدور التركي في الأزمة السورية ينسجم مع توجيهات المرشد الأعلى، والرسائل الإيرانية المرسلة لتركيا في الفترة الأخيرة، إذ نشرة مجلة "الصبح صادق "التابعة للحرس الثوري الإيراني، في العدد 14752 بتاريخ17 / 2011/06 مقالا بعنوان " موقف إيران الحازم من الأزمة السورية"، يحمل تهديدات لتركيا ويحذرها في الوقت نفسه من موقفها من سوريا، مؤكدا على وقوف إيران مع الأسد، ويشير المقال إلى أن استمرار تركيا في سياستها الحالية إزاء الأسد سيدفع بإيران من دون شك فيما بعد إلى الاختيار بين أنقرة ودمشق، ولا شك في أن خيار إيران محسوب سلفا.[2]

و يلفت هذا المقال، إلى أن على أنقرة أن تعي جيدا العديد من المعطيات إزاء سياستها الحالية و منها.

- تركيا على خطأ إذا كانت تعتقد أن سورية متجهة نحو خراب ، وأنه بإمكانها استغلال سقوط الأسد لتحقيق أحلامها وطموحاتها فمن وجهة النظر الإيرانية ، أن القيادة السورية على وشك حل مشاكلها، حالما يتوقف التدخل الخارجي في سورية، فإن الأمور تعود سريعا إلى طبيعتها.

-على تركيا أن تعي أنه لا يمكنها تحقيق أي طموحات في المنطقة إلا بالتعاون مع إيران ودمشق.

[1] . ميس شاويش، المهجرون السوريون ونظام للجو في تركيا، مرجع سبق ذكره ،ص15.
[2] . علي حسين باكير وأخرون تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص19.

- نعد (كنظام إيراني) أن المشاركين في المظاهرات عملاء للصهاينة والولايات المتحدة الأمريكية، وخير دليل على تحالفهم الشعارات التي يرفعونها ضد حزب الله ومحور المقاومة والممانعة.[1]

وهناك مؤشرات على انهم يعملون مباشرة مع الصهاينة، وليس بالصدفة بالإطلاق في الوقت الذي يحتل فيه الإسرائيليون الجولان، ومعيارنا لتعرف على هؤلاء الراديكلين والذين يعملون معهم، هو الشعارات المعادية لإيران وحزب الله والتي يرفعونها في سورية. وسرعان ما ترافقت هذه الرسائل مع فتح الملف الكردي على مصراعيه، فقد ارتفعت وتيرة العماليات التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني، مما أعطى انطباعا لدى أنقرة بأن هناك تسهيلات إيرانية تقدم للحزب في هذا التوقيت بالذات لابتزاز تركيا.

أن إيران تتغاضى عن الحزب لضغط على الموقف التركي، خاصة أن ذلك ترافق مع رسالة ضمنية للجانب التركي، بأنها مستعدة للعب الورقة الكردية ضد أنقرة عندما أعلنت فجأة وليومين متتالين إلقاء القبض على الرجل الثاني في حزب العمل الكردستاني، عبر وكالة أنباء فارس ووكالة مهر للأنباء، مع نقلها تأكيدات رئيس لجنة العلاقات الخارجية والأمن القومي في البرلمان الإيراني علاء برجرودي على الخبر، وعندما أوفدت أنقرة وزير الخارجية، وموفدا خاصا لاستجلاء الموضوع، نفت طهران إلقاء القبض على الرجل، وقالت أ قصدت أنه من الأفضل إلقاء القبض عليه .[2]

ونقلت بعض وسائل الإعلام الإيرانية والسورية بتزامن مع ذلك، عن أن أوغلوا سمع كلاما قاسيا في أثناء زيارته لطهران، وسمع أيضا ملا يعجبه أثناء زيارته الأخيرة إلى دمشق، وعلى الرغم من أن وزير الخارجية أحمد داود أغلو حاول التخفيف من أجواء التوتر بين أنقرة وطهران بقوله : "لا يمكنني الحديث عن وجود توتر بين التركيا وإيران"، إلا أن السياسة الخارجية التركية استمرت في نهجها البطيء والمتصاعد إزاء الأحداث في سوريا، فوجهت القيادة التركية تحذيرات للإيرانيين، فيما يتعلق بسورية مفادها" أن النظام السوري بات مستكبرا جراء تشجيعكم"،كما طالب أردوغان إيران بوقف دعم النظام في دمشق، الذي يمارس قمعا شرسا للحركة الاحتجاجية في البلاد.[3]

---

[1] . مرتضي مسعود " تركيا تنفد سياسات أمريكيا في المنطقة"، مرجع سبق ذكره ص19.
[2] . علي حسن وأخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص21.
[3] . عبد الرحمن عوني السبعاوي وعبد الجبار مصطفى النعيمي،" العلاقات الخليجية– التركية، معطيات الواقع وآفاق المستقبل ". أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2011 ص 12

وردت طهران فيما بعد بسلسلة من التهديدات، لاسيما مع قرار أنقرة استضافة" الرادار"الذي يدخل ضمن المنظومة الصاروخية الأطلسية، ولعل أبرزها ما عبر عنها المستشار العسكري للمرشد الأعلى علي الخميني اللواء يحي رحيم صفوي، الذي طالبها في الموضوع السوري ب"تغير جذري في مواقفها "وخيرها بين إعادة النظر في سياستها الصاروخية ودعم "الإسلام العلماني"، أو مواجهة عواقب ذلك

2- موقف حزب الله اللبناني.

لم يكن من عادة حسن نصرالله زعيم حزب الله اللبناني أن يذكر تركيا في خطاباته الكثيرة، سواء في أيام خطاباته المدروسة والمبرمجة مسبقاً، أو في خطاباته الانفعالية والعاطفية والطائفية، التي أخذت درجة الانفعال فيها تزداد منذ السنة الثانية للأزمة السورية، وهي بحدود منتصف عام 2012، حيث اخذ حسن نصرالله يرسل مقاتليه إلى سوريا بحجة حماية الأضرحة والمقامات، وبحجة حماية القرى اللبنانية القريبة من الحدود السورية. ولكن الأمر تطور إلى أن يصف نصر الله المعارضة السورية هي حرب على المحور الذي ينتمي إليه، وهو المحور الطائفي من إيران إلى العراق إلى دمشق وبيروت، والذي يصفه حسن نصر الله وامثاله مجازا بمحور المقاومة.[1]

وفي حينها اعلن في خطاباته التي تبرر مشاركته في قمع المعارضة السورية وقتل الشعب السوري، بأن مقاتليه سوف يقضون على المعارضة في سوريا، التي كان يصفها بالتنظيمات التخريبية والعنيفة والمتطرفة، وقال إنها لن تستطيع القضاء على نظام الأسد، وأن نظام الأسد باق، بل سيقضي عليها خلال أسابيع او خلال أشهر قليلة. في ذلك الوقت لم يكن أحد يتوقع ان تكون أمريكا قد اعطت الضوء الأخضر لمحور إيران وحزب الله عن طريق روسيا لدخول سوريا، لتغيير معادلة القوى العسكرية فيها، والمتمثلة في تركيا والمعارضة على الارض حيث كانت فصائل الثورة السورية على بعد ألف وخمسمئة متر من قصر المهاجرين في دمشق، وفي حينها كان العالم يعد بقاء الاسد بالأيام والأشهر، ولكن أمريكا رفضت سقوط الأسد على أيدي المعارضة السورية، بحجة الحفاظ على مؤسسات الدولة، وضغطت على الدول العربية وتركيا أن يكون سقوط الأسد في ظل توافق دولي، وبعد تشكيل حكومة انتقالية كاملة الصلاحيات، وبدون ان يكون للأسد دور فيها حتى رحيله، ولذلك علقت الدول العربية وتركيا آمالاً كبيرة على مؤتمر جنيف1، الذي رفضت روسيا الالتزام بتنفيذه واختلقت تفسيرا آخر له، فذهبت

[1] . عبدالرحمن عون السبعاوي ، العلاقات الخليجية– التركية، معطيات الواقع وآفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره ،ص13

الجهود الدولية إلى جنيف2، ومؤتمرات فيينا وجنيف 3 وميونيخ واتفاق وقف الأعمال العدائية بين روسيا وأمريكا فقط، وكأنه لا توجد اطراف معنية بالأمر من السوريين[1].

لم تعقد هذه المؤتمرات الدولية على فترات زمنية طويلة بين تحضير للمؤتمر وعقده وانتظار مفاعيله من وجهة نظر امريكا وروسيا، إلا لإعطاء بشار الأسد ومحور إيران والحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني الوقت الكافي لتغيير مجريات المعارك العسكرية على الأرض، ولكن المفاجأة كانت في كل مرة أكبر وأصعب من التي قبلها، فعندما تدخل الحرس الثوري الإيراني وحزب الله في سوريا في بداية عام 2013 كان نظام الأسد يسيطر على 65٪ من الأراضي السورية، ولكن بعد سنة واحدة أصبح يسيطر على 20٪، أي ان خسارة بشار كانت أكبر، وهذا ما أفزع إيران وقاسم سليماني وحسن نصرالله، فحسن نصرالله وعد بوغدانوف مستشار وزير الخارجية الروسية لابروف أن يقضي على المعارضة السورية خلال أشهر قليلة، ولكنه تفاجأ بعجزه عن ذلك اولاً.[2]

وأخذ يحصد قتلاه يوما بعد يوم، وزاد الحرج عنده أكثر امام ولي امره المرشد علي خامنئي، الذي ظن فيه وفي مقاتليه بطولة وجسارة اكبر، ولكنهم خيبوا ظنه، وهذا ما جعل حسن نصرالله يزداد غضبا في خطاباته وتبدو عليه علامات الانفعال والتوتر، واتهام الجهات الدولية وعلى رأسها تركيا بأنها هي التي تقاتل في سوريا وليس الشعب السوري، لإيهام العالم وانصاره بأنها هي السبب في فشل كل مقاتليه وكتائب الحرس الثوري الإيراني الطائفي ان تحقق نصرا في سوريا، حسب تصورهم .[3]

3- موقف جامعة الدول العربية.

لطالما كانت سوريا وشعبها منذ عهد الاستقلال عموداً من أعمدة التعاون العربي، وداعماً قويّاً للشعوب العربية الأخرى في معارك استقلالها وتحررها ورافداً مهمّاً في ازدهارها. هذا الدور التاريخي النابع من قيم الشعب السوري لم يقابله دور مماثل من الدول العربية هذه خلال سنوات من الأزمة السورية.

فعندما تَعرَّض الشعب السوري لحرب لا هوادة فيها من قبل النظام الحاكم، ابتداء من شهر مارس/ 2011 لم تتحرك جامعة الدول العربية، وهي المنصة التي تتحدث باسم هذه الدول

[1] . عبدالرحمن عوني السبعاوي، وعبد الجبار مصطفى النعيمي " العلاقات الخليجية التركية"، مرجع سبق ذكره ، ص14.
[2] . مرتضى مسعود، تركيا تنفذ سياسات أمريكيا في المنطقة، مرجع سبق ذكره، ص20.
[3] . المرجع نفسه، ص21.

وتمثل سياستها المشتركة كما ينبغي، وأطلقت مبادرات لحل الأزمة سرعان ما فشلت، واتخذت قرارات خجولة لمعاقبة نظام الأسد ما لبثت أن تناستها، وصمتت عن مجازر النظام وفظاعاته بحقّ الشعب السوري سنوات طويلة، قبل أن يساورها الندم، كما يبدو، على تلك القرارات.

تحركت الجامعة العربية للتعامل مع القضية السورية في عاميها الأولين فقط، عبر بعثتين للمراقبين العرب، ثم ومع تدويل القضية السورية لم يعُد للجامعة أيُّ تحرُّك يُذكر تقريباً طوال السنوات التالية، رغم استمرار المجازر وقتل المعتقلين تحت التعذيب وتدمير المدن واستهداف المدنيين بصورة ممنهجة ومتعمدة، وحصول عمليات متعددة للتهجير القسري.[1]

ومن جهة أخرى، ومع تصاعد وتيرة التدخل الدولي والإقليمي في الشأن السوري ولا سيما ميدانيّاً، ابتداءً من إيران ومليشياتها، ومروراً بروسيا ومرتزقتها، وانتهاء بالولايات المتحدة والدول الغربية وجيوشها الرسمية وقواعدها العسكرية، لم يصدر عن الجامعة العربية نفسها أي بيانات تدين أو تستنكر هذه التدخلات.

عندما أطلقت تركيا بالتعاون مع الجيش الوطني السوري، حملة لتطهير منطقة شرقي نهر الفرات من مسلحي تنظيم YPG الإرهابي لتأمين الحدود وتوفير منطقة آمنة لعودة طوعية للاجئين السوريين، قابلت الجامعة العربية هذه العملية بالمعارضة والاستنكار، ووصل بها الأمر حد دعوة أعضائها إلى تعليق التعاون مع تركيا، وهو ما يثير التعجُّب والتساؤل حول الأسباب التي أخرجت هذه المنظمة من سباتها، واتخاذها هذا الموقف إثر عملية نبع السلام، وحقيقة موقفها والدول النافذة فيها من مصالح الشعب السوري.

وبين العجز والفشل عقدت الجامعة العربية أول اجتماع لها بخصوص الأزمة السورية في شهر أغسطس 2011، أي بعد نحو 5 أشهر من انطلاق الأزمة السورية، وذلك بعد أن سقط مئات الشهداء وآلاف الجرحى، وَفْقاً للسياسي والكاتب السوري ياسر العيتي، في حديث له مع TRT عربي[2].

ويشرح العيتي هذا الموقف بالقول: "كان هذا الاجتماع للتعامل مع قضية أصبح محرجاً عدم التعامل معها، ولا أعتقد أن الدافع كان رغبة حقيقية في حل القضية السورية، بقدر ما هو رفع الحرج والعتب."

---

[1] . احمد القاضي . الجامعة العربية تكشف موقف عودة سوريا إلى مقعدها ،سكاي نيوز العربية .18/ مارس /2021 https://www.skynewsarabia.com

[2] . بن حلى: موقف الجامعة العربية بحل الأزمة السورية سلميا ثابت وأى رأى آخر يخص صاحبه.صحيفة الشعب اليوميه .موقع عربي .2012/07/06 http://arabic.people.com.cn

ويرى أن الجامعة اتخذت مبادرات لم تكُن جدية بما يكفي لتعبِّر عن رغبة حقيقية لديها في الضغط على النظام السوري من أجل وقف المجازر التي كان يرتكبها.

وأضاف: "صحيح أن النظام لم يتجاوب مع مبادرات الجامعة، لكن الأخيرة لم يكُن لديها ولدى الدول النافذة فيها الرغبة أو القدرة للضغط على النظام للاستجابة. كانت مبادراتها نوعاً من العمل السياسي والدبلومسي لرفع الحرج عنها، وهذا سبب توقف الجامعة لاحقاً عن العمل والمبادرة." [1]

من جهته يعتقد الباحث في مركز عمان للدراسات الاستراتيجية (معن طلاع)، أن تدويل الملف السوري وتحويله إلى الأمم المتحدة بعد عامين من الأزمة "عنوان فشل ذريع للجامعة في حل أزمات المنطقة العربية"، مذكّراً بأن الملف السوري كان مشتركاً في البداية بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، إذ كان المبعوث الخاص إلى سوريا عندئذ يسمى المبعوث المشترك.

ويضيف طلاع، في حديث مع TRT عربي، أن "فشل بعثَتَي المراقبين العرب، بالإضافة إلى ترهُّل الأداء ونمطيته ساهم في زيادة التباينات في الجامعة، مِما أدَّى إلى إعلان غير رسمي لفشلهم عبر نقل الملف إلى الأمم المتحدة، ثم الانسحاب من الملفّ كاملاً."

ويقول: "بعد ذلك بدأت الانقسامات تتّضح أكثر فأكثر بحكم تغلُّب مقاربة الثورات المضادة وانقسام الدول وتخوُّفها من امتداد التغيير في الدول العربية إليها أو من استثمار المناخات التي أفرزتها الثورات، ما حدا بها إلى دعم قوى مناهضة للقوى التي وصلت إلى السلطة" [2]

لم يكُن موقف الجامعة العربية المعارض لعملية نبع السلام والمناوئ لتركيا الأول من نوعه، فالأمين العامّ للجامعة العربية هاجم تركيا سابقاً في أكثر من موقف، لكن الجديد هذه المرة هو العزف على وتر "السيادة" الوطنية لسوريا.[3]

الأمر الذي لم تتفطن له الجامعة ولا مسؤولوها ولا أعضاؤها عندما تدخلت روسيا إلى جانب النظام السوري عندما لم يكُن يسيطر على أكثر من 30 بالمئة من مساحة البلاد، وفي وقت كان

[1] . بن حلي ، موقف الجامعة العربية بحل الأزمة السورية سلميا ثابت وأى رأى آخر يخص صاحبه ، مرجع سبق ذكره ، د.ص
[2] . المرجع نفسه، د، ص
[3] . محمد نور الدين،" تركيا الصيغة والدور".(بيروت:رياض الريس للكتب والنشر، 2008)، ص 23

المجتمع الدولي فيه مُجتمِعاً تقريباً على فقدان نظام الأسد شرعيته، ومِن ثَم بطلان حقّه في استدعاء أي دولة أجنبية.[1]

وحول موقف الجامعة العربية من عملية نبع السلام التركية، يرى الباحث في مركز عمان للدراسات الاستراتيجية (معن طلاع)، أنه يندرج في إطار "مناكفة تركيا"، ولفهمه بصورة أعمق يحيلنا إلى ثلاثة "مداخل."هي

- المدخل الأول: حسب الباحث، في أن "العملية تأتي في سياق ما يُعرف بمراحل ما قبل حل النزاع، إذ وجدت الجامعة في العملية التركية فرصة في أن تبحث عن دور ما عبر معارضتها للوجود التركي، ومِن ثَم هي تبعث بإشارة جديدة بأنها تريد أن تكون في هذا الملف، بخاصة بعد تغلُّب منطق القوى المنادية بعودة النظام السوري إلى الجامعة."

- المدخل الثاني: حسب طلاع، فيكمن في فهم مواقف الدول الفاعلة في الجامعة العربية التي اتسمت علاقاتها بالاضطراب والتأزُّم مع تركيا، وهي عدة دول.[2]

- المدخل الثالث: يتعلق بمحاولة بعض الدول في الجامعة العربية صدّ النفوذ التركي في المنطقة عموماً لا في سوريا فقط. ويستدرك الباحث السوري بالقول: "لكن يتّسم هذا الموقف في مكان ما بازدواجية المعايير، إذ لا يرى إلا باتجاه واحد. لا يمكن تفسير هذا الموقف ما دام لا يلحظ الوجود الروسي والإيراني والقواعد العسكرية الأجنبية المنتشرة في سوريا، وعلى رأس ذلك كله الوجود النوعي للولايات المتحدة الأمريكية."

ولاحظ مراقبون سابقاً أن الموقف العربي من العملية التركية يأتي انعكاساً لرغبة سعودية، على خلفية العلاقات المتوترة بين الرياض وأنقرة، إثر عملية اغتيال الصحافي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده بمدينة إسطنبول، وتداعيات هذه العملية.

إلا أن الباحث (معن طلاع)يرى أن موقف الجامعة العربية من عملية نبع السلام لا يرتبط بشكل مباشر بهذه العلاقات، مشيراً إلى دولة أخرى ذات مصلحة في التصعيد ضدّ تركيا وتدفع الجامعة العربية نحو هذه المواقف المتشنجة.[3]

يقول طلاع: "مصر هي التي تدفع بشكل مباشر بهذا الموقف، إذ يربطها بتركيا نزاع على عديدٍ من الملفات"، وذلك من قبيل دعم تركيا للحراك المعارض للانقلاب الذي قاده الرئيس عبد

[1] . محمد نور الدين ، تركيا الصيغه والدور ،مرجع سبق ذكره، ص29
[2] . بن حلى: موقف الجامعة العربية بحل الأزمة السورية سلميا ثابت وأى رأى آخر يخص صاحبه، مرجع سبق ذكره، د، ص
[3] . احمد القاضي الجامعة العربية تكشف موقف عودة سوريا إلى مقعدها ، مرجع سبق ذكره د.ص

الفتاح السيسي على الرئيس المنتخب الراحل محمد مرسي، وكذلك ملف الطاقة شرقي البحر المتوسط في المنطقة حسب قوله.

ويشير طلاع إلى بروز الدور المصري مؤخراً في سوريا، لا سيما في مناطق شمال شرق سوريا الخاضعة لسيطرة التنظيم الإرهابي، كأحد الملفات المثيرة للتوتر في العلاقات المصرية-التركية.

يؤكد السياسي والكاتب السوري ياسر العيتي، أن الجامعة العربية منذ نشأتها حتى اليوم، هي جسمٌ عاجز عن التدخل بشكل فعَّال لصالح القضايا العربية، متسائلاً: "ما الذي فعلته الجامعة العربية تجاه القضية الفلسطينية؟ ما الذي فعلته الجامعة العربية تجاه الغزو الأمريكي للعراق؟

ما الذي فعلته تجاه المشكلة والصراع المصري-الإثيوبي على مصادر النيل؟ ما الذي فعلته تجاه المشكلة الخليجية؟."

وذكّر العيتي بالعجز المزمن الذي يطارد الجامعة العربية في جميع الأوقات وإزاء قراراتها القديمة والجديدة على حدّ سواء، موضحاً ذلك بقوله: "قبل وبعد الثورة كانت الجامعة العربية عاجزة عن التعامل مع كثير من القضايا التي يمكن أن تخدم الشعوب العربية، والقرارات التي اتخذتها بالفعل وظلّت حبراً على ورق، بسبب خلل بنيوي في الجامعة والأنظمة المشكّلة لها، مثل السوق الاقتصادية المشتركة ومعاهدة الدفاع العربي المشترك." [1]

وحسب السياسي السوري، فإن الجامعة العربية مكونة من أنظمة تمثل النظام العربي القديم الذي قامت الثورات العربية عليه، مضيفاً: "الأنظمة المشكِّلة للجامعة

هي أنظمة غير منتخبة ولا تعبِّر عن إرادة شعوبها، ومِن ثَم لا تدافع عن مصالح الشعوب. لذلك علينا أن لا نتوقع من هذه الجامعة وبنيتها الحالية أداءً مختلفاً. يمكن أن يحصل عمل عربي حقيقي مشترك في خدمة القضايا العربية عندما تكون لدينا أنظمة عربية منتخبة ديمقراطيّاً تعبِّر عن إرادة شعوبها وتدافع عن مصالح هذه الشعوب.

[1] . المرجع سبق ذكره ، د.ص

ثانياً. موقف الأطراف الدولية من الازمة السورية

1- الموقف الأمريكي.

شعرت تركيا ولاسيما وزير خارجيتها آنذاك أحمد داود أوغلو ، بخيبة أمل كبيرة من الموقف الأمريكي إزاء الأزمة السورية، ولاسيما بعد موقف واشنطن في مجلس الأمن الدولي بشأن الطلب الذي تقدمت به أنقرة رسمياً لإقامة منطقة عازلة داخل الأراضي السورية للاجئين السوريين، وتأمين الحماية والمساعدات اللازمة لهم بإشراف دولي نهاية شهر أغسطس 2011.[1]

وقد كانت الصدمة التركية كبيرة إذ لم تحضر وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة" هيلاري كلينتون "اجتماعات مجلس الأمن بعد أن كانت زارت قبل ذلك بأيام أنقرة، وأعلنت من هناك عن حلول موعد النظر في إقامة منطقة آمنة،بل إن المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند استبقت الاجتماع بالإعلان عن أن بلادها تفضل دعم تركيا ومساعدتها واستيعابها للاجئين السوريين بدلا من الاقتراح بإقامة منطقة آمنة داخل الأراضي السورية. [2]

وقد دفع مجمل الموقف الأمريكي هذا بوزير الخارجيه السابق أوغلو إلى حالة من الإحباط الشديد عندما قال في كلمته بالمجلس انه من الواضح أنني كنت مخطئا في تقديراتي معرباً عن أسفه لإهدار فرصة تاريخية (حسب قوله).

في الواقع، تبدو تركيا التي قطعت علاقاتها مع النظام السوري واحتضنت المعارضة السورية السياسية، والعسكرية ودعمتها بالمال والسلاح، في محنة خيارات بخصوص الأزمة السورية، فهي في طلبها إقامة منطقة عازلة انطلقا من قاعدة الجوار الجغرافي مع سوريا على أساس أنها قادرة على تطبيق" النموذج الكوسوفي "داخل الأراضي السورية". [3]

أي التحرك من خارج مجلس الأمن الدولي، فيما الإدارة الأمريكية في غير هذا الوارد، وقد كان كلام رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي الجنرال" مارتن ديمبسي "واضحا، عندما أعلن من لندن عشية اجتماع مجلس الأمن" :إن المقارنة المتكررة للحالة السورية مع ليبيا، حيث تم فرض حظر طيران بموجب قرار من منظمة الأمم المتحدة هي في أحسن الأحوال مصدر للتسلية"، ومعروف أن إقامة منطقة آمنة تتطلب قرارا من الحلف الأطلسي، بالتدخل العسكري

[1] . فتيحة فرقاني، "تقدير موقف: تدعيات التدخل الروسي العسكري في سوريا على تركيا"،موقع الجزيرة نت .2015/10/14 https://www.aljazeera.ne t

[2] . ميشال نوفل، طبول الحرب العثمانية القيصرية تدق في سوريا، السفير البنانية، بيروت: العدد 2015/11/18946.04. ص28

[3] . المرجع نفسه .ص.29

وحمايتها بالوسائل العسكرية اللازمة فيما يعرف الجميع أن مثل هذا القرار غير متوفر، إذ أن قرار الحلف الأطلسي في النهاية هو قرار أمريكي، غير أن هذا المسعى لم يكن أولوية للخارجية الأمريكية التي كانت مشغولة بالانتخابات الرئاسية في تلك الفترة، وبارك أوباما لم يكن مستعد لاتخاذ أي قرار قد يؤثر على حظوظه في ولاية رئاسية ثانية، لاسيما أن وصوله إلى البيت الأبيض خلفا لبوش سنة 2008 جاء بسب انتقاده الشديد لتدخلات الخارجية الأمريكية، ووعوده بالحد منها بالإضافة إلى السياسات الاجتماعية كذلك، فيما الدعم الفرنسي والبريطاني المتوفران ليس لهما أي قيمة عملية في معادلة إصدار قرار دولي بهذا الخصوص وعليه فإن المسعى التركي الذي يراهن على الغرب يبدو وكأنه نوع من سوء تقدير للموقف الأمريكي، الذي ينطلق في حيثيته للأزمة السورية من حسابات مختلفة عن تلك التركية كما يلي . [1]

1- واشنطن تريد إسقاط النظام السوري لكن وفقا لحساباتها الخاصة، فهي تفكر بمرحلة ما بعد نظام الأسد فيما تبدو تركيا في عجلة من أمرها لإسقاط النظام.

2- واشنطن تخشى من وصول الجماعات الإسلامية المتشددة للسلطة في بلد مجاور للكيان الإسرائيلي، فيما تركيا تدعم هذه الجماعات ولاسيما حركة الأخوان المسلمين، والجيش الحر.

3- واشنطن والأطلسي لهما حساباتهما الخاصة من قدرات النظام السوري وأسلحته، فيما حكومة حزب العدالة والتنمية باتت تخشى من تداعيات داخلية، إذا طالت الأزمة أكثر أو نجح النظام في القضاء على المعارضة السورية.

4- واشنطن ليست لديها مشكلة في أن يقضي النظام على الجماعات الجهادية المسلحة، وفي الوقت نفسه أن تقضي هذه الجماعات على قوة النظام، فيما تركيا تخشى من بقاء النظام وانتقال الأزمة إلى الداخل التركي لأسباب عرقية وطائفية وسياسية.

5- واشنطن لا تبدو مستعجلة لطالما أن كل ما يجري على الأرض السورية يحقق أهدافها فيما أنقرة تعيش أصعب اللحظات والخيارات بسبب تداعيات هذه الأزمة التي أفقدت السياسة التركية مصداقيتها

[1] . عامر محمود العلي، الأزمة السورية: (اتجاهات التدافعات الإقليمية والدولية") الدوحة: مركز الجزيرة لدراسات السياسات، يناير 2016 ص 06

6- واشنطن ليست لديها مشكلة من التدخل الروسي، والإيراني مادام يحقق الأهداف الأمريكية في محاربة داعش وجبهة النصرة.[1]

بل أبعد من ذلك بدا هناك توافق أمريكي روسي وتنسيق كامل لما يحصل في سوريا، والاستبعاد الشبه الكامل للدور التركي في الوقت الحالي، مما يفضي إلى تهميش أي دور لتركيا في المستقبل السوري ، الذي توضع ترتيباته في أروقة الأمم المتحدة بجنيف من خلال العملية التفاوضية بين النظام والمعارضة محددة النتائج سلفا، في مخابر البيت الأبيض والكرملين.[2]

7- تتجه الدبلوماسية الأمريكية إلى تحقيق أهدافها في المنطقة كما قلنا سابقا بتنسيق قوي مع الروس، فيما الدبلوماسية التركية في الشرق الأوسط تخسر رصيدها وتحس أنها باتت في ورطة، خاصة بعد أن انتهت نظرية صفر المشكلات إلى عمق المشكلات ، والعمق الاستراتيجي إلى العودة للتبعية للغرب من جديد[3].

في الواقع، ما جرى في مجلس الأمن الدولي شكل ضربة قوية للمسعى التركي بإقامة منطقة آمنة، ولمجمل السياسة التركية إزاء الأزمة السورية، ويبدو أن الرسالة وصلت إلى رجب طيب أردوغان عندما أعلن أكثر من مرة أن أي عمل عسكري تركي لن يكون إلا بقرار دولي.

وبعد فوز العدالة والتنمية الكبير في انتخابات نوفمبر/الثاني 2015 ، أجرى نائب الرئيس الأميركي، جوزيف بايدن، زيارة رسمية لتركيا يومي 22 و 23 يناير/ 2016قد تكون الزيارة الأخيرة لمسئول أميركي على هذا المستوى إلى تركيا قبل [4]

نهاية ولاية أوباما في البيت الأبيض. وبالنظر إلى أن تفاقم الملفات الإقليمية موضع اهتمام البلدين، وكانت احتمالات الاتفاق والخلاف في مباحثات جوزيف بايدن مع المسؤولين الأتراك موضع اهتمام كبير لمراقبي العلاقات التركية-الأميركية .

كرَّر بايدن خلال لقائه بقادة أتراك من البرلمان والمجتمع المدني انتقادات إدارة أوباما لما تراه من قيود على حرية التعبير في تركيا؛ وهو الأمر الذي استدعى قيام الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بتذكير جوزيف بايدن بأن أحدًا لا يجب أن يساوي بين دعم الإرهاب وحرية التعبير .ولكن جوزيف بايدن لم يتردد، سواء في لقاءاته غير الرسمية أو في المؤتمر الصحفي الذي عقده

[1] . عامر محمود العلي، الأزمة السورية: (اتجاهات التدافعات الإقليمية والدولية) ، مرجع سبق ذكره، ص7.
[2] . صحيفة القدس العربي، تركيا مفتاح أمريكا لتحقيق التغيير في الشرق الأوسط، 2012/12/13 د.ص
[3] . المرجع نفسه، .د.ص
[4] . ستيفن فلاجان، أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الأمريكية، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت، 2011 .ص8

مع رئيس الحكومة التركية، أحمد داود أغلو، في وصف حزب العمال الكردستاني بالإرهاب، والتوكيد على أن تركيا تواجه خطرًا إرهابيا مزدوجًا من الحزب ومن تنظيم الدولة.[1]

و أشارت تقارير إلى أن الطرفين اتفقا على تعزيز تعاون البلدين في الحرب ضد تنظيم الدولة، لاسيما فرض رقابة صارمة على الحدود التركية- السورية. كما أشارت التقارير إلى أن الجانب الأميركي وافق مبدئيا على مقترح تركي لإيجاد حلٍّ للخلاف حول قاعدة التدريب العسكري التركية في بعشيقة العراقية، التي طالبت بغداد بإغلاقها وسحب القوات التركية من الأراضي العراقية. ويتضمن المقترح التركي وضع القاعدة ضمن جهود التحالف الدولي لمواجهة تنظيم الدولة، ووجود مراقبين عسكريين عراقيين في القاعدة بوصف العراق أحد الأطراف الرئيسة في التحالف.[2]

إنْ وُضِع الخلاف حول مسألة حرية التعبير جانبًا، وهي التي لا تُعتبر مسألة جديدة أو ذات تأثير كبير على علاقات البلدين الحليفين في الحلف الأطلسي، على أية حال، فلابد أن تُعتبر زيارة بايدن تطورًا إيجابيا في هذه العلاقات، التي شابها بعض التوتر وعدم الوضوح خلال العامين الماضيين .ولكن الحقيقة أن زيارة بايدن أعادت التوكيد على واحد من أهم أسباب الخلاف بين أنقرة وواشنطن: الدور الكردي في سوريا. من زاوية نظر الحكومة التركية، لا يوجد فارق بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا وحزب العمال الكردستاني في تركيا. الأول، كما قال داود أغلو في 23 يناير2016 ، هو فرع للثاني، وقد باتت سوريا مصدر معظم السلاح الذي يقاتل به العمال الكردستاني الدولة التركية. وبالنظر إلى التوافق بين الاتحاد الديمقراطي ونظام الأسد على تقاسم الأدوار في منطقة شمال غربي سوريا، وإلى العلاقات المتزايدة بين الحزب والقوات الروسية في سوريا، تعتبر أنقرة الاتحاد الديمقراطي ليس خطرًا على تركيا وحسب، بل وخطرًا إقليميا، يهدد دور تركيا في سوريا.

المشكلة، أن الولايات المتحدة لا ترى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا كما تراه تركيا؛ بل إن واشنطن لم ترىَ مانعًا من التعاون العسكري مع قوات الاتحاد الديمقراطي وقوات حماية الشعب، التابعة له،، ودعمه عسكري ولوجستيا في الحرب ضد تنظيم الدولة.[3]

[1] . تقدير موقف: الأزمة السورية: اتجاهات التدافع الإقليمية والدولية، مركز الجزيرة لدراسات، 28 يناير 2016 ،ص 15
[2] . مركز الجزيرة للدراسات .مرجع سبق ذكره.ص16
[3] . بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والآفاق المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث، الامارات، 2005 ، ص 40

وليست هذه بسياسة أميركية طارئة، بل هي سياسة مستمرة منذ معركة عين العرب" كوباني"، في 2013، على الأقل. ما حدث في الشهور القليلة الاولى أن التعاون الأميركي للاتحاد الديمقراطي ودعمه قد تصاعد، بعد أن أصبحت قوات الحزب تمثِّل العمود الفقري لما يسمى بقوات سوريا الديمقراطية المناهضة لتنظيم الدولة. وتشير تقارير إلى أن القوات التابعة للاتحاد الديمقراطي تجهز قاعدة جوية سورية قريبة من القامشلي للاستخدام الأميركي.[1]

- الموقف الروسي.

في الواقع، من الواضح، أن التدخل العسكري الروسي في سوريا صعّب من الموقف التركي للغاية ووضعه في مأزق، إذ من شأنه ليس فقط زيادة الأعباء والتحديات الأمنية على الحدود وإنما وضع إستراتيجية تركيا لإسقاط النظام أمام امتحان حقيقي، ولعل ما يزيد من صعوبة الموقف هو عدم ثقة تركيا بجدية الإدارة الأمريكية والحلف الأطلسي تجاه الأزمة السورية.

لعل أولى الاستحقاقات هنا، هي كيف ستحضر تركيا نفسها للهدف الروسي المتمثل بإنقاذ النظام السوري؟

من الثابت أن تركيا أعلنت أنها لا تقبل بهذا النظام كجزء من الحل، ولكن ماذا لو تقدمت سياسة الأمر الواقع الروسية على الأرض واتضحت لتركيا أن الإدارة الأمريكية المنكفئة على نفسها تقبل بذلك خصوصاً وأنها أعلنت أنها تقبل بالنظام كجزء من الحل في المرحلة الانتقالية؟

سؤال يضع تركيا بين حدي السكين، فالقبول بالنظام كجزء من الحل يعني خسارة حكومة حزب العدالة والتنمية كامل المصداقية في الداخل والخارج وبما يعني نهاية مأساوية لسياسة أردوغان ليس تجاه الأزمة السورية فحسب بل اتجاه معظم قضايا المنطقة بعد أن انتهجت تركيا بعداً إيديولوجياً في سياستها الخارجية قامت على دعم حركات الإخوان المسلمين في العالم العربي.[2]

كما أن الذهاب إلى المواجهة الأمنية والعسكرية لرفض سياسة الأمر الواقع الروسية دون وجود قرار أمريكي يضع تركيا أمام مخاطر كثيرة ولاسيما في ظل تفجر الحرب مع حزب العمال الكردستاني وجغرافيتها المجاورة لدول مناوئة لها من سوريا إلى روسيا مروراً بإيران والعراق

[1] . بيل بارك سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والافاق المستقبلية. مرجع سبق ذكره .ص41

[2] . محمد طه الجاسر، تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب تآمر غربي صهيوني ماسوني، دار الفكر، دمشق، 2003 ، ص 305

وأرمينيا وحتى اليونان بمعنى أخر فان تركيا ستكون الخاسر الأكبر من مثل هذه المواجهة، إذ أنها ستكون بمثابة انتحار سياسي لدولة إقليمية كبرى.

التحدي الثاني هنا، ماذا لو أصبحت القوات الكردية التابعة لوحدات حماية الشعب جزءاً من العملية العسكرية الروسية كما أبدت هذه القوات استعدادها والحديث عن موافقة موسكو بل والقبول بإقامة مكتب تمثيل للإدارة الذاتية في روسيا؟ وفضلاً عن الدعم الروسي المستجد فإن هذه القوات تتلقى الدعم الأمريكي من واشنطن منذ معركة كوباني – عين العرب والتي تعرض فيها تنظيم داعش لهزيمة قاسية شكلت بداية التراجع العسكري له على الأرض السورية في الشمال والشرق.

دون شك، ترى تركيا أن من شأن تعاظم خطر صعود الكردي الذي يتطلع إلى ربط المناطق الكردية من أقصى الشمال إلى أقصى الشرق أنها المتضرر الأكبر من هذا الصعود خصوصاً وأنها تعتقد في العمق أن من يقف وراء هذا المشروع هو عدوها اللدود حزب العمال الكردستاني الذي يتطلع إلى إقامة إقليم كردي في تركيا يحكمه الحزب حيث بات يطالب رسميا بإقامة حكم ذاتي في المناطق الكردية بجنوب شرق تركيا.[1]

وفي الواقع، فإن هناك من لا يستبعد مثل هذا الأمر لطالما خرجت الأزمة السورية عن إطارها السوري إلى صراع إقليمي ودولي قد ينتج خرائط سياسية وجغرافية جديدة، وقد تجد تركيا هنا أن سياستها تجاه الأزمة السورية لم تعد تتعلق بالنظام السوري وإنما بسياسة حياة أو موت. وعند هذه النقطة، ثمة من يرى أن المتضرر الأساسي من التدخل الروسي في سوريا هو تركيا خصوصاً إذا انعكست تداعيات هذه الأزمة على الداخل وتفاعلت مع سياسة أردوغان الإقصائية التي باتت في صدام مع الجميع في الداخل التركي.[2]

وهو ما يرشح مسار الأحداث إلى تفجير الواضع الداخلي التركي حيث ازدياد وتيرة التفجيرات الإرهابية حتى في قلب المدن التركية من جهة، وتصاعد حدة المواجهات بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني من جهة ثانية، لتبدو تركيا مرشحة للمزيد من الانقسام القومي والتفجير الأمني والانهيار الاقتصادي، وعند هذه النقطة ثمة من يرى ان الموقف التركي قد لا ينتظر موقف الإدارة الأمريكية إلى ما لا نهاية ، فتركيا لا تتحمل خسارة كبيرة في الداخل حتى

[1] . علي حسين باكير، أكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمة السورية. (الدوحة: مركز الجزيرة لدراسات، 2015/10/15 ص6.

[2] . محمد طه الجاسر تركية ميدان الصراع من الشرق والغرب تاموغربي صهيوني مأسوني ، مرجع سبق ذكره .ص.306

لو أقتضى الأمر تقديم أسلحة نوعية للفصائل السورية المسلحة لمواجهة الصواريخ والطائرات الروسية، وهو ما قد يشكل فخاً أو مدخلاً لتركيا للتورط المباشر في الأزمة السورية.[1]

دون شك، وصول السياسة التركية إلى هذه النقطة الحرجة على شكل مأزق مفتوح على الخيارات الخطرة، هو نتيجة سوء التقديرات الخاطئة للسياسة الخارجية التركية تجاه التطورات الدراماتيكية التي تحصل في العالم العربي عقب ، فتركيا راهنت على هذه التطورات على أنها ستغير الأنظمة القائمة لمصلحة قوى سياسية تدعمها أنقرة وبشكل أدق حزب العدالة والتنمية، انطلاقاً من أيديولوجيته القائمة على الجمع بين الإسلام والعثمانية الجديدة بدلاً من السعي إلى إقامة علاقات قائمة على المصالح المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم الإصلاحات والديمقراطية من خلال العمل السياسي، كل ذلك قبل أن يكتشف حزب العدالة والتنمية انه حزب وليس دولة، وأنه بفرض أيديولوجيته على السياسة الخارجية للدولة التركية وضع تركيا في أزمة سياسية ودبلوماسية مع معظم دول المنطقة، ومن ثم يكتشف أن سياسة الرهانات الخاطئة قد تجلب مخاطر جمة لتركيا خاصة وأنها تعاني من مشكلات الديمقراطية والحرية نفسها كما هو الحال في الدول العربية.[2]

3- موقف منظمة الأمم المتحدة.

لم تكن الأمم المتحدة منذ تأسيسها وفيه لمبادئهاً دائما ، وخاصة أنها تخضع في كثير من الأحيان لابتزازات الدول العظمى.

كما ليس المطلوب تحميل المؤسسة الدولية مسؤولية كل الأزمات والصراعات العسكرية في أنحاء العالم كافة لكن من المؤكد أنه من غير المقبول أن تفشل المنظمة في إيقاف الحرب بعد مرور عشر سنوات، فقد أخفقت المنظمة الدولية ومبعوثوها السياسيون،ً بدءا من الأمين العام السابق كوفي عنانً ومرورا بمبعوثها المشترك مع جامعة الدول العربية الأخضر الإبراهيمي،ً وختاما بدي مستورا، فقد كانت محاولاتهم عقيمة لحل الأزمة في جمع الفرقاء وحلفائهم الإقليميين على طاولة حوار مثمر ,فمنذ مؤتمر "جنيف 1 "صيف 2012 ،وحتى "جنيف 5 "تم التوافق على العديد من المبادئ الأولية ولكن حتى الآن لم يتم الالتزام بها بسببّ تنصلَ طرفي الأزمة من تلك الالتزامات في الجولات اللاحقة، ولم تلعب الأمم

[1] . محمد طه الجاسر تركية ميدان الصراع من الشرق والغرب تاموغربي صهيوني مأسوني ، مرجع سبق ذكره .ص.307
[2] . صحيفة القدس العربي، تركيا مفتاح امريكيا لتحقيق التعبير في الشرق الاوسط، مرجع سبق ذكره ، د، ص.

المتحدة دور الضامن لاحترامها .ويوما بعد يوم تخرج الأزمة السورية من أيدي المنظمات الإقليمية والدولية ، لتحتكره أطراف إقليمية ودولية .[1]

فموقف تركيا من الأمم المتحدة كانا واضحا في تجنبت الحكومة التركية التعليق ّ رسميًا على مقترحات دي مستورا ,لكن مؤشرات عدة تشير إلى تباين في المواقف واختلاف في الرؤية، ففي الوقت الذي سعى فيه المبعوث الدولي أنذاك لتجميد القتال في حلب والتفرغ لقتال "داعش"، حذرت تركيا من احتمال سقوط المدينة بيد النظام وما قد يترتب على ذلك من موجة لاجئين كبيرة .كما ربطت مشاركتها في التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" باستهداف نظام الأسد وإقامة منطقة آمنة وفرض حظر جوي فوقها، بالإضافة إلى ذلك، أثارت تصريحات دي مستورا ودعوته إلى فتح الحدود أمام متطوعي حزب العمل الكردستاني المصنف في تركيا كحزب إرهابي، للقتال إلى جانب وحدات الشعب الكردية ضد "داعش" في مدينة عين العرب حفيظة الحكومة التركية إذ رفضت هذه الدعوة ووصفتها بأنها "غير مسؤولة، لذا وبخلاف جولاته في معظم الدول الفاعلة والمؤثرة في الأزمة السورية، تجاهل دي مستورا زيارة تركيا حتى الآن. ً ونظرا إلى دور تركيا المهم والمؤثر في الشمال السوري، فإن طرح مقترحات لتجميد القتال في حلب من دون التنسيق مع تركيا يبدو "غير واقعي"وبذلك ذهبت المواقف والردود بين الأمم المتحدة وتركيا الى الفشل والذي لازال سائداً حتى الان.(2)

[1] . صحيفة القدس العربي، تركيا مفتاح أمريكا لتحقيق التغيير في الشرق الأوسط، ، مرجع سبق ذكره، د.ص

المبحث الثالث

الموقف التركي من الازمة السورية

ان المتتبع لتعاطي التركي مع الأزمة السورية، يتبين له من الوهلة الأولى التطور التدريجي في المواقف التركية، التي بدأت بالنصح وتأييد الإصلاحات التي أقرها الرئيس السوري بشار الأسد، لكنها لم تستمر طويلا بعدما أبان هذا الأخير عن عدم الرغبة في الإصلاح، مما دفع أنقرة لإبداء امتعاضها وتحذيراتها من الأمر، حتى وصلت درجة المجابهة والانخراط في لعبة إسقاط النظام.

المطلب الأول

تدرج مراحل الأزمة السورية

على العموم فإن أهم مراحل تطور الموقف التركي من الأزمة السورية يمكن إجمالها في المراحل التالية:[1]

أولا :مرحلة النصح والإرشاد.

وهذه المرحلة انطلقت منذ انطلاق المعارضة السورية في مارس 2011 ، حيث كانت الخارجية التركية أول المعلقين على الأحداث في سوريا، ببيان رسمي صدر يوم25 و30 مارس 2011 شددت فيه على أواصر الأخوة والصداقة التي تطبع العلاقة بين البلدين الجاريين، لتستعرض فيما بعد الأهمية القصوى التي توليها أنقرة، وحرصها على استقرار وأمن ورفاهية سوريا حكومة وشعبا.

ثانيا :مرحلة المراجعة والضغط.

وهي المرحلة التي تبدأ من أواخر/ أبريل 2011 ، والتي حاول الأتراك فيها الضغط على الأسد من أجل الإصلاح بدل النصح ، خاصة بعد ما تبين تململ الأسد في تنفيذ الوعود ، لذلك أقدمت تركيا على مراجعة العديد من مواقفها المتساهلة مع الأسد، وحرصا منها على أن تكون في مستوى تطلعات المتظاهرين الذين راهنوا عليها كثيرا، وعلى نموذجها السياسي الفريد من نوعه في المنطقة، مع حفاظها على الخيط الرفيع بينها وبين دمشق.[2]

---

[1] . حمد سالم، مقابلة مع أحمد داود أغلو، وزير الخارجية التركي،اسطنبول، 17 /03/ 2011،صحيفة الشرق القطرية ، العدد 758 ،2011/03/19ص14

[2] . المرجع نفسه ، ص15

وقد ترافقت هذه المرحلة مع أحداث بارزة في المشهد السوري، أبرزها خطاب الرئيس السوري أمام البرلمان ، والذي أقر فيه رفع حالة الطوارئ ، وتزايد رقعة الاحتجاج في البلاد، وارتفاع أعداد القتلى من المدنين خاصة أحداث الجمعة العظيمة22 /2011/04 .

ثالثا:مرحلة الضغط والعمل على إسقاط النظام.

بدأت هذه المرحلة بإدراك تركيا أن الأسد لم يعد يستمع لنصائح والتحذيرات التركية، وأنه اختار استنساخ التجربة الإيرانية في التعامل مع حركات المعارضة" إيران الخضراء " 2009 ، وترافق هذا مع إدانة لنظام السوري في مجلس حقوق الإنسان، لذلك صعدت تركيا من لهجتها اتجاه النظام السوري، بإطلاق سلسلة من التحذيرات حول تطور الأحداث، ومنبهة أن الفرصة المتاحة الآن لن تتكرر، في ظل تزايد الضغوط الدولية بفرض سلسلة من العقوبات الأوربية الأمريكية على النظام السوري والشخصيات المساندة له، والتحذير من تدويل القضية بمجلس الأمن.[1]

رابعا:مرحلة القبول بالحل السياسي.

أي القبول بخطة الفترة الانتقالية وجدولها الزمني وفق الاتفاق الأمريكي - الروسي في فيينا، بما يعني الموافقة الضمنية على بقاء الأسد على رأس السلطة حتى الانتخابات المزمع عقدها في نهايتها، رغم عديد التصريحات برفض بقائه في السلطة بعدها.

ومن العوامل التي ساهمت في انتقال تركيا إلى هذا المربع حالة الركود والمراوغة في الوضع الميداني بين النظام وحلفائه من جهة، وفصائل المعارضة من جهة ثانية، وتراجع إمكانات الدور التركي بشكل واضح في سوريا بعد التدخل العسكري الروسي المباشر، والاتفاق الأمريكي - الروسي على سقف وخارطة طريق الحل وجدولها الزمني، و كذلك شكل سوريا المستقبلية ضمن بنود شملت تهديدا مبطناً بالإرهاب أو دعم الإرهاب لمن يخرج عن هذا الاتفاق.[2]

[1] . علي حسين باكير محددات الموقف التركي من الأزمة السورية :الأبعاد الأنية والانعكاسات المستقبلية. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة . السياسات، 2011)،ص18

[2] . حمد سالم ، مقابل داود أغلو وزير الخارجية التركي إسطنبول 2011/03/17م، مرجع سبق ذكره ص16

المطلب الثاني

السيناريوهات المستقبلية في التعامل مع الازمة السورية

اولاً: سيناريو الاستمرار التركي في تقديم الدعم العسكري للمعارضة السورية

بعد التورط التركي في الأزمة السورية وإعلان أنقرة القطيعة بينها وبين النظام السوري، لم تكتف بإقامة مخيمات للاجئين وانتهاج أسلوب التهديد، بل أمنت المأوى للجيش السوري الحروباقي المجموعات المسلحة، ودعمتها بالسلاح وتحولت المناطق الحدودية إلى ممرات للمسلحين والجيش الحر وإدخال الأسلحة إلى الداخل السوري .أما على المستوى السياسي احتضنت تركيا حركة الإخوان المسلمين السورية، وفي اسطنبول تأسس المجلس الوطني السوري الذي اتخذ من تركيا مقرا له، وبات يطالب بإسقاط النظام، واللافت في كل هذا أن حكومة رجب طيب أردوغان التي كانت على صداقة متينة مع النظام السوري لم تقم بأي وساطة بين المعارضة السورية والنظام للتوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية وهي نفسها التي قامت بوساطة بين النظام السوري وإسرائيل من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام وكل ما سبق كان كافياً لانتهاج سورية سياسة مضادة للسياسة التركية.[1]

عقدت مجموعة الاتصال حول سورية، التي تضم قوى دولية، على أ رسها الولايات المتحدة وروسيا، وعدد من الدول العربية وتركيا، لقاء في مدينة جنيف يوم السبت 30 يونيو2012، سبقته توقعات متفائلة بالتوصل إلى توافق أميركي- روسي حول مستقبل النظام السوري. وكان الجانب الروسي قد فشل، أثناء التحضيرات للمؤتمر، في إقناع واشنطن وعدد من العواصم العربية بضم إيران إلى اللقاء؛ ما أدى في النهاية إلى استبعاد كل من إيران والسعودية. [2]

لكن وبالرغم من المحادثات المكثفة بين وزيري خارجية الولايات المتحدة، هيلاري كلينتون، وروسيا، سيرغي لافروف، فإن الطرفين لم يتوصلا إلى اتفاق حاسم وقاطع حول الحل في سورية.

---

[1] . عقيل سعيد محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تا ريخي، دراسة بحثية، المركز العربي للأبحاث ود راسة السياسات، الدوحة ، 2012 م.ص53

[2] . خورشيد دلي، تركيا وخيار الحرب ضد سوريا، موقع مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الحادية عشر، العدد131، بيروت، لبنان، نوفمبر 2012 م.د.ص

وتشير التطورات في ذلك الوقت الي صعوبة حل الأزمة السورية في المستقبل القريب لعدة اعتبارات

•الأول :أن مبعوث الأمم المتحدة عجز حتى ذلك الوقت عن تطبيق أي من مشروع النقاط الست الذي اقترحه للتعامل مع الأزمة؛ بل إن الأمم المتحدة أوقفت فعلياً بعثة المراقبة الدولية التي أرسلتها إلى سورية.

•الثاني :أن معدلات العنف وصلت إلى مستويات قياسية منذ انطلاق حراك المعارضة السورية؛ فمن ناحية، تبدو قوات النظام وكأنها تسابق الزمن لفرض سيطرتها على أنحاء البلاد، موقِعةً خسائر فادحة بالأهالي، في كافة المناطق الثائرة . ومن ناحية أخرى ، تحسن أداء قوات الجيش الحر، سواء من حيث التسليح، أو من حيث انضمام المزيد من الضباط والجنود المنشقين إلى صفوفها، إضافة إلى الآلاف من المدنيين المتطوعين.

•الثالث : يتعلق باتساع الهوة بين النظام والقوى التي تدعمه، مثل إيران وروسيا، من جهة، وقطاعات الشعب المناهضة وقوى المعارضة والدول العربية والإقليمية والغربية التي تساند المعارضة السورية ، مثل تركيا وقطر والسعودية وغيرها من جهة أخرى؛ فبينما يحاول المعسكر الأول الحفاظ على قلب النظام الأساسي بكل الوسائل، ومهما بلغت التكاليف، يستهدف المعسكر الثاني إسقاط النظام كلية .ما كان يمكن تصوره قبل شهور من وجود مساحة سياسية رمادية في الوسط، يمكن أن تفتح مجالاً للتفاوض، تبخر عن آخره في دوامة العنف المتصاعدة.

وبذلك يمكن أن نستنتج مما سبق، أن هناك سيناريو محتمل الحدوث، بل إن سوريا تسير الآن في ذلك السيناريو المظلم، وهو الطريق الذي ابتكرته ولعبت علي أوتاره الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح " الفوضى الخلاقة" .[1]

والذي يقوم علي اللعب علي العامل الطائفي داخل سوريا من خلال رفع شعارات طائفية ومذهبية مثل " سنَة " و " شيعة " و " أكراد " و " علويين " وغير ذلك، مما يؤدي في النهاية الي تفتيت البلاد الي دويلات صغيرة يسهل علي الولايات المتحدة . حكمها، فتصبح قنبلة موقوتة تنفجر في أي لحظة.

[1] . مركز الجزيرة للدراسات حول حرب استنزاف طويلة في سوريا .الدوحة 2012/07/10

وعند الحديث عن الدعم التركي والغربي للمعارضة كسيناريو محتمل الحدوث ستكون الإجراءات الغربية والعربية فردية على مستوى كل دولة على حدة وفق ما ترتئيه مصالحها ومنافعها الخاصة.

وهذا الواقع لن يمنع التحالف الغربي – العربي من تقديم شتى أنواع الدعم للمعارضة حتى على المستوى العسكري رغم وجود ما يشبه القناعة في عواصم القرار العربية والغربية أن المعارضة بوضعها الحالي غير قادرة على الإمساك بالسلطة، وأن النظام بالمقابل غير قادر على استعادة سيطرته على كامل التراب السوري .[1]

وبذلك يبدو أن سورية ذاهبة إلى ما يشبه حرب الاستنزاف الداخلية الطويلة الأمد مع ما سيرافق ذلك من كر وفر، وسيكون المواطن العادي هو كبش المحرقة لأنه سيكون مهدداً بحياته وكذلك بلقمة عيشه خاصة وأن سورية تمر الآن بأزمة اقتصادية نتيجة تراجع مبادلاتها التجارية، وانخفاض كميات النفط المعدة للتصدير، . وهبوط سعر صرف الليرة، وتدنى مستويات احتياط البنك المركزي من العملات الأجنبية

إن الخطاب التركي يركز في كثير من الأحيان على وجود مخاوف كبيرة من إمكانية حدوث صدامات أو حرب مذهبية وطائفية داخل سوريا، وهو ما يمكن أن يؤثر علي الأمن القومي التركي من عدة اتجاهات، وفي النهاية يمكن أن تؤول هذه الصدامات الي تقسيم طائفي ومذهبي لسوريا.

لكن عند الإمعان في تحليل السياسة التركية تجاه الأحداث في سو ريا يمكن أن نستنتج أحياناً أن أنقرة نفسها تبحث عن سيناريو كهذا، أو تشتغل على حدوث مثل ذلك المشهد.[2]

ومن هنا فان دراستنا هذه ترى أن سيناريو استمرار الدعم التركي والغربي والأمريكي للمعارضة هو المشهد الذي يمكن أن يستمر لفترة أطول ، فلا نعلم ما هو المستقبل الفعلي لسوريا، ولكن ما يوجد من قاعدة وأرضية تشير إلى احتمالية حدوث هذا المشهد لعدة اعتبارات

•الوقوف الروسي والصيني والإيراني وحزب الله اللبناني بجانب النظام السوري واستخدام روسيا لحق النقض " الفيتو " ضد أي قرار يمكن أن يطالب بإسقاط النظام السوري، هذا إلى جانب تعهد هذه الأطراف بحماية النظام لآخر لحظة والحيلولة دون إسقاطه، لان سقوط النظام السوري يعني سقوط إيران وحزب الله تباعاً، وانهيار آخر حليف من حلفاء روسيا في المنطقة.

[1] . رمزى المنياوي، الفوضي الخلاقة " الربيع العربي بين الثورة والفوضي "، دار الكتاب العربي للنشر، دمشق – القاهرة ، 2012 ، ص203

[2] . المرجع نفسه ص204

•أن الولايات المتحدة الامريكية تريد بقاء الوضع علي ما هو عليه لاستنزاف جميع الطاقات القتالية للأطراف المتنازعة وبالتالي ستقوم في النهاية بتشكيل سوريا كما تراه مناسب.

•تدرك تركيا قوة النظام السوري، في مقابل فشلها في وعودها للسوريين بإسقاط هذا النظام أن تعوض ذلك الفشل بتسليح المقاومة ودعمها بكافة الطرق، وبالتالي سيظل نوعاً من الوفاء تحمله لها المعارضة في حال تم إسقاط النظام مستقبلا.[1]

ثانيا: سيناريو التدخل العسكري المباشر في سوريا .

من السيناريوهات التي أعلنت عنها تركيا في الأسابيع الأخيرة من شهر نوفمبر العام 2021 أنها ستقوم بعملية عسكرية في الأراضي السورية. لم تحدّد مكانها بدقة، هل في تل رفعت، أم منبج، أم كوباني؛ وحاول الرئيس أردوغان، في لقاءاته أخيرا مع رئيسي روسيا، بوتين، وأميركا بايدن، أن يقيم توافقاً بصدد العملية مع بوتين، الذي رفض ذلك، ومع بايدن الذي بدوره رفضها.

الاستنتاج هنا أن روسيا وأميركا لا تريدان تغييراً في مناطق النفوذ، والتي أصبحت تركيا تعاني منها؛ فتركيا ترفض وجود قوات سوريا الديمقراطية (قسد) على حدودها الجنوبية، وتعتبره تهديداً لأمنها القومي. [2]

وروسيا تعزّز من وجودها في تل رفعت، وفي الشمال الشرقي وتجري مناورات عسكرية مع النظام، وتستهدف منها التدخل التركي في سورية، للقول إن النظام السوري باقٍ. وتتحالف "قسد" بدورها مع روسيا، والملاحظ أن أية عملية عسكرية تركية قد تؤدي إلى تصعيد خطير بين كل من روسيا وتركيا. ورسالة أميركا إلى تركيا في الإطار ذاته، وجاءت تصريحات المبعوث الأميركي السابق إلى سورية، جيمس جيفري، بتحذير تركيا من التورّط في عملية عسكرية. [3]

في الخلاف الإسرائيلي الإيراني، لم تتوقف دولة الاحتلال عن قصف المواقع العسكرية الإيرانية في سورية، وزادت حدّتها بعد لقاء رئيس الحكومة، بينت، وبوتين، بينما كان النظام وإيران يرغبان بإيقاف القصف، سيما أن إيران، ومع إحكام النظام سيطرته على درعا، راحت "تُبعد" قواتها من تلك المدينة. يبدو أن بوتين وبينت اتفقا على استمرار العمليات الإسرائيلية، وبغض

[1] . محمود خليل يوسف القدرة. تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية : 2007-2012رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماستر في دراسات الشرق الأوسط .جامعة الازهر بغزة .فلسطين 2013.ص157

[2] . المرجع نفسه .ص158

[3] . المرجع نفسه .ص159.

النظر عن الاتفاق حول إرسال معلومات مسبقة إلى الجانب الروسي عنها، فهناك مسائل تخصّ التوافق الإسرائيلي الروسي، وتتعلق برسائل توصلها روسيا إلى أميركا وتخصّ قضايا كثيرة، ومنها ما يتعلق بسورية أو لبنان أو إيران وسواها كثير. إذاً لم تغيّر إسرائيل من سياساتها إزاء إيران، وربما هناك توافقاتٌ سريةٌ مع روسيا يخصّ كل الوجود الإيراني وضرورة إنهاء الجانب العسكري منه في سورية. إيران التي تقرأ المواقف الدولية الرافضة تمدّدها الإقليمي وفي سورية، والتي ترى ضغطاً دولياً من أجل عودتها إلى الاتفاق النووي. ويتفق الروس مع هذه الرؤية، تحاول ألا تغيّر من وجودها في سورية، وتعزّزه في مختلف المدن السورية، و"تحاول" فقط الابتعاد عن الحدود المباشرة مع "إسرائيل"، وطبعاً هذا لا يرضي الأخيرة. تعزّز إيران وجودها بصورة خاصة في حلب والمنطقة الشرقية، وأجرت، أخيرا، هجماتٍ خطيرة بالطائرات المسيرة على قاعدة التنف. وكان التعليق الأميركي بشأنها أنها سترّد في الوقت والمكان المناسبين. الجدير ملاحظته هنا أن حدّة الخلافات بين الأميركان والإيرانيين تتصاعد، وإذا كانت إيران تحاول اختبار تلك "الحدّة"، عبر المسيّرات المذكورة، أو السيطرة على ناقلة النفط في بحر عُمان، أخيرا، أو التأخر بالموافقة على العودة إلى النووي، فإن أميركا "الديمقراطية" لا تستبعد أية خياراتٍ بالموقف من إيران.[1]

وإنْ كانت تحاول ضبط الموقف الإسرائيلي، الذي رَسم خياراته كما يبدو في التشدّد ضد إيران، ووضَعَ سيناريوهاتٍ لعمليات عسكرية في الداخل الإيراني، ولكنه ينتظر الموافقة الأميركية. [2]

تتخوّف تركيا من سيناريو روسي جديد، قوامه أن تسلم تركيا بموجبه مناطق واسعة من إدلب لها، وأن تعطي أميركا لروسيا مناطق واسعة في شرق سورية. تؤكّد روسيا ضرورة أن يفتح الطريق إم 4، وهذا يستدعي إخراج هيئة تحرير الشام من أريحا وجسر الشغور، وربما جبل الزاوية بأكمله؛ وهذا سيعني طرد ملايين السوريين إلى الحدود التركية، وسيقلّص قوة تركيا في سورية. رفضت تركيا ذلك في لقاء بوتين أردوغان، أخيرا، وضغطت على هيئة تحرير الشام للتخلص من الجهاديين في الكبانة في ريف اللاذقية، حيث كان أبو مسلم الشيشاني، وجماعات أخرى متطرّفة، يسيطرون، وفعلاً سيطرت هيئة تحرير الشام. لا ترفض روسيا تلك الجماعات فقط، وإنما ترفض هيئة تحرير الشام أيضا. وعكس ذلك، تريد تركيا تسويقها، بينما الروس والأمريكان لا يتقبلون ذلك. يمكن أن تضحي تركيا بالجولاني، ولكن حين تتوفر التوافقات الإقليمية على تسويةٍ تؤدي إلى الحل السياسي في سورية، وتأخذ فيها حصة كبيرة. لا يتفق

[1] . عمار ديوب .في ثبات السيناريوهات في سوريه .موقع العربي الجديد 2021/11/13 https://www.alaraby.co.uk/

[2] . المرجع نفسه ، د، ص

السيناريو الروسي مع تركيا، بل يريد تهميش الوجود التركي أكثر فأكثر، وهذا ما فعلته روسيا منذ تدخلها، والبدء بمسار أستانة ومناطق خفض التصعيد، ووصلت الآن إلى توافقات مع "قسد"، وعزّزت أخيرا وجودها في تل رفعت وفي كل المناطق التي تسيطر عليها "قسد". وبالطبع، هذا يعبر عن توافق روسي أميركي حول ذلك. تدفع أميركا "قسد"، بصورة مستمرة، للتوافق مع روسيا. وبالتالي، وفي الوقت الذي تحمي فيه "قسد"، ونقصد أميركا، فهي تريد لروسيا أن توسع من سيطرتها على سورية، وعلى حساب تركيا وإيران، وبما يحفظ أمن "إسرائيل".

تنامت في الأشهر الأخيرة أوهام النظام السوري، ومن خلفه إيران وربما روسيا، أن أميركا في طريقها إلى تعويم النظام السوري، وشكل الاتفاق حول خط الغاز وإمداد الكهرباء إلى لبنان عبر الأراضي السورية ذروة الأوهام تلك. [1]

حاول النظام السوري تسويق الوهم، وربما استساغ ذلك في لقاءات وزير خارجيته، فيصل المقداد، على هامش الاجتماع العمومي لهيئة الأمم المتحدة، ولقاء هذا الوزير بعددٍ من الوزراء العرب.

هذا الوهم سرعان ما بَهُتَ ألقه، فلم تعد سورية إلى جامعة الدول العربية، ولم تخفف أميركا من عقوباتها على النظام السوري.

وهناك تسريباتٌ تؤكّد أن موسكو طلبت من نفتالي بينت التوسط لدى الإدارة الأميركية لتخفيف تلك العقوبات، وربما ستطلب منه تخفيف الضغوط الخليجية عن لبنان مع اشتداد أزمته الراهنة إثر تصريحات سابقة لوزير الإعلام، جورج قرداحي، والتسريبات الخاصة بوزير خارجية لبنان، عبدالله بوحبيب، والتي تؤيد السياسة الإيرانية في لبنان، وتقلّل من "هيبة" الدور الخليجي، وتحديداً السعودية، في لبنان أو اليمن.

وقد انبنت أوهام النظام في سورية بصورة خاطئة على رسائل تتبادلها روسيا وأميركا، وصارت الأخيرة واضحةً فيها، حيث تتقدم بخطوة نحو حلحلة الوضع السوري، كي تبادلها روسيا بخطوةٍ مماثلة.[2]

[1] . عقيل سعيد محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تا ريخي ، دراسة بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، 2012 م.ص14

[2] . المرجع نفسه ، ص.15

إذاً السيناريو الأميركي هذا لا يُقصد به تعويم النظام إقليمياً أو دولياً، بل هدفه تدوير الزوايا مع روسيا، وحثّها على إيجاد تسويةٍ، تسيطر بها روسيا على سورية، وهذا جزء من السياسة الأميركية اتجاه روسيا في سورية والمنطقة، وبهدف إبعادها عن الصين وزرع الشقاق بينهما.

إذاً ليس من تغيير في السيناريوهات الإقليمية تجاه سورية، مع التأكيد أن روسيا وإسرائيل وأميركا تحاول تقليص النفوذين، التركي والإيراني، وبشكل متدرّج، ووصولاً إلى تسويةٍ للوضع السوري، وهذا ما تنتظره كل من أميركا وإسرائيل من روسيا.[1]

ونافلة القول فإن الملاحظ لسياسة تركيا الخارجية تجاه الازمة السورية ما بعد 2011 ، يكتشف النسق التصاعدي الذي اتخذه القادة الأتراك، بدأ من المطالبة بالإصلاح وصولا إلى الدعوة إلى رحيل النظام والعمل على إسقاطه، بكل الوسائل والإمكانيات المتاحة، وفق استراتيجية واضحة المعالم، أخذت في حسبانها عدم الالتماس مع خطوط اللعبة التي يتحكم فيها بالإضافة إلى فواعل إقليمية قوى كبرى تدير المنطقة ككل.

كما لا يخفى على أحد اليوم حجم التورط التركي في المستنقع السوري، الذي يستنزف قدرات العديد من الدول الإقليمية، وفي مقدمتها تركيا التي بدأت تتضح عليها التدعيات المختلفة، التي مست كل من الاقتصاد والعلاقات مع البلدانا لمجاورة والأمن الذي تحول هاجس لدى الأتراك، الذين أصبحوا يرون كل يوم بأن الإنجاز التركي المتميز في المنطقة يتأذي وينحسر، في مقابل اندفاع صناع القرار إلى الانخراط أكثر ما يهدد بتحول سوريا إلى فيتنام تركيا.[2]

[1] . عقيل سعيد محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تا ريخي ،مرجع سبق ذكره .ص16

[2] . محمود خليل يوسف القدوة تطور العلاقات السياسية التركية في ضو المتغيرات الاقليمية والدولية .مرجع سبق ذكره ص157

الخاتمة ...

يسلط موضوع الدراسة الضوء على الأزمة السورية في السياسية الخارجية التركية في الفترة الممتدة مابين 2002 وحتي 2019م ،وجاء الاهتمام بالأزمة الدائرة في سوريا من زاوية التداعيات التي خلفتها الأزمة على العلاقات الدولية، وتعد تركيا من بين أبرز الاطراف المحركة للأحداث في سوريا حاليا، فالأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية للأزمة السورية تدفع تركيا للتدخل في سوريا حفاظا على مصالحهم الأساسية.

ومما سبق يتضح أن المواقف التركية حيال الأزمة السورية اتسمت بنوع من التدرج والتصاعد البطيء في التعاطي مع تطور الأوضاع في سوريا عكس الاعتقاد السائد عند الكثيرين بأنه كانت مع النظام ثم انقلبت عليه، فقد تبين أن التعاطي التركي كان في بادئ الأمر بطيء وحذر، حاول الاستفادة من الفرصة التاريخية التي أوجدتها الثورات العربية بصفة عامة، والثورة السورية وبالأخص من خلال الدفع بالنظام إلى القيام بالإصلاحات التي تلبي مطالب المحتجين وبذلك يتحقق الانتقال الديمقراطي المطلوب وتطرح أنقرة نفسها كقوة إقليمية ذات تأثير إيجابي، ومختلفة في المنطقة يمكنها المساهمة في حل المشاكل التي تتعرض لها المنطقة،مم يسهم في مضاعفة رصيدها لدى القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية كحليف مهم يمكن الاعتماد عليه، غير أن استمرار النظام السوري في التعنت، وانتهاج الخيار القمعي في مواجهة المحتجين العزل، دفع بتركيا إلى تشديد الخطاب تجاه الأسد بدأ بتكذيب ونفي صدقية رواياته عن الأحداث، وصولا إلى دعوته إلى التنحي وترك الشعب السوري يقرر بنفسه، وتبعها الانخراط المباشر في مسار إسقاط الأسد ونظامه، بشتى الوسائل المتاحة خاصة بعد تحول الثورة السورية عن مسارها، وتحولها إلى حرب أهلية.

وقد كانت تكلفة هذا التورط التركي في الأزمة السورية باهظة الثمن على تركيا التي تعاني أصلا من مجموعة من المشاكل الداخلية، فقد خلقت الأزمة السورية تداعيات مختلفة على الأمن القومي التركي بتزايد حدة الأعمال الإرهابية والتفجيرات مثل تفجير أنقرة وتفجير اسطنبول، كما فتح الملف الكردي على مصراعيه، كانتقام مباشر من أنقرة على مواقفها فقد قدم النظام السوري كل التسهيلات لحزب العمال الكردستاني من أجل إعادة تفعيل نشاطاته في العمق الكردي، كما منح الأكراد في الشمال السوري نوع من الإدارة الذاتية أو الحكم الذاتي وهو ما شكل تهديد حقيقي لتركيا التي حوالي 20% من سكانها أكراد، وما زاد من تعقيد الأمر أكثر هو التدخل الروسي الذي أمن الحماية الجوية اللازمة لعمل وحدات حماية الشعب الكردي التي تعتبرها تركيا امتداد

لحزب العمال التركي، وهو ما شكل تهديد حقيقي ليس على أمن تركيا فقط، بل على شكلها ومستقبلها كوحدة جغرافية مهددة بالتقسيم.

أضف إلى ذلك، على الاقتصاد التركي الذي تعرض إلى عدة هزات خاصة بعد حزمة العقوبات الروسية على تركيا بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية من طرف تركيا، الأمر الذي خلق تحديات عديدة على تركيا وقلص من دورها في الأزمة السورية بلى أدى إلى استبعاده من مجريات المعارك التي تدور بالمقربة من الحدود الجنوبية التركية في حلب كبر مدن الشمال، مما أدى إلى تزايد تدفق اللاجئين إلى تركيا التي وجدت نفسها منهكة اتجاه هذه الأعداد الغفيرة الفارة من المعارك، ما عجل بدخولها في اتفاق مع الأوروبيين لم يرضي جميع صناع القرار التركي.

كما لم تتوقف التداعيات عند هذا الحد، فقد تأثرت علاقات تركيا الخارجية سواءا مع الدول المجاورة او القوى الكبرى، فقد شهد العلاقات مع كل من إيران والعراق توتر شديد ترجم في تصريحات المسئولين في البلدين وفي العديد من المرات، نتيجة الاختلاف في المواقف من الثورة السورية التي أدت إلى تشكيل محاور جديدة في المنطقة على أسس دينية بامتياز فقد اصطفت كل من إيران الخارجة من العقوبات الدولية في الفترة الأخيرة بسب الاتفاق على البرنامج النووي، مع كل من العراق التي يحكمها الشيعة وحزب الله اللبناني إلى جانب نظام الأسد الذي يشاركهم نفس العقيدة، في حين شكلت الأزمة السورية مجالا لتقارب بين كل من تركيا وسعودية وقطر التي تخندقت في معسكر إسقاط النظام.

وقد مثل هذا الاصطفاف الطائفي خسارة سياسية كبيرة لحكومة حزب العدالة والتنمية التي لطالما رفضت سياسة المحاور، وركزت على التعاون بين دول المنطقة، وفقد الكثير من تميزها كحكومة علمانية تتسع للجميع، فبدت كغيرها من النظم و الحكومات الطائفية في المنطقة، أما بالنسبة لأردوغان الذي فقد أيضا من شعبيته الكثير في المنطقة، فقد تكرس فشله في الأزمة السورية بعد المصرية التي خرج منها خالي الوفاض لصالح السعودية، و بدا كحاكم عسكري لتركيا حين أمر بفض اعتصام ساحة التقسيم في اسطنبول الذي نظمه الناشطين من أجل البيئة، وكذا حين أمر بحجب موقع التواصل الاجتماعي التويتر بسب تسريبات حول أحد اجتماعاته، وتواصل الأمر كذلك بملاحقة الصحفيين وإغلاق الصحف والجرائد بسب الحديث عن شخصه أو سياسة في سوريا.

نتائج الدراسة:

1-إن المتغيرات التي طرأت على الساحة الإقليمية والدولية ساهمت في بروز تركيا كلاعب إقليمي ودولي لا يستهان به فالازمة السوريه، فالأهداف والمصالح هي المحور الأساسي للتحرك السياسي والدبلوماسي لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من تفاعلات العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط.

2- الهدف من التدخل التركي العسكري في سوريا هو البعد الأمني للدولة التركية خاصة فيما يتعلق بالمسألة الكردية،ومصلحة تركيا هو ألا تقام دولة كردية،فإن سوريا هنا تمثل الموقع أكثر حساسية لدى تركيا لعدة اعتبارات جيو استراتيجيه في المنطقة.

3- التسرع التركي في إقامة مناطق أمنه لايواء المدنيين في الشمال السوري تحول فيما بعد إلى خلاف شديد مع الإدارة الأمريكية التي رفضت هدا المقترح.

4- أدى رفض أنقرة للمشاركة في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب الي قيام الولايات المتحدة الأمريكية، بدعم وحدات حماية الشعب الكردي التي تعتبرها تركيا امتداد لحزب العمال الكردي التركي الذي تصنفه تركيا كمنظمة إرهابية.

5- كما برز الخلاف التركي الأمريكي من خلال الرفض المتكررللناتو لتوفير الغطاء الجوي للعملية العسكرية البرية في سوريا، التي تختلف في الحسابات مع الإدارة الأمريكية التي تولي موضوع محاربة الإرهاب الأهمية الكبرى في سوريا، في حين تعتبر تركيا أن الأسد هو أصل المشكلة وبتالي يجب تنحيته أولا.

6- لا شك أن الأزمة السورية مثلت مرحلة اختبار لإعادة موازين القوى الدولية العالمية وحملت في ثنايها العديد من التفسيرات للوضع الدولي الراهن وتغير القوى فيه،بسب صعود دول جديدة وعودة دول أخرى برؤية مختلفة، وان استمرار وتيرة الأزمة في التصاعد سوف يأجل عملية الحل السياسي في سوريا في الوقت الحالي للخروج من هذا المستنقع العميق لتشعباته وتضارب المصالح فيه.

7- أمام هذه المعطيات آتى التدخل الروسي ليضف تعقيدا أكبر للمسألة التي خرجت من يد تركيا، وحد من خيارات أنقرة اتجاه ما يجري بسوريا، ما استدعى مناقشة مجموع الخيارات الممكنة والمرتبطة بالتطورات الدراماتيكية الحالية، والمتوقعة للمشهد السوري الذي تجاوز حدود قدرة القوى الإقليمية في المنطقة، حين أصبح من اختصاص تفاهمات القوى الكبرى– روسيا والولايات

المتحدة الأمريكية -التي صاغت بدورها سيناريو الجزء الأخير عبر تفاهمات فيينا المتعاقبة، والقرار الأممي رقم 2245 ، اللذان حددا معالم خريطة الطريق، إلى أن يثبت العكس.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتــب

1-أحمد نوري النعيمي ،عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الامريكية أنموذجاً، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الاردن ، ط1، 2013.

2- احمد داوود اوغلو العمق الاستراتيجي ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. قطر، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط 1.د.س

3- أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مركز دراسات الجزيرة، الدار العربية للعلوم، 2010،

4- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.(ترجمة : محمد جابر ثلجي ،وطارق عبد الجليل)، طبعة 10 ،الدوحة:. مركز الجزيرة للدراسات ، 2010

5- بطرس غالي ، ومحمد خيري إسماعيل، المدخل في علم السياسة، . مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط 3. 1966

6- بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والآفاق المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث، الامارات، 2005 .

7- بالمرجيلين ،كليفتون مورجان، نظرية السياسة الخارجية .(ترجمة:عبد السلام علي النوير).الرياض: النشر العلمي والمطابع -جامعة الملك سعود،2002

8- تقدير موقف: الأزمة السورية: اتجاهات التدافع الإقليمية والدولية، مركز الجزيرة لدراسات، 28 يناير 2016 .

9- جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا :الابعاد الجيوسياسية لازمة 2011 ، ط 2 ،بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع ، 2012 .

10- جلال عبد الله عوض ، صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية. بيروت : مركز الدراسات العربية ، 1998 .

11- جونسن لويد ،تفسير السياسة الخارجية .(ترجمة :محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم). الرياض:عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود.1989.

12-برهان كو ر اوغلو ،العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة، الواقع والطموحات ، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، الدوحة، قطر،د.ط / نوفمبر / 2011

13- جوزيف فرانكل ، العلاقات الدولية .(ترجمة:غازي عبد الرحمان العتيبي. جدة : مطبوعات تهامة ، ط3 ، د.س

14- حسين علي باكير. تركيا رهانات الداخل وتحديات الخارج.مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث . الدوحة . قطر .ط1 .2009 .

15- حسن علي باكير وعدنان أبو عامر .تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي . مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، الدوحة، قطر،د.ط. 6 نوفمبر / 2012

16- خليل العناني، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: الدار العربية للعلوم، د.س

17- دالاي، غالب ودوف فريدمان ، حزب العدالة والتنمية وتطور السياسة الخارجية (للإسلام السياسي التركي)، مركز ستا للدراسات والأبحاث، أنقرة، تركيا.2013.

18- رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان االصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999.

19- رمزى المنياوي، الفوضي الخلاقة " الربيع العربي بين الثورة والفوضي "، دار الكتاب العربي للنشر، دمشق – القاهرة ، 2012 .

20- ريتشارد ليتل ،توازن القوى في العلاقات الدولية :الاستعارات والاساطير والنماذج .(ترجمة: هاني تابري). بيروت :دار الكتاب العربي، دط ، دس ،ص6.

21- زايد عبيد الله مصباح ، السياسة الخارجية .طرابلس: دار التالة ، ط3 ،د ص، د.س

22- سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية .عمان: دار وائل للنشر، . ط3 ، 2006،

23-سلام جوهر وشادي عبدالوهاب. سياسة تركيا تجاه المشرق العربي(العراق وسوريا) دار حوران للنشر.دمشق.دط.2009.

24- سليمان الدرزكلي ،، جغرافية العراق والأقطار المجاورة العسكرية، مطبعة . البرهان للنشر والتوزيع، بغداد، ط 1. 1956

25- سونر جاغايتاي ،المعجزة الاقتصادية التركية ،معهد واشنطن، للدراسات والأبحاث، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٣ /أكتوبر.2011 .

26- سعيد عقيل محفوظ ، سوريا وتركيا لواقع الراهن واحتمالات المستقبل ،. مركز الوحدة العربية، بيروت ، ط 1 .2009 .

27- علي حسن باكير واخرون .تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج:ط1 ،الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات2009.

28- علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة. السياسات، يونيو ، 2011 .

29 -عبد الرحمن عوني السبعاوي وعبد الجبار مصطفى النعيمي،" العلاقات الخليجية– التركية، معطيات الواقع وآفاق المستقبل ، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2011 .

30-علاء ابوعامر ،الوظيفة الدبلوماسية. عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع،2001.

31-عقيل محفوظ، سوريا وتركيا: نقطة تحول أم رهان تاريخي،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2012).

32- عبدالقادر محمد فهمي ، المدخل الى الاستراتيجية ،عمان : دار مجدلاوي ،دط ،2004،.

33- عبد الله تركماني ، تعاظم الدور الإقليمي لتركيا، دار نقوش عربية للنشر والتوزيع، تونس ، ط1. 2010م

34- عربي لادمي محمد ، التحول في السياسة الخارجية التركيه تجاه سوريا والعراق والقضية الفلسطينية 1990-2010 ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية ، برلين ، المانيا 2017 .

35- غمز ة جوكشن ، التدين في تركيا : أنماط الحياة من خلال التجاذبات الاجتماعية، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، قطر، الدوحة، د ط ،2013

36- محمد نور الدين ،تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر ،د.س

37-محمد خليل ، تركيا وثورات الربيع العربي ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ط1 ، 2013 .

38-محمد نور الدين، تركيا في زمن التحول ، القاهرة: رياض الريس للكتب والنشر، ط1، د.س.

39- محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية. دار الجيل ، بيروت ،ط2 ،2001.

40- محمد عبد القا ر واخرون ، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ود راسة السياسات ،ط2 ، 2012

41- محمد نور الدين،" تركيا الصيغة والدور".(بيروت . رياض الريس للكتب والنشر، 2008

42- محمد طه الجاسر، تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب تآمر غربي صهيوني ماسوني، دار الفكر، دمشق، 2003 ، ص

43- مصباح عامر ،الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية ، د ط ،2003.

44- مصطفى اللباد ، فهم تركيا (منظور مصري) تحليل نظرات داخلية تركية، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإقليمية، والاستراتيجية، القاهرة، مصر، مجلد11. ط1 . 2009 .

45- ناصيف يوسف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، دس.

46- نبيل مرزوق، التنمية المفقودة في سورية، في كتاب خلفيات الأزمة، دراسات سورية ، د.ن ، د.س

47- وثيقة بيان حركة النهضة التونسية. موقف الحركة من الانتخابات الرئاسية التركية، 20/نوفمبر، تونس،2014 .

48- وليد رضوان، العلاقات العربية التركية :دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية _التركية نموذجا. بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2006 .

ثانيا: الرسائل العلمية.

1- بسمة تاقزي، السياسة الخارجية التركيه تجاه الشرق الأوسط(الازمة السورية)2010-2017 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات دولية، جامعة الجيلالي بونعامه، الجزائر .2017،2018

2- رياض منصور، "تطور العلاقات الاقتصادية التركية الليبية ، 2009 ". مذكرة قدمت لنيل رسالة ماجيستير، جامعة غزة، 2008 .

3- علي سعد سعيد السعيدي ،الاستراتيجة التركية في منطقة الشرق الأوسط2002، 2013، مذكرة قدمت لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الأدب، جامعة الشرق الأوسط، 2014 .

4- عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة ،بحث مقدم في الملتقى العلمي" الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، الخرطوم: نزهة عطبرة، 2015 .

5-عقيل سعيد محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تا ريخي، دراسة بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، 2012 م.

6- نصيف جاسم المطلبي ،موقع تركيا الجيوستراتيجي واهميته للعراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة . كلية الآداب .جامعة بغداد. 1986 .

7- نوري احمد النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ،رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة بغداد. العراق .1974 .

8- محمد سليمان علي ، تأثير البعد الجيوستراتيجي في صناعة السياسة الخارجية التركية، دراسة لنيل الماجستير في العلاقات العامة، كلية العلوم السياسية ،قسم العلاقات العامة ،دمشق .سوريه،2017.2018 .

9- محمد عبد العاطي التلولي، السياسية الخارجية التركية تجاه سوريا 2002 - 2008 ، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الأدب والعلوم الإنسانية بجامعة الأزهر غزة، – 2011 ،.

10- محمود خليل يوسف القدرة. تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية : 2007- 2012، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماستر في دراسات الشرق الأوسط ،جامعة الازهر ، بغزة .فلسطين 2013.

11- .ياسين القطاونة، الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل أحادية قطبية 1991- 2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة ، الأردن،2009.

ثالثا: المجلات والدوريات

1- أحمد مجدي السكري، العلاقات التركية- الأوروبية بين إشكاليات مفاوضات الانضمام وآفاق المستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 36 ،خريف 2012 .

2- بشير عبدالفتاح هل حقا أفل الدور السياسي للجيش التركي؟ جريدة الشرق الأوسط الدولية، الرياض، 25 / يوليو 2013 .

3- جلال الدين كارت، "السياسة الخارجية التركية :أبعادها وأفاقها" . مجلة شؤون الشرق الأوسط بيروت،العدد258، 2013/05/19

4- حامد العامر، التدعيات الأمنية لحرب الخليج الثانية. جريدة القبس،الكويت: العدد 760، 2004/04/17.

4- خالد محمد ابوالحسن ، النفوذ الإقليمي لتركيا في ضوء الأزمة السورية، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، السنة 17 ، العدد66 ،2014م

5- خورشيد دلي، تركيا وخيار الحرب ضد سوريا، موقع مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الحادية عشر، العدد131، بيروت، لبنان، نوفمبر 2012 م.

6-حسين طلال مقلد، تركيا و الاتحاد الأوروبي: بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 ،العدد الأول، 2010 .

7- سميرة صالحة ، الخارطة الحزبية التركية ومواقفها من الأزمة السياسية الحالية واهم وجوهها (بين اليمين واليسار بصعود الإسلاميون والتيار القومي) ، جريدة الشرق الأوسط، الرياض، العدد / 10386 .06/ مايو / 2007 .

8- سيار الجميل، "المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القائم على مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات، تحديات مستقبلية "، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 184 ، يونيو،1994 .

9- علاء سالم ، "ادوار متقاطعة :تأثير العوامل الخارجية في مسار الازمة السورية "، مجلة السياسة الدولية ، العدد188-2012.

10-علي جلال معوض، "تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية"، مجلة العلوم السياسية، العدد 180 ، يوليو 2011 .

11- عبد الحليم، خالد عمر ، العراق والأكراد وتركيا . علاقات متشابكة تنتظر الحسم، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد 171 ، المجلد 43 ، يناير.2008

12- عبدالله عرفان ، الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان ،مجلة السياسة الدولية: العدد 182 .اكتوبر 2010 ،

13- فتيحه ليتيم ، تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط ،مجلة المفكر: العدد 5.مارس 2010 ،.

14- محمد خالد ابوالحسن ، النفوذ الإقليمي لتركيا في ضوء الأزمة السورية، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، الأردن السنة 17 ، العدد 66 . 2014.

15- محمد نور الدين ، سياسة حافة الهاوية التركية مقاربة للدوافع والاستهدافات «،مجلة شؤون الاوسط :العدد 76 .أكتوبر 1998 .

16- مصطفى اللباد، "أوروبا وسياسية تركيا الشرق أوسطية"، مجلة السياسية الدولية، العدد 182 أكتوبر،2010.

17- ميّس شاويش، "المهجرون السوريون ونظام اللجوء في تركيا". جريدة الغد اللبنانية، بيروت: العدد ، 27856- 2014/10/24

18- مرتضى مسعود، "تركيا تنفذ سياسات أمريكا في المنطقة" الصبح الصادق، طهران: العدد 1688- 2011/08/13 .

19- ميشال نوفل، طبول الحرب العثمانية القيصرية تدق في سوريا، مجلة السفير البنانية، بيروت: العدد 11/18946.04 /2015.

20- نورهان الشيخ ،"الخوف من التغيير :محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري" ،مجلة السياسة الدولية ،العدد، 190،2012.

21- ياسين الحاج صالح، تركيا الجديدة ليست عثمانية متجددة، مجلة الدراسات المتجددة الفلسطينيه .العدد85 شتاء 2011،

رابعاً : الصحف.

1-- احمد نوري النعيمي . عملية صنع القرار في السياسة الخارجية .نموذج العلاقات العراقية التركيه .جامعة بغداد . مركز الدراسات الاستراتيجية . العدد .329 .2002 .

2- تقلبات المواقف التركية من الأزمة السورية، صحيفة الحياة اللندنيه، الخميس، 10 مارس /2016

3- صحيفة القدس العربي، تركيا مفتاح أمريكا لتحقيق التغيير في الشرق الأوسط، 2012/12/13

خامساً: المواقع الالكترونية :

1- احمد القاضي . الجامعة العربية تكشف موقف عودة سوريا إلى مقعدها ،سكاي نيوز العربية https://www.skynewsarabia.com 2021/ مارس /18.

2- الجزيرة .نت .عاصفة في دافوس .أردوغان ينسحب من جلسة نقاش صاخب، الجزيرة، نت، الدوحة، قطر ، . 2009 انظر الموقعmiddleeastonline.net/30/1/2009

3- العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، وزارة الخارجية التركية، على الموقع: تاريخ الدخول 20-06-2015 :الاطلاع تاريخ http://www.mfa.gov.tr/turkiye-ab-iliskilerine-genel-bakis-ar.ar.mfa

4- إبراهيم ابراش. السياسة التركية أيديولوجيا خدمية أم براغماتية ، انظر موقع الاخوان المسلمين (ويكي) بتاريخ 2014/11/19 htpp// : moslemBrtherswiki/com www.wiki

5- بن حلى: موقف الجامعة العربية بحل الأزمة السورية سلميا ثابت وأى رأى آخر يخص صاحبه، صحيفة الشعب اليوميه .موقع عربي .2012/07/06.

http://arabic.people.com.cn

6- بيان وزارة الخارجية التركية بشأن الأحداث في سورية، موقع وزارة الخارجية التركية، بيان رقم 82 ، بتاريخ 2011/3/25

7- جلال سلمي ، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، 2017 2011 مركز بيروت ، 2017 ، على موقعhttp://www.beirutme.com/?p=25366

8- حمد سالم، مقابلة مع أحمد داود أغلو، وزير الخارجية التركي- اسطنبول، 17 /03/ 2011،صحيفة الشرق القطرية ، العدد 758 ،2011/03/19/

9- سونر جاغبتاي، وتايلر بفإنر ،علاقات تركيا المتغيرة مع العراق، أكتوبر/ 2012، انظر موقع :www.washingtoninstitute.org/10/2012

10- عمر كوش ، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركيه، موقع الجزيرة .نت 2016/6/28. https://www.aljazeera.net

11- عبد الرحمن عوني السبعاوي ، الأقليات والطوائف في تركيا ، قناة الجزيرة الفضائية، قطر، الدوحة، /نوفمبر.2006 .

12- عمار ديوب ،.في ثبات السيناريوهات في سوريه ، موقع العربي الجديد 2021/11/13 /https://www.alaraby.co.uk

13- محمد النوبي، 4 سيناريوهات تواجه محاولة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، الأهرام الرقمي الأهرام اليومي 03-05-2013.

24- turkey 2015 report, op cit; p 87

14- محمد زاهد غول، التحالف الدولي لم يتخذ قرار اً بعد للتدخل العسكري في سوريا /02 2016/03تاريخ الدخول عالموقع2016/04/28موقع تركيا برس

http://www.turkpress.co/node/185

15- محمد عبدالقادر ، تركيا وثورات الربيع العربي، انظر موقع :حوارات .9 /5/ 2013 ص18http://www.hiwarat-hurra.com

16- مركز الدراسات والبحوث .الجزيرة نت 2004/10/03 https://www.aljazeera.net